الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان

بالملحقة الجامعية-مغنية-

قسم اللغة العربية وآدابها

مُذَكِّرَةٌ مُقَدَّمَةٌ لاسْتِكْمَالِ مُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ شَهَادَةِ المَاسْتَر

موسومة

جهود ابن هشام الأنصاري في النحو
دراسة في كتابه قطر الندى وبل الصدى

إعداد الطالبة:

✦لكحل آمال

إشراف الدكتور:

✦ لعشريس عباس

لجنة المناقشة		
لعشريس عباس	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
صغير فاطمة	أستاذة محاضرة (أ)	رئيسة
وهيب وهيبة	أستاذة مساعدة (أ)	مناقشة

السنة الجامعية:1436هـ/1437هـ الموافق ل 2015م/2016م

شكر وعرفان

بعد توفيقي من الله سبحانه وتعالى أنجزت هذا البحث، فله الحمد والشكر والثناء الحسن في الدنيا والآخرة.

ثم أسدي خالص الشكر والتقدير وفائق الاحترام إلى أستاذي الفاضل فضيلة الدكتور لعشريس عباس، حيث تفضل بالإشراف على هذا البحث، فقد أفادني بتوجيهاته السديدة ومنحني من وقته الثمين، فجزاه الله عني خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى صبرهم في قراءتها.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن نصل إليه.
أما بعد:
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول إن أحق الناس بالإهداء من نزلت بحقهم الآية الكريمة: ﴿ وَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾.

- إلى من زرعت الأمل في قلبي، إلى من زرعت البدرة وجعلتني أجني ثمارها، إلى من تنحني لها الرؤوس احتراما، إليك ما مملكة الحنان، ومشعل دربي، وقرة عيني، إليك يا أغلى جوهرة وأثمن لؤلؤة أتزين بها، إليك يا أمي الحبيبة.
- إلى من إستطاع بفضل صفاء قلبه وكفاحه المتواصل لإقامة متانة بيننا، إلى الذي قيل فيه الوالد أوسط أبواب الجنة فإذا شئت فضع ذلك الباب أو احفظه ، إلى من صبر على تعليمي وذلل الصعاب لأجلي، إلى الذي أعطاني كل شيء دون أن يفكر في أخذ شيء إليك يا أبي العزيز.
- إلى أقرب الناس إلى قلبي إخوتي: وليد، شهرزاد، نهاد.
- إلى توأم روحي إلى رياحين الحب إلى من أحبها أكثر من نفسي، أختي الغالية أسماء وزوجها وابنتيها أنفال وآلاء.
- إلى كل من يحمل لقب لكحل.
- إلى صديقات الدراسة
- إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد
- وكل هذا بفضل الله سبحانه وتعالى وأستاذي الفاضل، لعشريس عباس الذي رافقني طيلة هذه السنة من إشراف ولم يبخل علي بنصائحه

مقدمة

إنّ الحمـــد لله نحمـــده و نســـتعينه و نســـتغفره و نســـتهديه، و نعـــوذ بالله مـــن شـــرور أنفسـنا، و مـن سـيئات أعمالنـا ، مـن يهـده الله فـلا مضـلّ لـه، و مـن يضـلل فـلا هـادي لـه، و أشـــهد أن لا إلـــه إلّا الله وحـــده لا شـــريك لـــه و أشـــهد أنّ محمـــدا عبـــده و رســـوله. أمّا بعد:

منـذ أن أوحـى الله تعـالى إلى رسـوله الأمـين بكتابـه المبـين و جهـود علمـاء اللّغـة و النّحـو لا تفـتر و بحـوثهم لا تتوقـف، و قـد كـان حرصـهم علـى سـلامة اللّغـة، و ضـبط قواعـدها، و حمايتهـا مـن اللّحـن الـذّي تسـرّب إليهـا، و مـدى حـاجتهم إلى فهـم معـاني القـرآن الكـريم و معرفـة أحكامـه دافعـا إلى نشـأة علـم النّحـو، و تأصـيل منهجـه، و اخـتلاف مذاهبـه، فظهـرت مـدارس النّحـو بأعلامهـا ممتـدة عـبر أكثـر مـن ثمانيـة قـرون. و مـن أجـل ذلـك كـان اقتنـاعي بدراسـة أثـر عـالم حمـل لـواء العربيـة ألا و هـو ابـن هشـام الأنصـاريّ، وهـو أسـتاذ علـوم العربيـة بمصـر، وصـاحب الثّقافـة العلميـة الواسـعة، خاصـة في علـم النّحـو العـربي الـذّي صـنّف فيـه مصـنفات عديـدة، وهـو أحـد أئمـة النّحـو البـارزين في القـرن الثّـامن الهجـري، وجهـوده في الدّراسـات اللّغويـة و النّحويـة كانـت و مازالـت محـور اهتمـام البـاحثين، ومؤلفاتـه في النّحـو مرجعهم الأساسي، حتى حذا بابن خلدون أن يقارنه بسيبويه .

ألا يكفـي هـذا وحـده للوقـوف علـى واحـد مـن مؤلفاتـه، وتنـاول مقتطفـات مـن أرائـه؟ لـذلك جـاء اختيـاري لموضـوع هـذا البحـث للوقـوف علـى عصـر ابـن هشـام الأنصـاريّ و حياتـه، و التّعريـف بآرائـه، و مـن ثمّ دراسـة كتابـه "قطـر النّـدى و بـل الصّـدى "، إضـافة إلى رغبـتي في أن أكشـف اللّثـام عـن كتـاب نفـيس ذاع صـيته، و ذوى ذكـره في المكتبـات ودور العلم والعلماء.

تلـك هـي الأسـباب الـتّي حملتـني علـى اختيـار موضـوع الرّسـالة، أمّـا أهميـة الموضـوع بذاتـه فتـتلخص في كـون هـذه الدّراسـة تهـدف إلى تقـديم صـورة وافيـة عـن حيـاة ابـن هشـام و تـزن جهـوده في النّحـو و إسـهاماته، وتحـاول تبيـان ميولـه و اتجاهاتـه و القضـايا الـتّي انفـرد بهـا، وموقفه من المدارس النّحوية الأخرى . فمن هو هذا العالم المبرّزُ الذّي ملأ صيته الدّنيا؟

و مـا هـي سمـات العصـر الـذّي عـاش فيـه ؟ ولـئن تسـنّى لـه بحكـم تأخـره الـزّمني أن يطّلـع علـى آراء المـدارس النّحويـة السّـابقة الـتّي كانـت بالبصـرة و الكوفـة و بغـداد، فمـا كـان موقفـه منهـا؟ و مـا هـي آراؤه النّحويـة و اختياراتـه؟ و لـئن كـان النّحـو بحـرا متلاطمـة أمواجـه، فقـد وضـع ابـن هشـام كتـابا مـن اليسـر و التّسـهيل سمّـاه" قطـر النّـدى وبـل الصّـدى" ليكـون مَعلمـا يسترشـد بـه مـن يـروم تعلّـم النّحـو، فمـا خصـائص هـذا الكتـاب متنـا و منهجـا؟، و اخـترت لبيـان هـذه الخصـائص بالتّفصـيل مبحـث أقسـام الكلـم الـذّي اسـتهل بـه كتابـه، فمـا هـي آراؤه فيهـا ؟، و قـد حظـي هـذا الكتـاب بشـروحات عديـدة، و لعـلّ أهمّهـا شـرح ابـن هشـام نفسـه ، و شـرح المكـيّ الفـاكهيّ، لـذلك عقـدت موازنـة بـين الشّـرحين، فمـا هـي أوجـه التّشـابه و أوجـه الاخـتلاف بينهمـا ؟ و بحكـم الموضـوع الـذّي تناولتـه في هـذه الرّسـالة ، لا يمكـن أن ينحصـر أو يحصـر نفسـه ضـمن مـنهج واحـد لا يتعـداه، ذلـك أنّ الدّراسـة التّاريخيّـة المتعلقـة بالمـدخل تقتضـي اعتمـاد المـنهج التّـاريخي، أمّـا الفصـلان الأوّل و الثّـاني و يتنـاولان اجتهـادات ابـن هشـام الأنصـاريّ النّحويـة، و دراسـة كتـاب "قطـر النّـدى و بـل الصّـدى " فلعـلّ المـنهج الوصـفي القـائم علـى التحليـل يكـون أنسـب لمـا يتطلبـه مـن دقـة و تمحـيص و تحـرٍ و بحـث، بالإضـافة إلى الإجـراءات الإحصـائية، خاصـة عنـد عقـد الموازنـة بـين شـرح قطـر النّـدى لابـن هشام ، و مُجيب النِّدا للمكيّ الفاكهيّ. أمّا مصادر الرّسالة فهي على ثلاثة أصناف:

- ✓ الأوّل مـا يتعلّـق بعصـر ابـن هشـام الأنصـاري و حياتـه- اعتمـدنا فيـه علـى كتـب التّـاريخ و كتـب الـتّراجم كالسّـلوك لمعرفـة دول الملـوك للمقريـزي، تاريـخ الأدب العـربي لبروكلمـان، حسن المحاضرة و بغية الوعاة للسّيوطي، شذرات الذّهب لابن العماد.

- ✓ الثّاني ما يتعلّق بجهوده النّحوية و آرائه- اعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مؤلفاته كمغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، و أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، شرح شذور الذّهب، مستعينة ببعض المصادر كالخصائص لابن جني، تطوّر الآراء النّحوية لموسى الشّاعر، شرح التّصريح للأزهري، و غيرها من مصادر النّحو.
- ✓ الثّالث ما يتعلّق بدراسة الكتاب (قطر النّدى و بل الصّدى) – اعتمدت فيه على كتاب متن القطر من أجل دراسته، إضافة إلى شروحات هذا الكتاب من بينها شرح القطر لابن هشام نفسه، و مُجيب النِّدا في شرح قطر النّدى للمكيّ الفاكهيّ. و قد اتبعت خطة تمثلت في تقسيم البحث باستثناء المقدمة و الخاتمة إلى مدخل و فصلين، و قسّمت الفصول إلى مباحث رغبة في ترابط البحث.

يشمل المدخل على حياة ابن هشام الأنصاريّ و عصره، تحدّثت فيه عن العصر الذّي عاش فيه ثمّ عن مولده و نسبه و نشأته ثمّ آثاره و مؤلفاته المطبوعة و المخطوطة .الفصل الأوّل: عرضت فيه اجتهادات ابن هشام الأنصاريّ و قسّمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل ابن هشام و المدارس النّحوية ذكرت بعض المسائل التّي وافق فيها البصريّين،و كذلك التّي وافق فيها الكوفيّين و البغداديّين و عرضت في المبحث الثّاني آراءه النّحوية، و في المبحث الثّالث اختياراته النّحوية التّي تظهر فيها شخصيّته النّحوية القويّة مشيرة إلى أنّه لم يكن متعصّبا لفريق بعينه ضدّ الآخر، و إن كان يؤيّد البصريّين في كثير من آرائهم ،و يصرّح بانتمائه لمذهبهم.أمّا الفصل الثّاني فعرضت فيه لدراسة كتاب" قطر النّدى و بل الصّدى "، وذلك في ثلاثة مباحث:

1. الأوّل: عرّفت فيه بالكتاب (قطر النّدى و بل الصّدى) من خلال عرض لموضوع الكتاب و طريقة تبويبه و منهجه فيه .
2. الثّاني: تناولت فيه آراء ابن هشام في أقسام الكلمة (الاسم، الفعل، الحرف) و ذلك من خلال التّعريف بها.

وختمت الفصل بمبحث ثالث أفردته للموازنة بين شرحين من الشّروح الّتي أقيمت على متن القطر، وهي شرح ابن هشام الأنصاريّ نفسه، المسمّى شرح قطر النّدى و بل الصّدى ، و شرح المكيّ الفاكهيّ المسمّى مُجيب النِّدا في شرح قطر النّدى. و ختمت بحثي بخاتمة تضمنت النّتائج الّتي توصّلت إليها من خلال البحث، وتتلخص في:

- إنّ الجهد في هذا الموضوع ما هو إلاّ لبنة متواضعة في بناء الدّراسات النّحوية.

– إنّ هناك كثيرا من القضايا المتعلقة بالبحث يمكن أن تكون موضوع رسالات جامعية و هي على سبيل المثال تحقيق مخطوطاته و نشرها، و البحث عن المفقود منها، و استيفاء البحث مدى انفراده بالآراء النّحوية الّتي خالف فيها النّحاة.

ولعلّ من الصّعوبات الّتي صادفتني أثناء إعداد البحث : وفرة إنتاج و مصنفات ابن هشام أوقعتني في حيرة بين الاستطراد مع كلّ مصنف لذكر أبوابه و ما كتب حوله من شروح و مختصرات و غيرها من المباحث الّتي لا يستوعبها حجم الرّسالة، وبين الاكتفاء بما هو ضروري لمتطلبات البحث.

هذا و كلّ الشّكر و التّقدير للأستاذ الفاضل المشرف الدّكتور لعشر يس عبّاس، الّذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته وملحوظاته القيّمة الّتي سهّلت لي طريق الوصول لإنجاز هذا البحث ، و أضاءت لي الدرب لبلوغ نهايته . كما أتقدّم بالشّكر الجزيل و التقدير الكبير إلى السّادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه المذكّرة و تكرّمهم بإبداء ملحوظاتهم القيّمة الّتي من شأنها أن تزيد البحث تنقيحا و إثراء.

كما لا أنسى الشّكر لكلّ من ساندني بالنّصح و التّوجيه أو الدّعاء، و الحمد لله الّذي تتم بذكره الصّالحات، و الصّلاة و السّلام على نبيّنا محمد صلى الله عليه و سلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل

عصر ابن هشام الأنصاريّ:

تعدّ شخصية ابن هشام الأنصاريّ من الشّخصيات الهامة في تاريخ الفكر العربي والإسلامي، فقد عاش في عصر متأخر(708-761) وفي بيئة مصرية تميزت في عهد المماليك بمميزات خاصة حضارية وثقافية، كل ذلك ظهر أثره في إنتاجاته و مؤلفاته.

وابن هشام صورة للعلوم الإسلامية بصورة عامّة في نهاية تدرجها وللحديث عن العصر الذّي عاش فيه يستلزم علينا توضيح إطاره السّياسي والاجتماعي، فالحياة العقلية ترتبط بهذين الإطارين ارتباطا وثيقا تتأثر بهما وتؤثر فيهما.[1]

ولا يغرب عن البال أنّ العلوم والفنون ظلاّن تابعان للأطوار السّياسية، فإذا كان الطّور السّياسي عنيفا صاخبا ذا أثر بارز في تاريخ شعب من الشّعوب، فإنّ آثاره تبدو في الحركة العلمية، والنهضة الفكرية، وإذا غشيته سكينة وسادته دعة وطمأنينة استبانت نتائجه في العلوم و الآداب[2].

1 – الحالة السّياسة:

لقد بلغت اللّغة العربية قمة مجدها في عهد الخلافة الإسلامية على يد الدّولة العباسية، إلى أن ضربت بلاد الإسلام في المشرق والمغرب بضربات قاصمة، كانت ذات أثار سيئة على تراث المسلمين العلمي والأدبي[3].

فدهى النّاطقين بها ما دهاهم من حوادث وكوارث لم يرو التّاريخ لها مثيلا في عنفها واجتياحها وسرعة تطويعها بمدينة كانت راسية الأصول سامية الفروع ذلك الحادث المروع تمثل في خروج التتر عن عزلتهم وإغارة أبنائهم المغول على البلاد الإسلامية.

---

[1] :ينظر ابن هشام النحوي ، بيئته فكره و مؤلفاته منهجه و مكانته في النحو، السامي عوض ، دار طلاس، دمشق،ط1،سنة1987،ص19-20.

[2]: ابن هشام و أثره في النحو العربي، عبد الرحمان الضبع دار الحديث القاهرة،ط1 سنة 1998 ص 21.

[3] :النيل في عصر المماليك ، محمود رزق سليم، دار القلم القاهرة، دط، سنة1995 ص 7.

ولقد كانوا قساة عتاة غلاظ الأكباد لم تهديهم شريعة، ولم ترضهم أخلاق قويمة، كانوا في معزل عن العالم جنوبي سيبيريا يحترفون الصّيد وكان بأسهم بينهم إلى أن قادهم فاتك منهم وفارس فيهم هو **جنكيز خان** الذّي قهر الصّين بعد أن حطّم سورها العظيم و كرّ على المماليك الإسلامية يلتهمها واحدة تلو أخرى[1].

وطوّعت له نفسه أن يعيث في الأرض الفساد، فلم يغادر مدينة إلاّ دمّر مبانيها، وأحرق ما وصلت إليه يده من أثار علمائها وثمرات عقول أبنائها وتركها أطلالا دارسة لا تكاد تبين عن مجد الذّاهبين، ولا تحسن الحديث عن أباة الضّيم والرّاحلين الذّين سلبهم حق الحياة ليستأصل شجرة العلم بقتلهم فتدين له الدهماء[2].

وجثم هذا الكابوس على صدر الدّولة الإسلامية اثنين وعشرين عاما وليا تنفس الشّرق الصّعداء بوفاته سنة (624 هـ) منى بحفيده **هولاكو** الذّي كان أشد منه قوة وأكثر بطشا، ولم يقنع ببلاد فارس تدين له وتخضع لسلطانه بل قصد بالّسوء بغداد التّي صارت معقد آمال،المسلمين يؤمها كل قاصد، و ينهل منها كل وارد في ضل المماليك الشّجعان أباة الضّيم وناشري العلم[3].

أمّا مصر فكانت في حوزة المماليك على مدى فترة طويلة من الزمن (648 هـ-923 هـ) إذ استطاع العثمانيون بقيادة **سليم الفاتح** من دخولها والذّي يعنينا في بيان الحالة السّياسية لمصر هي تلك الفترة التّي عاشت فيها إبان النّصف الأول من القرن الثامن؛ حيث عاش **ابن هشام** أكثر أيّامه؛ وحيث كانت مصر تحت حكم سلاطين دولة المماليك البحرية فقد استطاع العثمانيون سنة (648 هـ) من قتل **ثوران شاه بن الملك**

[1] : ابن هشام و أثره في النحو العربي، عبد الرحمان الضبع، ص22.

[2]: ينظر، ابن هشام و أثره في النحو العربي، عبد الرحمان الضبع،ص22.

[3]: السلوك المعرفة ، دول الملوك، المقريزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1، سنة1997،ص25.

الصالح نجم الدّين أيوب بن الكامل، وقلّدوا أمه **شجرة** الدّر زمام الأمور، وما لبثوا أن خلعوها بعد ثلاثة أشهر فقط من تنصيبها و بذلك أجهزوا على الدّولة الأيوبية[1].

وقد أطلقت كلمة البحرية على طائفة من المماليك قبل تأسيس دولتهم، وهذه الطّائفة هي التّي أسكنها سيّدها الملك الصالح **نجم الدين الأيوبي** بقلعة الرّوضة فعرفوا بالبحرية، ومؤسس هذه الدّولة **عز الدّين أيبك** الذّي وطّد نفوذه بعد أن انتصر على الأيوبيين، وعزّز سيطرته بأن أخمد ثورة الأعراب وتخلص من منافسيه من المماليك البحرية إلى أن جاءت نهايته على يد زوجته شجرة الدر عام (655 هـ)[2].

و جاء بعده ابنه **نور الدّين علي بن المعز أيبك** الذّي تلقب بالمنصور، وكان حدثا لم يتجاوز الخمسة عشر عاما، فدبّر أمره نائب أبيه **سيف الدّين قطز** ثم خلفه في يوم السّبت رابع عشري ذي القعدة سنة (657 هـ) فكانت مدة حكمه سنتين و ثمانية أشهر وثلاثة أيام[3].

توالى **قطز** السّلطة سنة(657 هـ) بعد أن شعر بالخطر الذّي يهدد مصر والعالم الإسلامي بعد أن وصل التّتار بزعامة **هولاكو** إلى الشّام، وذلك بعد أن أسقطوا الخلافة العباسية في بغداد سنة (656 هـ) وطوّحوا تحت سنابك خيول الغزاة رؤوس ورؤوس، وشرق دجلة دماء ومداد، وأفل نجم العباسيين بعد حكم دام أكثر من خمسة قرون، وتهيأ للمغول فيما بعد السّيطرة على أكثر المناطق الإسلامية ابتداء من الهند شرقا، حتّى حدود سوريا غربا، ولم يبق للعرب من سيادة إلاّ في المغرب واليمن، وتحدثنا كتب التّاريخ أنهم قتلوا ما ينيف على ثمانية ألف من أهلها في مذبحة رهيبة يندى لها جبين الإنسانية[4].

---

[1]: تاريخ الجبرتي، ج1،ص17.

[2]: السلوك المعرفة ، دول الملوك، المقريزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1

[3]: ابن هشام النحوي بيئته، فكره، مؤلفاته منهجه و مكانته في النحو، السامي عوض، ص22.

[4]: ابن هشام النحوي بيئته، فكره، مؤلفاته منهجه و مكانته في النحو، السامي عوض،ص23.

وكان الزّمان قد خبّأ للشّام بقية مما يضام به الكرام على يد مسلم من سلالة الّتتار هو **تيمور لنك** الذّي ظل يفتح البلاد و يسوم العباد سوء العذاب؛ حتى وصل إلى آسيا الصغرى فانتزعها من السّلطان **بايزيد** انتزاعا، واقتنصه أسيرا، ولم تمتنع عليه الشّام فألقى عصاه فيها، واستولى عليها كلّها، وكأنّه شاقّه ما عمله سلفه **هولاكو** فجعله قدوته، بل لقد فاقه عدوانا وطغيانا إذ خرّب المدن وقاتل العلماء واشتدّ فتكه بالعرب، حتى يقال أنّه بنى من رؤوسهم قلاعا وأهراما[1].

ظلّ سلاطين البحرية يتعاقبون على إدارة البلاد، فحكم منهم ثلاثة و عشرون سلطانا كانت مدة حكم ثلاثة منهم هم:**بيبرس،قلاوون**، وابنه **النّاصر** تقارب نصف المدة التّي حكم فيها العشرون سلطانا الآخرون مجتمعين.

ولقد فقه **ابن هشام** الفترة التي حكم فيها الملك الناصر **محمد ابن قلاوون** الذّي تولى السّلطة للمرة الثّالثة، فقد نصب و خلع في مدّة سنة مرّتين إلى أن استطاع في المرة الثّالثة من أن يثبت أقدامه في الحكم ليمكن 61 سنة امتدت من(709هـ) إلى(741 هـ).

وكذلك عايش ابن هشام جزءا من الفترة التّي تلتها التّي حكم فيها ثمانية من أولاد **الناصر** و أحفاده ما بين عامي (741 هـ -762هـ)[2].

و تعدّ الفترة التّي حكم فيها **الناصر** من أزهى الفترات التّي مرّت بها مصر في عهد المماليك البحرية، فعلى الرّغم من دسائس العصر و فتنه وتهديد الغزاة وتكالبهم على مصر، استطاع **النّاصر** أن يخمد أوار الفتن. وأصبحت القاهرة في عهده حاضرة الإمبراطوريّة شاسعة امتد سلطانها من بلاد برقة إلى ساحل البحر الأحمر جنوبا.

وعندما توفي **النّاصر** سنة (741 هـ) دخلت دولة المماليك البحرية في طور جديد من نظم الحكم، وذلك بسبب كثرة عدد السّلاطين الذّين حكموا وصغر سنهم واشتداد

[1]: ابن هشام و أثره في النحو العربي، عبد الرحمان الضبع، ص23.

[2]:العصر المماليكي في مصر و الشام سعيد عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة،ط2،سنة1976،ص64.

التّنافس بين الأمراء على السّلطة وجعلهم السّلطان ألعوبة بين أيديهم يعزلونه أو يبقونه حسب مشيئتهم[1].

وقد ساد هذا الصّراع السّياسي و ما تبعه من انحلال خلقي اتّسم به أكثر من حكم من بيت **النّاصر** على القضاء على عروش السّلاطين[2].

2- الحالة الثّقافية:

شهد عصر المماليك البحرية حركة ثقافية واسعة كان لها أثر واضح في انتشار الآداب والعلوم وكثرة العلماء ومعاهد العلم[3].

واتّسم هذا العصر بأنّه كان عصر إنشاء المكتبات والخزانات التّي تضم أنواع المؤلفات كما كان عصر الموسوعات الجامعة لشتى المعارف، ففي ذلك العصر كثرت حلقات التّدريس في الجوامع، وانفتح عدد كبير من دور العلم التّي وقف عليها أموال طائلة كما ألّفت أوسع المعجمات اللّغوية، مثل لسان العرب **لابن منظور** (711 هـ)، كما ظهرت الموسوعات الأدبية، والعلمية كنهاية الأدب **للنّويري** (733 ه).

وقد نهضت الدّراسات النّحوية في ذلك العصر لشّدة ارتباطها بالدّين، فعاش كبار النّحاة المتأخرين أمثال **يحي بن معط** (227 هـ) ، و**عثمان بن الحاجب** (646 هـ) ، و **ابن مالك الأندلسي** (676هـ) ، وظهرت المنظومات النّحوية التّي كانت أشهرها **ألفية ابن مالك**، و **ألفية ابن معط**، و كان من الأئمة المبرزين الذّين أقاموا صرح المدرسة المصرية في النّحو **عبد اللّطيف ابن المرحل** (744هـ) ، و **أبو حيان الأندلسي** (745 ه) وعليهما تتلمذ **ابن هشام**[4].

---

[1]: شرح اللمحة البدرية في العلم اللغة العربية، ابن هشام، تحقيق هادي نهر، دار البازوري ، عمان ، داط، دا سنة، ص 22-23.

[2]: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، سعيد عاشور القاهرة، د/ط، سنة 1959 ص 190.

[3] :شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام تحقيق هادي نهر، ص 24.

[4] :الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمود الهلرمبيل، مكتبة الخانجي، القاهرة،د/ط، سنة، 1980، ص6.

ففي الوقت الذّي كانت فيه الأمة الإسلامية تعيش المحنة والضّياع على أيدي أعدائها من الغزاة والطّامعين، وفي الوقت الذّي كانت فيه بغداد حاضرة الخلافة العباسية تحتضر بكل مباهجها ومظاهر عصرها الذّهبي الثّقافية والاجتماعية، كانت مصر البريق العربي الذّي ظلّ يرفرف على الرّغم من فتن العصر وحروبه علامة بقاء هذه الأمة وإصرارها على الحياة، وكان العلماء هم حملة ذلك البريق.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة على انتشار الثّقافة أوجزها كالأتي:

أ – زعامة مصر لقيادة ركب الثّقافة الإسلامية بعد أن تخلت بغداد عن ذلك ممّا جعلها عاصمة الإسلام الثّقافية، وجد فيها المسلمون أملهم في كل ما فقدوه على أيدي الأعداء.

ب – تشجيع المماليك للثّقافة واعتزازهم بأصحابها، فهم قوم يجهلون العربية ويحكمون شعوبا هم غرباء عليها، ولكي يستقر حكمهم و يثبتوا أقدامهم، كان لا بدّ من تقربهم للشّعب، وذلك بإكرام دينه، ولغته، وثقافته، والعمل على نشرها وصونها.

ج – ورث المماليك دولة الأيوبيين الذّين كانوا يولون العلم حرمة خاصة، فقد عملوا طيلة مدة حكمهم على إعلاء شأّنه، فلا مفر للمماليك من أن يسيروا على هذا النهج حفاظا على تراث الأمة الذّي بدا التّتار يهددون بالقضاء عليه في مصر بعد أن نجحوا في ذلك في بغداد و حلب[1].

د – هجرة كثير من العلماء من بغداد و الأندلس، وغيرها من الأمصار الإسلامية إلى مصر بعد أن أصبحت قبلة العلماء وملاذا للفارين من الظّلم والرّاغبين في العيش الكريم و الفكر الحر.

فتزاوجت الثّقافات الآتية من الشّرق، و من الغرب، والأندلس في الطّبيعة المصرية التّي غلب عليها اعتماد الذّوق فيما تأخذ عمق التّفكير، وثراء العطاء، فاستحقت بذلك أن

[1] : شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام تحقيق هادي نهر ص 24.

تكـون مركـز الإشـعاع الفكـري في العـالم الإسـلامي وكـان لهـذه الحركـة الثّقافيـة النّشـطة مظـاهر متعددة أهمها[1]:

1- **انتشـار دور التّعلـيم** مـن مسـاحة ومـدارس ورباطـات ومكتبـات، وقـد قـام كـلّ مـن هـذه بنصـيبه في نشـر الثّقافـة والمعرفـة بـين النّـاس مـا وجـد في مصـر مـن مسـاجد مشـهورة قبـل عصـر المماليـك البحريـة، كـالأزهر الشّـريف ألفينـا اهتمامـا بالغـا مـن **الناصـر محمـد بـن قـلاوون** وأمرائـه ببنـاء المسـاجد والاهتمـام بهـا وحسـبنا أن نـذكر أنّ المسـاجد الـتّي شيدت في عصره بلغت ثمانية وعشرين مسجدا.

وأشـهر هـذه المسـاجد ذلـك الـذّي بنـاه **الناصـر** بالقلعـة سـنة (718 هـ) وجـدد بنائه سنة (735 هـ).

أمّـا المـدارس فـلا يقـل اهتمـام السّـلاطين بهـا عـن اهتمـامهم بالمسـاجد، وأشـهر المـدارس الـتّي بنيـت في القـرن الثّـامن هجـري هـي المدرسـة الكاملية الـتّي بناهـا **الملـك الكامـل** سـنة (621 هـ) ، والمدرسـة الصّـالحية الـتّي بناهـا **نجـم الـدّين بـن أيـوب** سـنة (639هـ) ، وغيرها من المدارس[2].

أمّـا دور الكتـب فقـد ورث المماليـك تـراثا ضـخما عمّـن سـبقهم مـن الفـاطميين والأيـوبيين، وقـد كـانوا خـير حفظـة لهـذا الـتّراث صـانوه، وعملـوا علـى إنمائـه فقـد أنشـئوا المكتبات العامة، وألحقوا بكل مدرسة مكتبة.

2- **كثـرة العلمـاء:** حظـي عصـر ابـن هشـام بكثـرة العلمـاء في مختلـف العلـوم والفنـون كثـرة تتناسـب ومكانـة مصـر الثّقافيـة وللـدّور الخطـير الـذّي يمثلـه العلمـاء في الحيـاة العامـة .

[1] : شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام تحقيق هادي نهر، ص25

[2]: المرجع نفسه، ص31.

3- **نشـاط حركـة التّـأليف:** وتبعـا لكثـرة العلمـاء نشـطت حركـة التّـأليف في ضـروب شـتى مـن العلـوم والمعـارف، فـترات عصـر المماليـك البحريـة علـى الحملـة كبـير إذ تنوّعـت آثار العلماء من أدبية وتاريخية ولغوية.....

ولا نــزال نســمع بالآثار النّحويــة **لابــن النحــاس المصــري** (698 هــ) ، و **أبي حيــان** (745هـ) ، وغيرهم[1].

ولم يقتصر التّأليف على النّحو فقط، و إنّما تعداه إلى بقية العلوم المختلفة وفضلا عن هذه المؤلفات هناك عشرات غيرها في ضروب المعارف الأخرى من فقه، ودواوين شعر، وموسوعات تاريخية، ممّا يدل على نشاط حركة التّأليف وحيويتها.

ففـي ظـلّ تلـك الظّـروف السّياسـية، ووسـط ذلـك الجـو الّثقـافي النّـابض، وفي حومـة هـذه الاتجاهـات المتعـددة للدّراسـة النّحويـة عـاش **ابـن هشـام**، ولمـع في سمـاء العلـم في تلـك الفترة من الزّمان، فكان علما من الأعلام خط التّاريخ اسمه بأحرف بارزة.

و مـن خـلال مـا سـبق نلاحـظ أنّ كـلّ الظّـروف مـع الهمـة العاليـة، والإرادة القويـة كانـت مواتيـة لظهـور هـذا الـنّجم السّـاطع في أحسـن الأحـوال، و أفضـل المراتـب، فـلا سـحاب دونـه، ولا ريـح عكـر صـفوه، فـلا ريـب أن يصـير **ابـن هشـام** مـن الرّاسـخين في العلم، و يبقى ذكره خالدا إلى يومنا هذا و إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ثانيا: ابن هشام الأنصاريّ :

1- اسمه و نسبه:

هـو الشّـيخ جمـال الـدّين بـن عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله بـن هشـام الأنصـاريّ الحنبلـي المصـريّ كمـا جـاء في معظـم المصـادر التّاريخيـة[2]، ولكـن **ابـن حجـر العسـقلاني** (ت 852هـ) ذكـر في الـدّرر الكامنـة أنّـه عبـد الله بـن يوسـف بـن عبـد الله بـن

[1] : شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام تحقيق هادي نهر، ص 32

[2] :شذرات الذهب، ابن عماد الحنبلي، مكتبة القدس، القاهرة، ج7،د/ط، سنة 1305هـ، ص:78.

يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ[1]، فجعل جدّه الأدنى عبد الله وجد والده يوسف أمّا غيره فجعلوا جده أحمد وجد والده عبد الله.

و إذا علمنا أنّ ابن حجر قد سبقهم إلى التّرجمة لابن هشام صاغ لنا القول أنّ الحق معه وغيره على حق أيضا إذا روي الاختصار، فلا خلاف بين رواية ابن حجر ورواية غيره في هذا النّسب .

وظاهر من كلمة الأنصاريّ أنّه من سلالة القوم الذّين آووا رسول الله ونصروه واتبعوا النّور الذّي أنزل معه، فسماهم أنصارا، و هم من أبناء الأوس و الخزرج، وقرر بعض الأشياخ أنّ **ابن هشام** من الخزرج[2].

2- مولده و نشأته:

ولد ابن هشام بالقاهرة يوم السّبت الخامس[3] من ذي القعدة سنة ثماني وسبعمائة هجرية (708هـ) الموافق لعام تسعة وثلاثة مئة وألف ميلادية 1309م[4]. نشأ وترعرع بالقاهرة حيث لم تذكر له كتب التّراجم نشأة من غير مصر، وشبّ محبا للعلم و العلماء فأخذ عن كثيرين منهم .

3- سيرته و أخلاقه :

إنّ المتأمل في سيرة ابن هشام من خلال ما كتبه المؤرخون و الباحثون عنه يرى إجماعا على أنّه كان عظيم الّنفس ذا شهم و أباك لا يتهالك على الدّنيا، و إنّما كان زاهدا في الدنيا معرضا عن زينتها قانعا مما أتاه الله واهبا حياته و جهده ووقته للعلم تحصيلا وتعليما.

---

[1] :الدرر الكامنة، ابن جحر العسقلاني، دار الجبل، بيروت د/ط، ستة 1995، ص 308.

[2]: ابن هشام و أثره في النحو العربي، عبد الرحمان الضبع، ص17.18.

[3]:شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت،ج1،د/ط، سنة 2000، ص 5.

[4]:الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، سنة 2007، ص 11.

كما أجمع المؤرخون على أنّ ابن هشام كان عف اللّسان، رقيق القلب متواضعا حليما براكريما، و على خلق عظيم[1].

و قد اشتهر ابن هشام بالتّواضع، و البر ودمائة الخلق، و الشفقة الشّديدة، ورقة القلب كما كان راغبا عن الشّهرة و ذيوع الصّيت[2].

وقد عُرف ابن هشام بنبل الغاية و سلامة القصد و تحديد الهدف جاعلا العلم مقصده و الصّبر مطيته و الجد رائده على حد قوله[3].

و مَن يَصطَبِرِ للعِلمِ يَظفَر بِنُبلِهِ وَمَن لاَ يذِلُّ النَّفسَ فِي طَلَبِ العُلاَ

وَمَن يَحظَى الحَسناَء يَصبِر عَلَى اَدلِ يَسِيرًا يَعِش دَهرًا طَوِيلاً أَخَا ذُلّ

4- ثقافته :

لم تقتصر ثقافة ابن هشام على ميدان النّحو فقط لأنّه كان نحويا، لغويا مفسرا، محدثا فقيها، و أخذا من كل فن بطرف كدأب الذّين تقفى خطاهم و سار على نهجهم.

انشغل منذ نشأته بالعربية و توافر على دراستها حتى أتقنها و برز فيها، وقد كان ابن هشام كاملا في النّحو، فهو نحوي عصره غير مدافع انتهت إليه مشيخة النّحو في عهده، وأصبح فخر مصر في عصره .

ومع اتّساع بحر ابن هشام في النّحو و اللّغة، فقد كانت له مكانة في الفقه تفصح عنها المجالس النّحوية التّي كان يحضرها، و تفيض بالألفاظ الفقهية كألفاظ الطّلاق و التّعليق.

---

[1]: بغية الوعاة في طبعات اللغويين و النحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر،ج2، الطبعة الثانية، سنة 1979، ص69.

[2]: النحو العربي و مدارسه نشأته تطوره مدارسه رجاله، صلاح الراوي، دار غريب، القاهرة،د/ط، ص628.

[3]: بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص 69.

أمّا مذهبه الفقهي فقد كان ابن هشام شافعي المذهب طوال حياته، ثم صار حنبليا في آخر عمره ليتولى التّدريس في المدارس الحنبلية، ولو أتيح له أن يؤلف في الفقه لبرع فيه كما برع في النّحو، وصنّف في علم التّوحيد رسالة مشهورة تدعي "مختصر الانتصار من الكشاف".[1]

5- شيوخه وتلاميذه:

إنّ من مميزات العالم أن يكون له خلال طلبه للعلم شيوخ يزاحم ركبهم و يتسمر في مجالسهم ناهلا من علمهم و أدبهم و من مميزاته كذلك أن ينتج علماء من خلال تلمذتهم على يديه و ابن هشام كان كذلك.

أ –شيوخه:

أخذ ابن هشام العلم عن عدد من الشّيوخ نذكر منهم:

- أبو بكر بن إسماعيل المجد الزّنكلوني (740 هـ) أخذ عنه الفقه الشّافعي.

- محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة (733 هـ) /1332م أخذ عنه علم الحديث، وحدث عنه بالشّاطبية.

- الشّيخ شهاب الدّين عبد اللّطيف بن المرحل (744 هـ) /1343م أخذ عنه، و نوه به، و عرف بقدره،و كان يطريه و يفضله على أكابر علماء عصره.

- على بن عبد الكافي السّبكي (755 هـ) أخذ عنه الفقه الشّافعي أيضا.

- الشّيخ علي بن عبد الله تاج الدّين التّبريزي (746 هـ) / 1345م حضر دروسه في المدرسة الحسامية.[2]

- الشّيخ عمر بن علي تاج الدّين الفاكهاني (734 هـ) /1333 م قرأ عليه جميع شرح الإشارة له إلاّ الورقة الأخيرة.

محمد بن احمد السراج (749هـ) / 1348 م أخذ عنه القراءات.

---

[1]: بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص: 69.

[2]: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ج2، ص 407.

و من خلال عرض شيوخ ابن هشام نلاحظ أنّه تتلمذ على يد علماء وقراءات و لغة وأدب وفقه وحديث و تفسير، وهذه الصّفات العلمية تجسدت فيه وظهرت من خلال كتاباته رحمه الله.

ب –تلاميذه: [1]

لم تذكر الكتب التّي ترجمت لابن هشام تلاميذ له و لعلّ أكثرهم ليسوا من المشهورين بل اكتفى صاحب الدّرر الكامنة بالقول:"وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم" ومن أشهر تلاميذه:

- ❖ إبراهيم اللّخمي الشّافعي (657 هـ) 1388م.
- ❖ إبراهيم بن محمد بن إسحاق الدّجوي (657 هـ) .
- ❖ ابنه محب الدّين محمد (657 هـ) /1396 م قرأ العربية على أبيه.
- ❖ عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (657 هـ) /1391م.
- ❖ جمال الدّين أبو الفضل النّويري (657 هـ) /1384م.

و من خلال عرض شيوخ ابن هشام و تلاميذه، يمكن القول إنّ ابن هشام تتلمذ على يد علماء كبار، و تتلمذ على يديه علماء كبار، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على أنّه من الكبار.

6 –مؤلفاته:

إن من مميزات العالم وفرة الإنتاج و جودته وابن هشام ترك أثارا كثيرة كلّها نافع مفيد و كانت في عمومها تختص بعلمي النّحو و الصّرف و هي مؤلفات حظيت بالتّحقيق و الطّباعة في وقت مبكر و قد عرضت هذه المؤلفات في ثلاث مجموعات هي كالأتي:

[1]:الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ج2، ص 308.

أ – المطبوع منها:

* اعتراض الشّرط على الشّرط، و قد حققه عبد الفتاح الحموز و طبعته دار عمار في عمان.

* أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، و قد حققه محمد محي الدّين عبد الحميد، وطبعته عن دار النشر.

* تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، وقد حققه عباس مصطفي الصّالحي، و طبعته دار الكتاب العربي سنة (1406 هـ).[1]

* الجامع الصّغير في النّحو، وقد حققه محمد الهرميل، و طبعته مكتبة الخانجي سنة 1980م.

* شذور الذّهب و شرحه، و قد حققه محمد محي الدين عبد الحميد، وقد طبع مرارا.

* شرح قصيدة بانت سعاد، ،وقد حققه محمود حسن ناجي وقد طبعته مؤسسة علوم القران في دمشق[2].

*الإعراب عن قواعد الإعراب، مطبوع في الآستانة، وفي مصر، شرحه خالد الأزهري.

* الألغاز النحوية كتاب في مسائل نحوية، صنّفه للسلّطان الملك الكامل.

* قطر النّدى وبل الصّدى وشرحه، طبع مرارا[3].

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه محمد محي الدّين عبد الحميد، و أعاد تحقيقه مازن المبارك، و يعدّ أبرع كتبه وأفقهها فقد ضمنه شرحا وافيا لحروف المعاني، وأورد فيها كثيرا من القضايا مقرونة بالآراء التي قبلت فيها، ثم مناقشة منصفة تؤيدها الشّواهد و الحجج[4].

ب– المخطوط منها:

* "مختصر الانتصاف من الكشاف لابن المنبر"،و قد اثبت علي فوده أن

---

[1] : مجيب الندا في شرح قطر الندى ، للفاكهي، تحقيق د. مومن البدارين، الدار العثمانية للنشر،ط1، سنة 2008، ص29

[2] : المرجع نفسه، ص 30.

[3] :الألغاز النحوية لابن هشام، تحقيق موفق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي دمشق، ط1 سنة 1997، ص 13-16.

[4]: تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، دار المعارف القاهرة، د/ط

هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدّين العراقي و ساق على ذلك أدّلة قوية منه نسخة بمكتبة دبلن برقم 791، ودار الكتب المصرية برقم 167، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس.

* "رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القران الكريم"، و هي مخطوطة موجودة في برلين.

* "شرح القصيدة في اللّغوية في المسائل النّحوية "،وهي موجودة في مكتبة برلين[1].

ج –المفقود منها:

* رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة ذكره السّيوطي.

* "التّذكرة" نقل عن السّيوطي في الأشباه و النظائر.

* "شرح الشّواهد الصّغرى"، ذكره السّيوطي.

* "عمدة الطّالب في تحقيق صرف ابن الحاجب"، ذكره السّيوطي بمجلدين.[2]

وإنّ المتتبع لأثار ابن هشام الّتي أوردناها، يمكنه أن يرى أنّ ابن هشام وهب حياته للعلم، والمعرفة خاصة ما يتعلق بالدّراسات النّحوية واللّغوية ويتجلى ذلك من خلال مؤلفاته العديدة التّي قاربت الأربعين ما بين كتاب ورسالة.

كما حاول في دراسته للنّحو العربي أن يكون معلّما، قبل أن يكون مؤلفا، فقسّم المادة النّحوية بشكل يساعد الطّالب على امتلاكها خاصة في كتابه مغني اللّبيب وشرح قطر النّدى.

وممّا تقدّم نقول إنّ ماذكرناه من مؤلفات ابن هشام هي على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لأنّ ما ألّفه من كتب ورسائل كثيرة لم تصل إلينا كلّها، أولم تطبع، و البعض منها فقد، وعلى ذلك فإننّا لا نجزم بحصر مؤلفاته جميعا.

[1]:مجيب الندا في شرح قطر الندى، للفاكهي، ص30.

[2]:الألغاز النحوية، لابن هشام الأنصاري، ص 14.

7- وفاته:

توفي ابن هشام –رحمه الله- ليلة الجمعة، الخامس من ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة(761هـ) الموافق لعام ستين وثلاثمائة وألف ميلادية (1360م)، ودفن عند باب النّصر بالقاهرة، وقبره معروف هنالك إلى الآن[1].

ولم يشذ منها إلاّ ماذكره صاحب كشف الظنون أنّ وفاته كانت سنة اثنتين وستين وسبعمائة(762هـ)[2].

وذكر كذلك صاحب كتاب هدية العارفين أنّ وفاته كانت سنة (762هـ)[3].

وقد رثاه ابن نباتة بقوله من الطويل[4]:

سَقَى ابْنُ هشَام في الثُّرَى نَوْءَ رَحْمَة سَأَرْوي لَهُ مِنْ سيرَة المِدْح مسْنَداً

يجَرُّ عَلَى مَثْواهُ ذَيلَ غُمَام فَمَا زلْتُ أَرْوي سيرةَ ابْن هشَام

[1]:ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة1999، ص6

[2]: كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، حاجي خليفة، تح"يالتقابا ورفعت الكليسي، ج1، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، د/ط، د/ت ص154

[3]: هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي، ج1، دار إحياء الثراث العربي، بيروت، د/ط، سنة1951، ص465

[4]: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، ج2، ص309

الفصل الأول

المبحث الأول: ابن هشام والمدارس النّحوية:

يعرّف **ابن جني** النّحو بقوله: « **هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية، والجمع ، والتّحقير، والتّكثير، والإضافة، والنّصب والتّركيب، وغير ذلك، ليلحق بها من ليس أهل اللغة العربية، بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رد بها إليها** »[1].

فعلم النّحو بهذا المفهوم هو الوسيلة للدّخول إلى فكر الأمة، من خلال تعبيرها عن أغراضها، ولكن هذه الوسيلة السّهلة تعقدّ استعمالها نتيجة لعوامل عدّة فقد حاول " **ابن هشام الأنصاريّ**" النّحوي أن يغربل التّراث الضّخم ليقدمه إلى الدّارسين والباحثين في علم اللّغة العربية.

فكيف تعامل" **ابن هشام**" مع النّحاة الذّين سبقوه مع الذّين عاصروه؟ فهل نقل آراء مؤسسي علم النّحو وقواعدهم، أم اكتفى بإعادتها كما فعل عدد كبير من النحاة؟

لا يستطيع" **ابن هشام**" أو أيّ نحوي آخر أن يرفض كلّ قواعد النّحو العربي لأنّ ذلك يجافي الحقائق العلمية والمناهج السّليمة، ولكن قبل من القواعد ما رآه صحيحا ورفض الخاطئ، ولم يكتف بذلك بل عمد إلى آراء النّحاة، فأوردها ثمّ انتخب منها ما رآه صوابا، وتلقانا في مواطن كثيرة من كتاب مغني اللّبيب وفقهه بأساليب العربية ومنهجه الذّي اتبعه في مؤلفاته.

1. بعض ما وافق فيه البصريين:

ارتبط تاريخ النّحو العربي ارتباطا وثيقا بنحاة البصرة. هم رواده الأول الذّين وضعوا أسسه، وهم أيضا أبرز أئمته الذّين أقاموا بناءه، ومن أهمّ الأسس التّي أقاموا عليها نحوهم:

- الاستقراء والسّماع من العرب الموثوق بعربيّتهم، وما استلزمه هذا من انتقاء لمن تلقى عنهم اللّغة، ومن تدقيق وتثبيت في الرّواية.
- إقامة قواعد النّحو على الشّائع في الاستعمال العربي قرآنا وشعرا، وتأويلا ما خالف ذلك.
- تغليب القياس، والتماس العلل لما قعدوا من قواعد[2].

[1]: الخصائص : ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، عالم الكتب، بيروت، ط3،سنة 1983، ص 34.

[2]: تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ج2، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة،ط3، سنة 1994، ص 131.

وقد كان " **ابن هشام**" بصريّ النّزعة في أغلب مباحثه ولهذا فهو ينسب نفسه للبصريين في نصوص متعددة :

- إنْ بكسر الهمزة وسكون النون:

قال إنّها تأتي على ثلاثة أوجه: أحدهما أن تكون شرطية: نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ يُنْتَهُوا يُغْفَرْ لَكُمْ**﴾[1] ﴿**وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ**﴾[2] وقد تقرن بلا النّافية فيظن من لا معرفة له أنّها إلاّ الاستثنائية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ**﴾[3]، ﴿**إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ**﴾[4]، ﴿**وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ**﴾[5].

الثاني: أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[6]. وعلى الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الحُسْنَى**﴾[7].

الثالث: أن تكون مخففة من الثّقيلة، فقد ذهب إلى أن (إنْ) المخففة من الثّقيلة لا تعمل النّصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل، وذكر " **السّيوطي**" أنّ " **الكسائي**" ذهب إلى أنّها: إذا دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل الماضي كانت للنّفي، واللاّم بمعنى (إلاّ) كما قال الكوفيون، ولنا قراءة الحرمين، **و**" **أبي بكر**" : و ﴿**إِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾[8]. قرأ " **بن كثير**"، و" **ابن نافع**" ، **و**" **أبو بكر بن عاصم**" ﴿**إِنْ كُلًّا لَمَا**﴾ بتخفيف (إن) و(الميم) من (لما)، وإعمال إنْ مخففة بإعمالها مشددة، وهذه المسألة هي الخلاف بين البصريين والكوفيين[9].

---

[1]: سورة الأنفال، الآية: 38.

[2]: سورة الأنفال، الآية: 19.

[3]: سورة التوبة، الآية: 40.

[4]: سورة التوبة، الآية: 39.

[5]:سورة هود، الآية: 47.

[6]: سورة الملك، الآية: 20.

[7]: سورة التوبة، الآية: 107.

[8]: سورة هود، الآية: 111.

[9]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق:عبد اللّطيف الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط1، سنة 2000، ص139.

وحكاية " **سيبويه** " إن عمرا لمنطلق، **قال سيبويه** : « **وحدثّنا من يثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لمنطلق** »[1].

ومما يلاحظ في الوجه الثّالث أنّه مذهب البصريين وأضاف شخصه إليهم حين قال : (ولنا).

- في الكلام على أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون:

قال " **ابن هشام** " : وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة " **ابن محيصن** " في قوله تعالى : ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[2].

وقول الشاعر:

أَنْ تَقْـــرَآنِ عَلَـــى أَسْمَـــاءَ وَيْحَكُمَـــا مِـــنِّي السَّـــلَامُ وَأَلَّا تُشْـــعِرَا أَحَـــدَا

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثّقيلة شذّ اتصالها بالفعل والصّواب قول البصريين، لأنّها أنْ النّاصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية[3].

- في (أَنْ) بمعنى (لِئَلَّا):

قال: قيل به في ﴿**يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُوا**﴾[4].

وقول:

نَـــزَلْتُمْ مَنْـــزِلَ الأَضْـــيَافِ مِنَّـــا فَجَعَلْنَـــا الثَّـــرَى أَنْ تَشْـــتُمُونَا[5]

والصّواب أنّها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا.

وهو ما قول البصريين، وقيل هو على إضمار لام قبل (أنْ) وبعدها، وفيه تعسف[6].

---

[1]: الكتاب: سيبويه، ج1، ص 283.

[2]: سورة البقرة، الآية: 233.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 183.

[4]: سورة النشاء، الآية: 176.

[5]: ينظر: عمرو بن كلثوم في ديوانه، ص 73.

[6]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 25.

- في الكلام على (أيمن) المختص بالقسم:

قيل: إنّه اسم لا حرف خلافا " **للزّجاج**" **و**" **الرماني**" مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفلس وأكلب[1].

- في حذف الموصوف:

قيل: اختلف في المقدر مع الجملة في نحو: منا ظعن ومنا أقام. فأصحابنا يقدرون موصوفا أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولا أي (الذّي) أو (من)، وما قدرناه أقيس، لأنّ اتصال الموصول بصلته أشدّ من اتصال الموصوف بصفته، لتلازمهما، ومثله: **مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ**، نقدره بأحد، ويقدرونه بمن، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنَ أَهْلِ الكِتَابِ إِلَّا لَيُؤمِنُنَّ بِهِ**﴾[2] أي: إلا إنسان أو إلا من[3].

وواضح مما ذكر " **ابن هشام**" موافقته للبصريين ونسبه نفسه إليهم بقوله: (أصحابنا) كذلك تعليله للرّأي الذّي رجحه.

- في الكلام على (إنَّ) بكسر الهمزة:

قال " **ابن هشام**" : هي التّي تنصب الاسم، وترفع الخبر، وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنَّ) لا ترفع الخبر، واحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّها ترفع الخبر، واحتجوا بأن قالوا: لأنّها قويت مشابهتها للفعل، ووجه المشابهة بينهما أنّها على وزن الفعل، فلما أشبهت الفعل في هذا الوجه وجب أن تعمل عمله[4].

وقال " **ابن هشام**" وقد يرفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشّأن محذوفا كقوله صلى الله عليه وسلم: (**إنَّ من أَشَدّ النَّاس يوم القيامة المصورون**)[5].

الأصل: إنه أي الشأن.

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 100.

[2]: سورة النساء، الآية: 159.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، ج1، ص 37.

[4]: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، سنة 1997، ص 176.

[5]: ابن هشام وأثره في النحو العربي: يوسف الضبع، ص 113.

كما قال الشاعر:

إِنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلِ الكَنِيسَـــةَ يَوْمًـــا يَلْـــقَ فِيهَـــا جَـــآذِرًا وَظِبَـــاءَ[1]

والتّقدير فيه إنّه (أي الحال والشّأن) من يدخل الكنيسة.

وقد ذهب " **ابن هشام**" هذا المذهب وهو مذهب البصريين لأنّ (إنَّ) عندهم لا تدخل على الحروف العاملة التّي لها صدارة الكلام، ومنها يمكن القول أنّه أخذ بقول البصريين.

وإنّما لم تجعل من اسمها لأنّها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشّرط له الصّدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج " **الكسائي**" الحديث على زيادة (من) في اسم إنَّ يأباه غير "**الأخفش**" من البصريين، لأنّ الكلام إيجاب والمجرور معرفة، والمعنى أيضا يأباه، لأنّهم ليسوا أشد عذابا من سائر النّاس[2].

و" **ابن هشام**" لا يرجح رأيا على رأي إلاّ إذا استند إلى دليل محكم وحجة قوية.

- في المسألة الزّنبورية *:

قال: قالت العرب: قد كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هي وقالوا أيضا: فإذا هو إيّاها، وهذا هو الوجه الذّي أنكره " **سيبويه**" البصري لما سأله " **الكسائي**" إذ قال: فإذا هو هي ولا يجوز النّصب وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم بالرّفع، أو القائم بالنّصب، فقال له: كلّ ذلك بالرّفع إلى أن قال: وأمّا سؤال " **الكسائي**" فجوابه ما قاله " **سيبويه**" ، وهو فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام[3]، مثل قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ**﴾[4]، ﴿**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ**﴾[5].

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 232. والبيت الشّعري للأخطل، انظر، ديوانه، ص 276.

[2]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، ج1، ص 95.

* : هي مناظرة بين سيبويه والكسائي، أشهر مناظرات سيبويه كلّها، بل أشهر مناظرات النّحاة، حيث لم يروها مناظرة عالم لعالم، ولكنهم اعتبروها مناظرة بين مدرسة البصرة ممثلة في فتاها سيبويه، ومدرسة الكوفة ممثلة في شيخها الكسائي، واعتبروا النصر فيها نصرا لإحدى المدرستين على الأخرى. ينظر: النحو العربي نشأته وتطور مدارسه، ص 206.

[3]: ابن هشام وأثره في النحو العربي: يوسف الضبع، ص 114.

[4]: سورة الأعراف، الآية: 108 .

[5]: سورة طه، الآية: 20.

وأمّا فإذا هو إياها إن نبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنّصب بلم والجر بلعلّ، و" **سيبويه**" وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به[1]، " **فابن هشام** " يعتمد مذهب البصريين ويوافق " **سيبويه** ".

- في ذكر أحكام ما يشبه الجملة:

قال " **ابن هشام** " : لابد من تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قُدِّرَ، وزعم الكوفيون **و**" **ابن طاهر**"*، **و**" **ابن خروف** "*، أنّه لا تقدير في نحو: زيد عندك، وعمرو في الدّار، ثم اختلفوا فقال " **ابن طاهر**"، **و**" **ابن خروف** " : النّاصب المبتدأ وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، وأنّ ذلك مذهب " **سيبويه** "، وقال الكوفيون: النّاصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معمول على هذين المذهبين[3].

- في المبتدأ والخبر:

يقول" **ابن هشام** ": المبتدأ اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللّفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به، ثم قال: ولابدّ للوصف المذكور من تقدم نفى أو استفهام[4]، نحو: قول الشاعر:

أَقَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمَى أَمْ نَــوَوْا ظَغَنًــا إِنْ يَظْفَــرْ فَعَجِيــبٌ عَــيْشُ مَــنْ قَطَنَــا

الشاهد فيه قوله :"**أقاطن قوم سلمى**"، فإن قوله (قاطن) وصف لكونه اسم فاعل، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ، وجاء بعده اسم مرفوع على أنّه فاعل بهذا الوصف، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و(قوم سلمى) مبتدأ مؤخرا، لأنّ (قوم سلمى) دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع و(قاطن) مفرد، ولا يكون المفرد خبرا عن الجمع ولا عمّا يدل عليه، وقد سبق هذا الوصف بهمزة

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 82.

*: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الاشبيلي المعروف بالخدب، وهو نحوي مشهور بتدريس الكتاب له حواش على الكتاب، وهو أستاذ ابن خروف، توفي سنة 580هـ. ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 28.

* : هو أبو الحسن علي بن محمد علي بن خروف الإشبيلي، المشهور بابن خروف (525 – 609هـ) كان إماما في العربية، له مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه، شرح كتاب سيبويه شرحا جيدا. ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 550.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 72.

[4]: أوضح المسالك: ابن هشام، ص 184.

الاستفهام، فدل ذلك على أنّ الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفي بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام[1].

خلافا " **للأخفش**" والكوفيين، فقد ذهبوا إلى أنّه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، ولا حجة لهم في قول الشاعر:

خَيْـبِرُ بَنُـو لَهَـبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا مَقَالَـةَ لَهْـبِيَّ إِذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ[2]

الشاهد فيه قوله: "خبير بن لهب"، حيث استغنى بفاعل خبير عن خبر المبتدأ مع أنّه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام.

ويرى البصريون أن قوله (خبير) خبر مقدم، وقوله (بنو) مبتدأ مؤخر، وهذا هو الرّاجح الذّي نصره العلماء كافة، فإن زعم أحد أنّه يلزم على هذا محظور، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين إفرادا وتثنية وجمعا، وهنا لا تطابق بينهما، لأنّ (خبير) مفرد، (وبنو لهب) جمع، فلزم على البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد، فإنّ (خبير) في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع، بسبب أنّه على زنة المصدر، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**﴾[4]، والشّاهد فيه الإخبار بظهير، وهي صيغة "فعيل" مفردة عن الجمع (الملائكة) .

- في الإلغاء والتعليق*:

قال " **ابن هشام**" : لا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافا للكوفيين"**الأخفش**"، واستدلوا بقوله:

أَبِيّ رَأَيْـتُ مَـلَاكَ الشِّـيمَةِ الأَدَبُ كَـذَاكَ أُدِّبْـتُ حَـتَّى صَـارَ مِـنْ خُلُقِـي

---

[1]: أوضح المسالك: ابن هشام، ج1، ص 191. والبيت الشّعري لم يسم قائله، ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 190.

[2]:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 191. والبيت الشعري لم يسم قائله، ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 190.

[3]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 193.

[4]: سورة التحريم، الآية: 4.

*: مصطلحان استخدمهما النّحويون منذ وقت مبكر، فيعرّف الإلغاء هو إبطال عمل الفعل القلبي لفظا ومحلا النّاصب للمبتدأ، والخبر لا لمانع فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية. أمّا التّعليق فهو إبطال عمل الفعل القلبي لفظا لا محلا، لمانع فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنّها سادة مسد مفعوليه، ينظر: جامع الدّروس العربية، ج2، ص21-26.

الشّاهد فيه قوله: وجد ملاك الشّيمة الأدب فإنّ ظاهره أنّه ألغى وجدت مع تقدمه، لأنّه لو أعمله لقال (وجدت ملاكَ الشيمة الأدبَ) بنصب ملاك والأدب على أنهما مفعولان، ولكنّه رفعهما[1].

وقد رأى " **ابن هشام**" أنّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التّعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل لملاك، ثم حذفت وبقي التعليق.

الثّاني: أن يكون من الإلغاء لأنّ التّوسط المبيح للإلغاء وليس التّوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بأيّ، ونظيره "مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدَا قَائِمًا" فيجوز فيه الإلغاء.

الثّالث: أن يكون من الإعمال على أنّ المفعول الأوّل محذوف، وهو ضمير الشّأن والأصل، "وَجَدْتُه" كما حذف في قولهم: "إنَّ بِكَ زَيْد مَأْخُوذٌ"[2].

وهكذا يتابع " **ابن هشام**" موافقته للبصريين لا إتبّاعا وتقليدا، ولكن اعتمادا على الأصوب والأرجح، مع ذكر الدّليل وسلامة التّخريج، فرأيناه في أغلب اختياراته يقف مع البصريين معبرا بقوله: أصحابنا، لكن دون أن يتجاهل آراء الكوفيين حين يراها جديرة بالإتباع.

2. بعض ما وافق فيه الكوفيين:

وافق " **ابن هشام**" الكوفيين في كثير ممّا ذهبوا إليه، ولكن قليل إذا قيس بما وافق فيه البصريين، ومما وافقهم فيه:

- في باب العلم:

قال " **ابن هشام**" : وإن كانا مفردين نحو: سعيد كرز، جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأوّل إلى الثّاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النّظر وقولهم: هذا يحي عينان، والمشار إليه في قوله جاز ذلك الإتباع والقطع[3].

[1]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج2، ص 66. والبيت الشعري لبعض بني فزازة، ينظر: أوضح المسالك، ج2، ص 65.

[2]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج2،ص 68.

[3]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 132.

وتجويز الإضافة هو قول الكوفيين و" **الزجاج**" ، وهو الصّحيح وثانيا أنّ الإتباع أقيس والإضافة أكثر في الاستعمال، وثالثا أنّ جواز الإضافة مشروط بها إذا لم يوجد ما يمنعها وما يمنعها أن يكون الاسم مقرونا بـ "أل" نحو: النّعمان بطة، أو يكون اللّقب مقرون بـ "أل" نحو: هارون الرّشيد، أمّا البصريين فرُدّ مذهبهم بشيئين: الأوّل أنّ النّظر لا يساعده، ووجهه أنّ إضافة الاسم إلى اللّقب وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وقد علم أنّه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى، والثّاني السّماع كقولهم هذا يحي عينان، فقد ورد مرفوعا قيل بالألف لأنّه مثنى فالنّون مكسورة، وقيل بالضّمة لأنّه وصف مثل سكران، فالنّون مضمومة[1].

- في حركة الفعل المبني لما لم يسم فاعله:

قال " **ابن هشام**" : أوجب الجمهور ضم فاء الثّلاثي المضعف نحو: شَدَّ، ومَدَّ: والحق قول بعض الكوفيين أنّ الكسر جائر، وهي لغة **بني ضبة**، وبعض **تميم**، وقرأ " **علقمة**" ﴿**رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ ﴿**وَلَوْ رُدُّوا**﴾ بكسر الرّاء فيهما[2].

- في ذكر معاني الحروف:

قال " **ابن هشام**" : لمن سبعة معانٍ:

أحدها: التّبعيض نحو قوله تعالى: ﴿**حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾[3].

الثّاني: بيان الجنس نحو قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**﴾[4].

الثّالث: ابتداء الغاية المكانية نحو قوله تعالى: ﴿**مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾[5]، والزّمانية خلافا لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾[6].

وقول الشاعر:

تَخَيَّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جَرَبْنَ كُلَّ التَّجَارُبِ

---

[1]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 158.

[2]: المرجع نفسه، ص 159.

[3]:سورة آل عمران، الآية: 92.

[4]: سورة الكهف، الآية: 31.

[5]: سورة الإسراء، الآية: 1.

[6]: سورة التوبة، الآية: 108.

قال البصريون: التّقدير من مضيّ أزمانِ يومِ حليمةَ، ومن تأسيس أول يوم، وردَّه " **السّهيلي**" بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزّمان، فيكون في البيت، في أزمان من مضي أزمان، وفي الآية: في زمان تأسيس أول يوم [1].

- في العطف على الضّمير المخفوض:

قال: إنه لا يكثر إلاّ بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسما نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**﴾[2]، ﴿**قَالُوا أَنَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ**﴾[3]، وليس بلازم وفقا "**ليونس**" و" **الأخفش**" والكوفيين بدليل على قراءة "**ابن عباس**" و" **الحسن**" وغيرهما ﴿**تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامُ**﴾[4] بالجر، وحكاية " **قطرب**"مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرِيسَة" قيل، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ**﴾[5]، إذ ليس العطف على السّبيل، لأنّه صلة المصدر، وقد عطف عليه كفر، ولا يعطف على المصدر حتَّى تكمل معمولاته[6].

- في الزمان المعمول على (إذا) أو (إذْ):

قال يجوز فيه الإعراب على الأصل والبناء حملا عليهما، فإن كان ما وليه فعلا مبنيا، فالبناء أرجح للتّناسب نحو قول الشاعر:

عَلَــى حِــينَ عَاتَبَــتْ المَشِــيبَ عَلَــى الصِّــبَا فَقُلْــتُ: أَلَمَّــا تَصَــعُ وَالشَّــيْبُ وَازِعُ

الشّاهد فيه قوله: (حين عاتبت) فإنّ الرّواية وردت فيه بفتح (حينَ) على أنّه مبني على الفتح، لأنّه اكتسب البناء ممّا أُضيف إليه[7].

وإن كان فعلا معربا أو جملة اسمية، فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ**﴾[8].

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج4، ص 139. والبيت الشعري للنّابغة الذبياني، ينظر: ديوانه، ص 14.

[2]: سورة فصلت، الآية: 119.

[3]: سورة البقرة، الآية: 133.

[4]: سورة النساء، الآية: 1.

[5]: سورة البقرة، الآية : 217.

[6]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج3، ص 293.

[7]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج3، ص 133. والبيت الشعري للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه، ص 82.

[8]: سورة المائدة الآية: 119.

وقول الشاعر:

عَلَـــى حِـــينِ التَّوَاصُـــلِ غَيْـــرُ دَانِ تَـــذَكَّرْ مَـــا تَـــذَكَّرْ مِـــنْ سُـــلَيْمَى

الشّاهد فيه قوله: (على حين التواصل) فإنّ الرّواية قد وردت فيه بفتح حينَ على أنّه مبني على الفتح في محل جرّ بعلى، مع كونه مضافا إلى جملة اسمية، فدلّ ذلك على أنّه قد يبنى في مثل هذه الحال وإن كان الإعراب أكثر من البناء، وهذا يرد على البصريين الذّين منعوا البناء في هذه الحالة[1].

- في توكيد النكرة:

قال: إنه إذا لم يفد توكيد النّكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصّحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودًا، والتّوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو: (اعتكفت أسبوعًا كُلَّهُ).

وقول الشّاعر:

يَا لَيْـــتَ عِـــدَّةَ حَـــوْلٍ كُلُّـــهُ رَجَـــبُ لَكِنَّـــهُ شَـــاقَهُ أَنْ قِيـــلَ ذَا رَجَـــبُ

الشّاهد فيه قوله: (حول كلّه) حين أكد النّكرة التي هي قوله (حول) لما كانت النّكرة محدودة، لأنّ العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التّوكيد من الألفاظ الدّالة على الإحاطة وهو قوله ((كلّه)[2].

- في منع صرف المنصرف للضرورة:

قال " **ابن هشام**" : أجاز الكوفيون و" **الأخفش**" و" **الفارسي** " ــ وهما من شيوخ البصرة ــ للمضطّر أن يمنع صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بقول الشاعر:

طَلَـــبُ الأَرْزَاقِ بِالكَتَائِـــبِ إِذْ هَـــوَتْ بِشَـــبِيبَ غَائِلَـــةَ النُّفُـــوسِ غُـــذُورُ

الشّاهد فيه قوله: (شبيب) منع من الصّرف مع أنّه ليس ممّا يمنع صرفه حين اضطر إلى ذلك[3].

- في رفع المضارع:

قال: تجرد من النّاصب والجازم وفقًا " **للفراء**" لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه نحو: هلا تفعل[4].

---

[1]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج3، ص 134.والبيت الشّعري لم يسم قائله، انظر أوضح المسالك، ج3، ص 133.

[2]: أوضح المسالك: ابن هشام، ج3، ص 332. والبيت الشّعري لعبد الله بن مسلم بن جندب، ينظر: أوضح المسالك، ج3، ص 333.

[3]:أوضح المسالك: ابن هشام، ج4، ص 137. والبيت الشعري للأخطل، وليس في ديوانه.

[4]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 65.

- في الكلام على أَنْ:

قال " **ابن هشام**" : لأن أربعة معان أخرى:

أحدها: الشّرطية لإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عند " **ابن هشام**" أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التّوافق فقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**﴾[1]، ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنْآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ**﴾[2].

الثّاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا كقول الشّاعر:

أَبَا خُراشَـــةَ أَمَـــا أَنْـــتَ ذَا نَفَـــرٍ فَـــإِنَّ قَـــوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُـــمُ الضَّـــبُعُ

أمّا أصلها (أَنْ، مَا)، فأدغم وأنْ المفتوحة على ما اختاره " **ابن هشام**" شرطية، فعلها محذوف عوض عنها (ما)، وهو (كان) و(أنت) اسمها، وأصلها أَنْ كُنْتَ، فلما حذف (كان) وعُوِّضَ عنها (ما) انفصل الضّمير و(ذا نفر) خبرها[3].

الثّالث: عطفها على (إنْ) المكسورة في قوله:

إِمَّـــا أَقَمْـــتَ وَأَمَّـــا أَنْـــتِ مُـــرْتَحِلًا فَـــاللهُ يَكْـــلَأُ مَـــا تَأْتِي وَمَـــا تَـــذَرُ

وروي: (ما تُبقي) بدلا من (تأتي) ويروى (وإمّا كنت مرتحلا).

والرّواية في البيت بكسر (إمّا) الأولى وفتح الثّانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وهذا إن لم يمكن تأويل أحدهما إلى الآخر بجعلهما جملتين أو مفردتين امتنع العطف، وإذا امتنع العطف ظهر أنّ المفتوحة شرطية كالمكسورة[4].

- في كلام على أم المنقطعة:

قال " **ابن هشام**" : نقل " **ابن الشجري**" على جميع البصريين أنّها أبدا بمعنى (بل)، والهمزة جميعا، وأنّ الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذّي يظهر لي قولهم، إذ المعنى في قوله تعالى: ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلّهِ شُرَكَاءَ**﴾[5]، ليس على الاستفهام.

---

[1]: سورة البقرة، الآية: 281.

[2]: سورة المائدة، الآية: 2.

[3]:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص221.

[4]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام. والبيت الشّعري لم يسم قائله، ينظر: مغني اللبيب، ج1 ، ص 222.

[5]: سورة الرعد، الآية: 16.

ولأنّه يلزم البصريين دعوى التّوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ**﴾[1]، ونحو: ﴿**أَمَّنْ هَذَا الذِّي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ**﴾[2].

وقول الشاعر:

كَـــذَّبَتْكَ عَيْنُـــكَ أَمْ رَأَيْـــتَ بِوَاسِـــطٍ غَلَـــسَ الظَّـــلامُ مِـــنَ الـــرِّبَابِ خَيَـــالَا

إن المعنى: هل رأيت؟

جعل أم المنقطعة دالة على الاستفهام، والتّقدير عنده كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالا من الرّباب[3].

- في الكلام على جملة البسملة:

يرى البصريون أن جملة البسملة اسمية تقديرها: ابتدائي: باسم الله، بينما الكوفيون يرونها فعلية تقديرها: أبدأ باسم الله، وقد علّق " **ابن هشام**" على ذلك بقوله: «... **المشهور في التّفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزّمخشري غيره، إلاّ أنّه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدر باسم الله أقرأ باسم الله أجل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث (باسمك ربي وضعت جنبي)...** »[4].

- مجيء إلاّ عاطفة:

قال: (إلاّ) حرف عطف نحو قوله تعالى: ﴿**ماَ فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[5]، فقد جاء في تعليقه عليه: « **وارتفاع ما بعدها (أي إلّا) في هذه الآية ونحوها على أنّه بدل بعض من كلّ عند البصريين، يبعده أنّه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلاّ زيد، كما في نحو: أكلت الرّغيف ثلثه، وأنّه مخالف للمبدل منه في النّفي والإيجاب، وعلى أنّه معطوف على المستثنى منه، و(إلاّ) حرف عطف عند الكوفيين، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها، لكنّ ذلك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي. ورد بقولهم: ما قام إلا زيد، وليس شيء من**

[1]: سورة الرعد، الآية: 16.

[2]:سورة النمل، الآية: 84.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام. والبيت الشعري للأخطل ج1، ص 291، ينظر: ديوانه، ص 245.

[4]:ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، ص 406.

[5]: سورة النساء، الآية: 66.

أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنّه ليس تاليها في التّقدير إذ الأصل ما قام أحد إلاّ زيد»[1].

ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين بالإضافة إلى ما ذكرناه:

- نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض: بقوله: "ومذهبهم أقل تعسفا[2].
- مجيء الباء بمعنى (من) التّبعيضية[3].

وإلى جانب موافقة " **ابن هشام**" للكوفيين في عدد من آرائهم بالمسائل الفرعية فقد وافقهم إلى حد كبير في أصل من أصول مذهبهم هو الاستشهاد بكثير من القراءات التّي استشهدوا بها وعدل عنها البصريون.

3. ابن هشام والبغداديون:

وجد في تاريخ النّحو العربي من كان مذهب انتخاب الرّاجح من آراء البصريين والكوفيين، وكان ظهور أصحاب هذا المذهب في بغداد بعد هجرة العلماء من البصرة والكوفة ونشوء جيل جديد تتلمذ للنّحاة الوافدين من هذين البلدين ورضى لنفسه أن يجمع بين ما يستحسنه من آراء شيوخه على اختلاف منابتهم، وأدى ذلك إلى وجود مدرسة بغدادية في النّحو تقوم أساسا على الاختيار من آراء البصريين والكوفيين وتوحيد هذا الاختيار في مذهب جديد[4]، ولذا لم تخل كتب " **ابن هشام**" من ذكر آراء البغداديين وأهمها:

- في تعليقه على العطف بالفاء في قول " **امرئ القيس**" :

يقول " **ابن هشام**" : الفاء حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم إنّها ناصبة في نحو: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، و" **للمبرد**" في قوله إنّها خافضة، وترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة وتفيد ثلاثة أمور:

---

[1]:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 70.

[2]: المصدر نفسه، ج1، ص 111.

[3]: المصدر نفسه، ج1، ص 104.

[4]: المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة 7، د.ت، ص 245.

أحدها: التّرتيب نحو: قام زيد فعمرو[1].

قال الشّاعر:

قِفَــا نَبْــكِ مِــنْ ذِكْــرَى حَبِيــبٍ وَمَنْــزِلِ بِسِــقْطِ اللِّــوَى بَــيْنَ الــدُّخُولِ فَحَوْمَــلِ

ذكر ما ذهب إليه " **الأصمعي**" من أنّ الصّواب روايته بالواو (بين الدّخول وحومل)، لأنّه لا يجوز أن نقول: جلست بين زيد وعمرو، كما ذكر ما أجيب به من أنّ التّقدير بين مواضع الدّخول فمواضع حومل وأردف في ذلك بقوله: وقال بعض البغداديين الأصل: ما بين فحذفت (ما) دون (بين)[2] ، كما عكس ذلك في قول الشاعر:

يَا أَحْسَــنَ النَّــاسِ مَــا قَــرْنًا إِلَى قَــدَمِ وَلَا حِبَــالَ مُحِــبٍّ وَاصِــلٍ تَصِــلِ

أصله: ما بين قرن، فحذفت (بين) وأقام (قرنا) مقامها[3]، ومثله قوله تعالى:﴿**ما بعوضة فما فوقها**﴾[4]، قال والفاء نائبة عن (إلى) وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له بمجيء عكسه في قول الشاعر:

وَأَنْــتِ الَّــتِي حَبَّبْــتِ شَــعْبًا إِلَى بَــدَا إِلَى، وَأَوْطَــانِي بِــلَادٌ سِــوَاهُمَا

إذ المعنى: شعبا فبدا[5].

- في الإشارة إلى رأيهم في إجازة نداء ما فيه (أل) في سعة الكلام لا في ضرورة الشعر فقط[6].

- في ذكر أنّ البغداديين يعتبرون الجمع لا المفرد في تأنيث العدد وتذكيره:

ولذلك يقولون اصطبلات، وثلاث حمامات، لأنّ الجمع مؤنث، وإن كان المفرد مذكرا[7].

- في ذكر أنّ المصدر إن لم يكن علما وميميا لا يعمل عند البصريين ويعمل عند الكوفيين والبغداديين:

---

[1]:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 475.

[2]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 161. والبيت الشعري، لامرئ القيس، ينظر: شرح ديوانه، ص 60.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام. والبيت الشعري للفراء، ينظر: ج1، ص 162.

[4]: سورة البقرة، الآية: 26.

[5]: مغني اللبيب: ابن هشام، ج1، ص 163. والبيت الشعري لكثير عزة، ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص 163.

[6]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج4، ص 92.

[7]: المصدر نفسه، ج4، ص 249 – 250.

بحجة قول الشاعر:

وَبَعْـــــــــدَ عَطَائِـــــــــكَ المَائَـــــــــةَ الرَّتَاعَـــــــــا[1]

وإذا كانت هذه النّماذج تدل على أنّ " **ابن هشام**" قد رجّح بعض ما ذهب إليه البغداديون في بعض المسائل الفرعية وعرض بعض آرائهم دون أن يكون له موقف حيالها، فإنّ ما تقدم في موقفه اتجاه كل من نحاة البصرة ونحاة الكوفة يدل على أنّه وافق البغداديين في الأصل الذّي قام عليه مذهبهم، وهو الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين واختيار ما يكون جديرا بالإتباع.

بعد هذا العرض الموجز لموقف " **ابن هشام**" من المدارس النّحوية، يحق لنا القول إنّ " **ابن هشام**" كان مدرسة في النّحو مستقلة يتفق مع النّحاة ويخالفهم ويورد آراءهم وأدلتهم. فإذا قويت الحجة والدّليل أخذ بها وإذا وهنت أعرض عنها وأبان ثم أتى برأيه مؤيدا بالحجة والبرهان السّاطع، هكذا كان شأنه مع مدرسة البصرة، ومع مدرسة الكوفة، والمدرسة البغدادية، وقد يتفق مع رأي يعارض أئمة النّحاة إذ وجده يستند إلى دليل قوي وتخريج صحيح.

المبحث الثاني: آراؤه

إن عمل الإنسان كجسده كلّما يزداد نموا يزداد نضجا، والعقول المفكرة المنتجة لا تهرم ولا يصيبها الكبر، ولكن يحدث لها نوع من التّطور نتيجة القراءات الجديدة المتنوعة التّي تفتح للإنسان آفاقا معرفية جديدة تجعله يطوّر من آرائه إيجابا وسلبا، إثباتا ونفيا، وزيادة ونقصا، وهذا التّطور من سمات العلماء لأنّهم لا يتوقفون عند حد معين من العلم.

فالعالم يعطي ويأخذ ويعلّم ويتعلّم وهو في كلّ الحالات يزداد معرفة وحكمة وخبرة ونماء.

و" **لابن هشام**" آراء كثيرة وردت في سياق يدل على أنّه انفرد بها وهذه الآراء هي:

- علامات الاسم:

ذكر " **ابن هشام**" في قطر النّدى ثلاث علامات للاسم هي "أل" كالرّجل والتّنوين كرجل، والحديث عنه كتاء ضربت[2].

[1]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج4، ص 211.

[2]: شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ص 15.

وكذلك ذكر هذه العلامات للاسم في الجامع الصغير[1]. ولكنّه في شذور الذّهب استبدل النّداء بالتّنوين فقال: الاسم ما يقبل "أل" أو النّداء أو الإسناد إليه[2].

وفي أوضح المسالك تابع " **ابن مالك**" في ألفيته فقال: يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات إحداهما الجرّ، والثانية التّنوين، والثالثة النّداء، والرّابعة "أل" غير الموصولة والخامسة الإسناد إليه.

وهو بذلك متابع لقول " **ابن مالك**" في الألفية:

بِالجَـــرِّ وَالتَّنْـــوِينِ وَالنِّـــدَا وَاَلْ وَمُسْـــنَدٍ لِاِسْـــمٍ تَمْيِيـــزٌ حَصَـــلْ[3]

- علام يُبنى الفعل الماضي؟

قال " **ابن هشام**" في قطر النّدى إنّ الفعل الماضي يُعرف بتاء التّأنيث السّاكنة وبناؤه على الفتح كضربَ إلاّ مع واو الجماعة، فيضم كضَرَبُوا أو الضّمير المرفوع المتحرك فيسكن كضَرَبْتُ[4].

ثم قال في شرحه وتخص من ذلك أنّ له ثلاث حالات: الضّم والفتح والسّكون[5]، ولكن " **ابن هشام**" في أوضح المسالك جعل الفعل الماضي مبنيا على الفتح أمّا الضّم والسّكون فعارضان.

قال: وبناؤه على الفتح كضَرَبَ أمّا ضَرَبْتُ ونحوه فالسّكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمة ضَرَبُوا عارضة لمناسبة الواو[6].

- هل تدخل "أل" الموصولة على الفعل المضارع؟

منع " **ابن هشام**" في شرح اللّمحة وفي شرح الشّذور، وفي المغني دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع، وعدّه من الضّرورات الشّعرية، واستدل على ذلك بقول " **الفرزدق**" :

مَـــا أَنْـــتَ بِالحُكْـــمِ التُرْضِـــي حُكُومَتَـــهُ وَلَا الأَصِـــــيلُ وَلَا ذِي الـــــرَّأْيِ وَالجَـــــدَلِ[7]

---

[1]: الجامع الصغير في النحو: ابن هشام، ص 9.

[2]: شذور الذهب: ابن هشام، ص 15.

[3]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ص 13.

[4]: متن القطر: ابن هشام، ص 7

[5]: شرح قطر الندى: ابن هشام، ص 33.

[6]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 36.

[7]: تطور الآراء النّحوية: موسى الشّاعر، ص: 36. والبيت الشّعري للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر: شذور الذّهب، ص 16. همع الهوامع، ج1، ص 85.

وقال في شرح اللّمحة: هذا من الضّرورات المستقبحة عند المحققين، حتّى قال الإمام " **عبد القاهر**" : إن استعمال مثله خطأ بإجماع[1].

وقال في شرح شذور الذّهب: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال " **الجرجاني**" ما معناه: إنّ استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنّه لا يُقاس عليه و"أل" في ذلك اسم موصول بمعنى الذّي[2].

وفي مغني اللّبيب ذكر أنّ "أل" الموصولة ربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، واستدل للأخير بقول الشاعر:

صَـــــــــوْتُ الحِمَـــــــــارِ اليُجَـــــــــدَّعُ

ثم قال والجميع خاص بالشّعر، خلافا " **للأخفش**" و" **ابن مالك**" في الأخير[3].

ولكنّ " **ابن هشام**" في أوضح المسالك أجاز دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع، فقال: وقد توصل بمضارع كقوله:

وَمَـــا أَنْـــتَ بِالحُكْـــمِ التُرْضِـــي حُكُومَتَـــهُ

قال: ولا يختص ذلك عند " **ابن مالك**" بالضرورة[4].

وبذلك أيضا قيّد الشّيخ " **خالد الأزهري**" كلام " **ابن هشام**" في التّوضيح، فقال: فأمّا "أل" الموصولة، فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند " **النّاظم**" وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور، حتى قال الشيخ " **عبد القاهر**" إنّه من أقبح الضّرورات، كما نقله الموضح عنه في شرح الشّذور[5].

وقد أورد " **ابن مالك**" ثلاثة أبيات في شرح التّسهيل دخلت فيها "أل" على الفعل المضارع، ثم قال: وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضّرورة وفيه إسناد إلى قول " **ابن مالك**" في الألفية:

---

[1]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشام، تحقيق: هادي نهر، ج1، ص 352.

[2]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 16.

[3]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 49 – 50.

[4]: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية مالك: ابن هشام، ج1، ص: 179 – 180.

[5]: التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص 38.

وَصِـــــفَةٌ صَـــــرِيحَةٌ صِـــــلَةُ (اَلْ) وَكَوْنُهَـــا بِمُعْـــرِبِ الأَفْعَـــالِ قُـــلْ[1]

- بم يتعلق الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا؟

قال " **ابن مالك**" في باب المبتدأ والخبر:

وَأَخْبَـــرُوا بِظَـــرْفٍ أَوْ بِجَـــرْفِ جَـــرٍّ نَاوِيـــنَ مَعْـــنَى كَـــائِنٍ أَوْ اسْـــتَقَرْ[2]

ذكر " **ابن هشام**" في قطر النّدى أنّ الخبر يقع ظرفا وجارا ومجرورا، وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين[3]، ولم يرجح " **ابن هشام**" أحد التّقديرين.

قال في شرح القطر: « **ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، وجارا مجرورا كقوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ﴾ وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر.**

والأوّل اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أن للمحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا، والثّاني اختيار الأخفش والفارسي والزّمخشري، وحجتهم أنّ المحذوف عامل النّصب في لفظ الظّرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا» [4].

وكذلك فعل " **ابن هشام**" في شرح اللّمحة، فذكر الرأيين وحجة كلّ منهما من غير أن يرجّح أحدهما[5].

واختار " **ابن هشام**" في أوضح المسالك مذهب البصريين، فقال: ويقع الخبر ظرفا نحو قوله تعالى: ﴿**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾ ومجرورا نحو قوله تعالى: ﴿**الحَمْدُ لله**﴾، والصّحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف وأن تقديره كائن ومستقر لا كان أو استقر[6].

ولكن " **ابن هشام**" في مغني اللّبيب ــ في أحكام شبه الجملة من الباب الثّالث ــ ذهب إلى اختلاف التّقدير باختلاف المعنى، قال والحق عندي أنّه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا، بل بحسب

---

[1]: شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، بدوي المختون، دار هجر، ط1، سنة 1990، ج1، ص 201 – 202.

[2]: متن الألفية: ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 10.

[3]: متن القطر: ابن هشام، ص 15.

[4]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، ص 165.

[5]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام، ج1، ص 338.

[6]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 200.

المعنى كما سأبيّنه ثم بيّنه في باب الخبر فقال: وأمّا نحو زيد في الدّار، فيقدّر كونا مطلقا، وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصّوم اليوم أو في اليوم، والجزاءُ غدا أو في الغد، ويقدّر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصّواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: ضربني زيدا قائما، إنّ التّقدير: إذا كان أريد المضي، أو إذا كان إن أريد به المستقبل ولا فرق، وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنّه صالح في الأزمة كلّها وإن كانت حقيقته الحال[1].

- أسماء المقادير مبهمة أم مختصة؟

يعدّها كثير من النّحاة من ظروف المكان، وبعضهم يراها غير مبهمة. وذهب " **ابن هشام**" في شرح القطر، وفي أوضح المسالك إلى أنّ أسماء المقادير مبهمة.

قال في شرح القطر: والمبهم ثلاثة أنواع: أحدها أسماء الجهات السّت...

الثّاني: أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد.

الثّالث: ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد[2].

قال " **ابن هشام**" في أوضح المسالك، في بيان المبهم من أسماء المكان: المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماة كأسماء الجهات...[3].

وكأسماء المقادير كميل وفرسخ.

ولكن " **ابن هشام**" ذهب في شرح اللّمحة إلى أن أسماء المقادير مبهمة البقعة معلومة المسافة كالفرسخ والميل والبريد[4].

وذكر في شرح الشّذور ما كان دالا على مساحة معلومة من الأرض كسرت فرسخا وميلا وبريدا، قال وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أنّ فيه إبهاما واختصاصا، أمّا الإبهام فمن جهة أنّه لا يختص ببقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة. فعلى هذا يصحّ فيه القولان[5].

- ما نوع ما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾؟

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 499.

[2]: ينظر: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، ص 211.

[3]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج2، ص 237.

[4]: شرح اللّمحة البدرية: ابن هشام، ج2، ص 169.

[5]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 234.

اختلف موقف " **ابن هشام**" من (ما) في الآية المذكورة، فجعلها في شرح قطر النّدى اسمية موصولة، فقال: « **وقولي ماكر فيه احتراز عن ما الاسمية فإنّها لا تبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾**[1].

فما هنا اسم بمعنى الذّي، وهو في موضع نصب إنَّ، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكيد ساحر: الخبر والمعنى إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر»[2].

و" **ابن هشام**" في شرح الشّذور أجاز أن تكون (ما) في الآية موصولة ومصدرية. قال: ما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾ هي موصولة بمعنى الذّي، و(صنعوا) صلته، والعائد محذوف أي إنّ الذي صنعوه و(كيد) خبر، ويجوز أن تقدرها موصولا حرفيا، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدّرها حرفا كافا[3]، مثله في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الله إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[4]، لأنّ ذلك يوجب نصب (كيد) على أنّه مفعول (صنعوا).

وقال في موضع آخر أيضا، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾، يحتملهما، أنّ الذّي صنعوه، أو إنّ صنعهم، وعلى التأويلين جميعا فإنّها عاملة، واسمها في الوجه الأول (ما) دون صلة، وفي الوجه الثّاني الاسم المنسبك من (ما) وصلتها[5].

ولكن " **ابن هشام**" في المغني أجاز أن تكون (ما) في الآية موصولة ومصدرية وكافة، قال: فمن رفع (كيد) فإنها عاملة و(ما) موصولة، والعائد محذوف، لكنّه محتمل للاسمي، والحرفي، أي أنّ الذّي صنعوه، أو إنّ صنعهم، ومن نصب _ وهو" **ابن مسعود**" و" **الربيع بن خيثم**" _ فما كافة[6].

وقد أجاز " **أبو البقاء العكبري**" في إعراب القرآن الوجوه الثّلاثة السّابقة في (ما)[7].

- هل المتعلق الواجب الحذف "فعل" أو "وصف"؟

---

[1]: سورة طه، الآية: 69.

[2]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، ص 211.

[3]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 19 – 20.

[4]: سورة النساء: الآية: 171.

[5]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 280.

[6].:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 341.

[7]: التّبيان في إعراب القرآن: أبي بقاء العكبري، تحقيق: على محمد البحاوي، ص 897.

ذكر " **ابن هشام**" اختلاف النّحويين في تقدير منغلق شبه الجملة في الخبر والحال والصفة، وأن الأكثرين ذهبوا إلى أنّه الفعل، لأنّ الأصل فيه العمل، وغيرهم قدر الوصف، لأنّ الأصل في الخبر والحال والنّعت الإفراد ولأنّ تقليل المقدر أولى[1].

وقد علق " **ابن هشام**" على دعوى تقليل المقدر في الرّأي الثّاني بأنّه ليس بشيء، لأنّ الحق أنّ الضّمير لم يحذف بل نقل إلى الظّرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد... وعقب على ذلك بقوله: « **والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما أو فعلا بحسب المعنى كما سأبينه**»[2].

ثم بيّن الذّي وعد به في موضع آخر فقال: « **وأمّا في البواقي نحو (زيد في الدّار) فيقدر كونا مطلقا، وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصّوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي. هذا هو الصّواب وقد أغفلوه**»[3].

- اشتراط الأولية لوجوب كسر همزة إنْ في مسألتي الحال وحيث:

ذكر " **ابن هشام**" من مسائل كسر همزة إنْ ما يأتي: "... الرّابعة أن يقع في أوّل الجملة الحالية كقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ المُؤمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾[4].

واحترزت بقيد الأولية من نحو (أقبل زيد وعندي أنّه ظافر).

الخامسة: أن يقع في أوّل الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة وهو إذ، وإذا، وحيث نحو: (جلست؛ حيث أن زيدا جالس)، واحترزت بقيد الأولية من نحو: (جلست؛ حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن). ولم أر أحدا من النّحويين اشترط الأوّلية في مسألتي الحال؛ وحيث ولابد من ذلك[5].

وقد جاء في المغني مسألة اشتراط أولية إن في جملة الحال لوجوب كسر الهمزة وذلك بعد الإشارة إلى ما قاله " **ابن عصفور**" في شرح الجمل من كسر همزة (إن) إذا وقفت بعد واو الحال،

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 447.

[2]: بتصرف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 448.

[3]: المغني:ابن هشام، ص 447.

[4] : سورة الأنفال، الآية :5

[5]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 205.

فإنّ " **ابن هشام**" علّق على اشتراط الواو بأنّه ليس لازما ثم أردف ذلك قائلا: وإنّما الضّابط أن تقع في أول جملة حالية[1]، بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[2].

وفي تخليص الشّواهد ذكر " **ابن هشام**" في باب (إن) البيت الآتي:

مَـــا أَعْطَيَـــانِي وَلَا سَـــأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَـــاجِزِي كَرَمِـــي

وكان ممّا علّق به عليه قوله: والشّاهد فيه كسر (إن) لوقوع جملتها حالا ولا يقيد وجوب الكسر بدخول واو الحال خلافا لبعضهم بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلونَ الطَّعَامَ**﴾ فأما قراءة بعضهم بالفتح فعلى تقدير حذف لام العلة وزيادة اللاّم، أي: إلا لأنهم يأكلون الطعام[3].

- في تفسير الجملة وذكر أقسامها، وأحكامها:

قال " **ابن هشام**" في شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها: « **الكلام هو القول المفيد بالقصد**»، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك: قام زيد والمبتدأ وخبره نحو: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللّص و أقائم الزّيدان، و كان زيد قائما وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من النّاس وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فَرَغَ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصّواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، جملة جواب الشّرط، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام[4].

وقوله ليس بمترادفتين، أي ليس دلالتهما واحدة، بل الجملة أعمّ من الكلام إذ لا تشترط فيها الإفادة على عكس الكلام الذّي شرطه الإفادة، فهو بهذا يخالف ما ذهب إليه " **الزّمخشري**" في تعريف الجملة حيث في المفصل: « **الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى**

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 471.

[2]: سورة الفرقان، الآية: 20.

[3]: تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1986، ص 344.

[4]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 374.

وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر وتسمّى الجملة»[1].

" **فالزّمخشري**" يرى أنّ الجملة والكلام مترادفان و" **ابن هشام**" يفرّق بين الجملة والكلام ويعلّل ذلك.

وقد حظيت الجملة عند " **ابن هشام**" بعناية خاصة في كتابه المغني، كما تحدّث عن الجملة مصطلحا في أغلب كتبه.

- هل يعد (العموم) رابطا لجملة الخبر بالمبتدأ؟

ذكر " **ابن هشام**" في شرح القطر أن جملة الخبر ترتبط بالمبتدأ برابط من أربعة وهي: الضّمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم، ومثل العموم بنحو: زيد نعم الرّجل، قال: فزيد مبتدأ، ونعم الرّجل جملة فعلية خبره، والرّابط بينهما العموم، وذلك لأنّ (أل) في الرّجل للعموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل في العموم فحلّ الرّبط[2]. وكذلك في شرح اللّمحة[3]، وفي أوضح المسالك[4].

وقد فصل في مغني اللّبيب فجعل روابط الجملة بالخبر عشرة، قال: والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرّجل، وقوله:

فَأَمَّـــــا صَـــــبْرًا عَنْهَـــــا فَـــــلَا صَـــــبْرَا

وقد اعترض " **ابن هشام**" على هذا الرّابط، وقال: كذا قالوا ويلزمهم أن يخيروا: زيد مات النّاس، وعمرو كلّ النّاس يموتون، وخالد، لا رجل في الدّار، أمّا المثال فقيل: الرّابط إعادة المبتدأ بمعناه، على قول " **أبي الحسن**" في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نعم وبئس للعهد والجنس، وأمّا البيت فالرّابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مرادا، إذ المراد أنّه لا صبر له عنها، لأنّه لا صبر له عن شيء[5].

- أداة التّعريف "أل" أم اللاّم وحدها؟

---

[1]: المفصل في علم اللغة العربية: الزّمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، د.س، ص 32.

[2]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 163.

[3]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام، ج1، ص 336.

[4]: أوضح المسالك في ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 199.

[5]: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، موسى الشاعر، ص 41.

عرض " **ابن هشام**" في شرح القطر لهذه المسألة من غير أن يختار فيها رأيا، والمشهور بين النّحويين أنّ المعرّف "أل" عند " **الخليل**" واللاّم وحدها عند "**سيبويه**" وزعم " **ابن مالك**" أنّه لا خلاف بين " **سيبويه** " و" **الخليل**" في أنّ المعرّف "أل"، وقال: وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة الزّائدة هي أم أصلية؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام "**سيبويه**" ، ثم قال " **ابن هشام**" : وتلخيص الكلام أنّ في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّ المعرّف "أل" والألف أصل، والثّاني: أنّ المعرّف "أل" والألف زائدة، الثّالث: أنّ المعرّف اللاّم وحدها. والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الإملاء[1].

قال الشّيخ " **خالد الأزهري**" وأسقط مذهبا رابعا، وهو أن المعرّف الهمزة وحدها، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب " **المبرد**" [2].

ويبدو أنّ " **ابن هشام**" اختار في بعض مصنفاته أنّ المعرّف اللاّم وحدها وهو مذهب " **سيبويه**" ، قال **الفاكهاني**:« **اختاره المصنف (يعني ابن هشام) في حواشيه وقال: إنّه من الحسن بمكان، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه، ولكنّه رجح في الجامع قول الخليل**»[3].

قال في الجامع الصّغير، في باب المعرّف بالأداة، وهي "أل" لا اللاّم وحدها[4] واختار مذهب " **الخليل**" أيضا في أوضح المسالك، فقال في باب المعرّف بالأداة: وهي "أل" لا اللام وحدها وفقا " **للخليل**" **و**" **سيبويه**" ، وليست الهمزة زائدة خلافا " **لسيبويه**" [5].

" **ابن هشام**" هنا متابع " **لابن مالك**" ، فقد نقل عبارته في التّسهيل إذ قال في باب المعرّف بالأداة: وهي "أل" لا اللام وحدها، وفقا " **للخليل**" و"**سيبويه**"، وقد تخلفها أم، وليست الهمزة زائدة خلافا " **لسيبويه**" [6].

ثم فصل " **ابن مالك**" في الشّرح وأطال فيه، وصحّح مذهب " **الخليل**" . قال: لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النّظائر[1].

---

[1]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، ص 155.

[2]: التّصريح على التّوضيح: الشّيخ خالد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص 148.

[3]: تطور الآراء النّحوية عند ابن هشام: موسى الشّاعر، دار البشير، عمان، ط1، سنة 1994، ص 39.

[4]: الجامع الصّغير في النّحو: ابن هشام، ص 37.

[5]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 179.

[6]: شرح التّسهيل: ابن مالك، ج1،تحقيق: عبد الرحمن السيد بدوي المختون، دار هجر، ط1، سنة 1990، ص 253.

هذه طائفة من النّماذج لنوع من آراء " **ابن هشام**" يتضح من خلالها أنّه كان إماما نحويا مجتهدا لم يتقيد بمدرسة نحوية بعينها أو مذهب إمام دون غيره وإنما كان يتحرى الحق ما استطاع في آرائه.

المبحث الثالث: اختياراته

سبقت طائفة كبيرة من اختيارات " **ابن هشام**" في آثاره وفي بعض بيان موقفه من المدارس النّحوية، أو أئمة النّحو المشهورين، وهنا سأبرز بعض اختياراته التّي لم تنسب في إنتاجه لأي مدرسة نحوية، أو لأيّ إمام من أئمة النّحو، مع التّمثيل بما دعمه منها بأدلته، ومن ذلك:

1)قال الله تعالى: ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا امْرَأَتَكَ**﴾[2]،وهذا نوع من أنواع التّوجيه النّحوي، فقرأ " **أبو عمر**" و" **ابن كثير**" بالرّفع على الإبدال من (أحدٌ)، وقرأ الباقون بالنّصب على الاستثناء، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون مستثنى من (أحد)، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح، لأن مرجح القراءة الرّواية لا للرّأي، والثّاني أن يكون مستثنى من (أهلك)، فعلى هذا يكون النّصب واجبا[3]، وبناءً على ذلك اختلف النّحويون في بيان المستثنى منه، هل هو جملة الأمر، أو النّهي، وقد وضع " **ابن هشام** " وجه الخلاف وما يترتب عليه[4] ثم قال: « **والذّي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأنّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ، إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، ووجه الرّفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة واختار أبو شامة ما اخترته أنّه من أن الاستثناء منقطع، ولكنّه قال: وجاء النّصب على اللّغة الحجازية، الرّفع على اللّغة التّميمية، وهذا يدل على أنّه جعل الاستثناء من جملة النّهي،**

---

[1]: المصدر نفسه، ص 254.

[2].:سورة هود، الآية: 81.

[3]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 245.

[4]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 597.

وما قدمته أولى، لضعف اللّغة التّميمية، وكما قدمت من سقوط جملة النّهي في قراءة ابن مسعود، حكاه أبو عبيدة وغيره»[1].

2) حذف المفعول أو المفعولين اقتصارا:

قال النّحاة: إنّ حذف المفعول اقتصارا ممتنع بالإجماع. أمّا حذف المفعولين اقتصارا فلهم فيه ثلاثة مذاهب.

" **سيبويه**" و" **الأخفش**" يمنعون هذا النّوع من الحذف مطلقا، وقد تابعهم على ذلك " **ابن مالك**" [2].

والأكثرون يجيزونه مطلقا، لقوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[3]، ﴿**أَعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**﴾[4]، ﴿**وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءِ**﴾[5].

أما البيانيّون فإنّهم لا يسمون هذا حذفا و" **ابن هشام**" في كتابه المغني يعقد لذلك موضوعا يجعل عنوانه "**بيان أنّ الشيء قد يظن أنه من باب الحذف، وليس منه**".

يبين فيه هذا الرأي ويختاره.

قال " **ابن هشام**" : جرت عادة النّحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا أو اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ويمثلون للحذف اقتصارا بقوله تعالى: ﴿ **كُلُوا وَاشْرَبُوا**﴾ أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمع يخل) أي تكن منه خيله.

والتّحقيق أن يقال إنّه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن أوقعه وممن وقع عليه فيجاد بمصدره مسندا إلى الفعل كون عام. فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل بفعل فيقتصر عليهما ولا بذكر المفعول ولا ينوي، إذ المنوي كالثّابت، ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له[6].

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 598. والآية الأولى من سورة الحجر الآية 65، والثانية سورة نوح الآية

[2]: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، جامعة الملك سعود، رياض، سنة 1985، ص 476.

[3]: سورة البقرة، الآية : 216.

[4]: سورة النجم، الآية: 35.

[5]: سورة الفتح، الآية: 12.

[6]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج2، ص 611 – 612.

نحو قوله تعالى: ﴿**رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾[1]، إذ المعنى ربي الذّي يفعل الإحياء والإماتة[2].

3)شفهي لا شفوي:

ذكر " **ابن هشام** " أنّه يجوز عند النّسب لمثل: يد، دم، شفه، رد اللاّم وتركها فتقول: يدويّ أو يديّ، ودمويّ أو دميّ، وشفويّ أو شفهيّ.

أما قول " **ابن الخباز**" إنّه لم يسمع إلاّ (شفهيّ) بالرّد فأجاب عليه أنّ المسألة قياسية لا سماعية، ثم قال: « ومن قال: إنّ لامها واو فإنّه يقول إذا رد شفويّ والصّواب ما قدمناه بدليل شافهت والشّفاه»[3].

4)متى يجوز تقدم معمول المصدر عليه:

ذكر النّحاة من شروط عمل المصدر ألا يتقدم معموله عليه[4]، وذهب "**المبرد**" و" **السّيرافي**" إلى جواز تقدم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، وقد تابعهما "**ابن هشام**" في هذه المسألة، فقال تعليقا على منع تعلق الجار والمجرور بالمصدر[5]، في قوله تعالى: ﴿**أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا**﴾[6]. لتقدمهما عليه، وفيه نظر لأنّ المصدر هنا ليس في تقدير فعل، وحرف مصدري إذ ليس فيه معنى الحدوث، بل هو مثله في قولك (لزيد معرفة بالنّحو وذكاء في الطّب) ولا يقدح ذلك في عمله في الظّرف. وإن قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصّريح، لأنّ الظّرف يعمل فيه رائحة الفعل وهذا الموضع قد وهم فيه كثير حتّى أنّهم احتاجوا إلى تقدير عامل للظّرف في قوله: ﴿**لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا**﴾[7].

قال في موضع آخر، من شرح بانت سعاد تعليقا على بيت كعب:

ضَخْمٌ مَقْلِدُهَا عَبْلَ مقَلْدِهَا فِي خَلْقِهَا عَنْ بَنَاتِ الفَحْلِ تَفْضِيلُ

---

[1]: سورة البقرة، الآية: 258.

[2]: الأشباه والنظائر: السيوطي، ج2، ص 225.

[3]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج4، ص 338.

[4]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 12، سنة 1966، ص 274.

[5]: ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، ج2، ص 12.

[6]: سورة يونس، الآية: 2.

[7]: سورة الكهف، الآية: 107.

قوله في خلقها... البيت (الخلق) بمعنى الخلقة و(عن) بمعنى (على) وهي متعلقة بـ (تفضيل)، وإن كنا مصدرا إلاّ أنّه ليس منحلا لأنّ والفعل ومن ظن أنّ المصدر لا يتقدمه معموله مطلقا فهو واهم، وعلى هذا فاللاّم في قول الحماسي.

وَبَعْـــضُ الحِلْـــمِ عِنْـــدَ الجَهْـــ ـــــلِ لِلذِّلَّـــــةِ إِذْعَـــــانُ

متعلقة بـ (إذعان) المذكورة لا بإذعان مقدر[1].

5)عمل حرف التّشبيه في الظّرف:

فيشرح " **ابن هشام**" لبيت كعب:

وَمَـــا سُـــعَادُ غَـــدَاةَ البَيْـــتِ إِذَا رَحَلُـــوا إِلَّا أَغَـــنَ غَضِـــيضَ الطَّـــرْفِ مَكْحُـــولُ

كان ممّا قاله عن (غداة): إنّ «**عاملهما التشبيه، إذ المعنى: أنّها تشبيه غداة بانت ظبيا من صفته كيت وكنت، فإن قلت الحرف الحامل لمعنى التّشبيه مقدر بعد (إلاّ) وما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها إذا كان فعلا مذكورا بالاجتماع، فما ظنّك به إذا كان حرفا محذوفا. قلت المخلّص من ذلك أن يقدر حرف التّشبيه قبلها، وقبل الظّرف أيضا داخلا على (سعاد) أي وما كسعاد، في هذا الوقت إلا ظبي أعنّ، فإن قلت هذا عكس المراد قلت: بل هو محصل للمراد على وجه أبلغ، وذلك أنّهم إذا بالغوا في التّشبيه عكسوه فجعلوا المشبه أصلا في ذلك المعنى، والمشبه به فرعا عليه، وفي ذلك من المبالغة ما لا خفة فيه، فإن قلت عكس التّشبيه خلاف الأصل، فلا يدعي إلاّ بدليل قلت: دليله تعذر إعماله في الظّرف إلاّ على هذا الوجه...**»[2].

وفي كتاب المغني يبيّن " **ابن هشام**" آراء النّحاة في تعلق الظّرف والجار والمجرور بأحرف المعاني وأورد تقدير العامل في بيت كعب السّابق عند بعض من قالوا بجواز التّعلق مطلقا.

6)الفاء لا تأتي للاستئناف:

ذهب بعض النّحويين إلى أنّ الفاء قد تأتي للاستئناف، كما في قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْـــأَلْ الرُّبْـــعَ القُـــوَاءُ فَيَنْطِـــقُ وَهَـــلْ تُخْبِرَنَّـــكَ اليَـــوْمَ بَيْـــدَاءُ سَمْلُـــقِ

[1]: شرح قصيدة بانت سعاد: ابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، سنة 1345، ص 54. والبيت الشعّري لكعب بن زهير، انظر: شرح ديوان كعب، ص 63.

[2]: شرح قصيدة بانت سعاد: ابن هشام، ص 55. والبيت الشّعري لكعب بن زهير، انظر: شرح ديوان كعب ابن زهير ص 61.

إنّ التّقدير فهو ينطق إذ لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، أو للسببية لنصب[1] وقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[2]، فهو يكون حينئذ.

قال الشاعر:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهْ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيَعْجُمَهْ

أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنّه لا يريد أن يعجمه، ثم قال "**ابن هشام**" تعليقا على ما ذكر عن (الفاء) في هذه النّصوص والتّوجيه الإعرابي لما بعدها: « **والتّحقيق أن الفاء في ذلك كلّه لعطف وأنّ المعتمد بالمعطف الجملة، لا الفعل، و المعطوف عليه في هذا الشّعر: قوله: يريد وإنّما يقدر النّحويين كلمة هو، ليبيّنوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف**»[3].

7)مفرد عوارض:

في تعليق " **ابن هشام** " على بيت كعب:

تَجْلُوا عَوَارِضُ ذِي ظُلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مَنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

كان ممّا قاله: اختلف في مفرده أي عوارض على قولين:

أحدهما: أنّه (عارضة) قال " **عبد اللطيف بن يوسف البغدادي**" في شرح غريب الحديث[4].

الثّاني: أنّه (عارض) ثم اختلف هؤلاء فقيل هو جمع شاذ ذكر ذلك " **جعفر النّحاس**" قال في شرح قول الشاعر:

وَكَأَنَّ فَارَةَ تَاجِرٍ بِقَسْمَةٍ سَبَقَتْ عَوَارِضُهَا إِلَيْكَ مِنَ الفَمِ

لا يكاد فواعل يجيء جمعا لفاعل، وربما جاء جمعا له كما يجيء جمعا لفاعله، لأنّ الهاء زائدة، قالوا: هالك في هوالك، وعارض في عوارض، انتهى[1]، والصّواب أنّه جمع لـ (عارض) وأنّه لقياس، وأما الأوّل فقول الشاعر:

---

[1]: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، ص 478.

[2]: سورة يس، الآية: 82.

[3]: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص 167. والبيت الشّعري للحطيئة، انظر: ديوانه ص 239.

[4]: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، ص 473. والبيت الشّعري لكعب ابن زهير، انظر: شرح ديوان كعب، ص 62.

أَتَــذْكُرُ يَــوْمَ تَصْــقُلُ عَارِضَــيْهَا بِفَــرْعِ بِشَــامَةَ سَــقَى البِشَــامُ

وأمّا الثّاني لأنّه اسم يكون جمع فاعل على فواعل شاذا إذا كان صفة للعاقل كهالك، وفارس، ورجل سابق وناكس، فإما إن كان فاعل اسما كحاجب، وكاهل، وعارض، وحائط، ودافق، أو صفة لمؤنث كحائض وطالق، وطامث، أو لغير العاقل كـ (نجم، طالع) و(جبل شاهق) فجمعه على فواعل قياسي[2].

8)تقدير مفعولي (زعم) المحذوفين:

قال " **ابن هشام**" في تعليق على بيت كعب:

وَمَــا تَمَّسَــكَ بِالوَصْــلِ الّــذي زَعَمَــتْ إِلَّا كَمَــا تَمَسَّــكَ المَــاءُ الغَرَابِيــلَ

وقوله: زعمت إمَّا بمعنى تكفلّت... وإمّا بمعنى قالت... والتّقدير على هذا الوجه، زعمت أنّها تفي أو الذّي زعمت الوفاء به واقعا والأوّل أولى لأنّ صاحب العين ذكر أنّ الغالب وقوع زعم على أنّ وصلها، وأنّ وقوعه على الاسمين خاص بالشّعر كقول الشاعر:

زَعَمْتِــنِي شَــيْخًا وَلَسْــتُ بِشَــيْخٍ إِنَّمَــا الشَّــيْخُ مَــنْ يَــدُبُّ دَبِيبَــا[3]

وقال تعالى: ﴿**أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾[4] أي أنّهم شركائي، وهذا أولى من أن يكون التّقدير: تزعمون شركاء.

وقد جاء في مكان آخر قوله تعالى: ﴿**وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُرَكَاءَ**﴾[5].

وأشار " **ابن هشام**" إلى هذه المسألة أيضا في كتابه شرح شذور الذّهب حيث قال: « يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿**أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ أي تزعمونهم شركاء، كذا قدّروا والأحسن عندي أن يقدر أنهم شركاء

---

[1]: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، ص 474. والبيت الشّعري لعنترة، انظر: ديوانه، ص 145.

[2]: شرح بانت سعاد: ابن هشام، ص 17. والبيت الشّعري لجرير، انظر: ديوانه، ص 279.

[3]: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: علي فودة، ص 473. والبيت الشّعري لكعب بن زهير، انظر: شرح ديوان كعب، ص 62.

[4]: سورة القصص، الآية: 62.

[5]: سورة الأنعام، الآية: 94.

ويكون أن وصلتها سادة مسدّها، بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ**﴾ »[1].

هذه هي طائفة من اختيارات " **ابن هشام**" غير الذّي تقدّم في موقفه من المدارس النّحوية المختلفة.

[1]: شرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 377.

الفصل الثاني

المبحث الأوّل: تعريف الكتاب قطر النّدى وبل الصّدى

قطر النّدى وبل الصّدى مقدمة أو متن يقع مطبوعا في أربعين (**40**) صفحة، وقد ألّفه " **ابن هشام الأنصاريّ**" للمبتدئين في النّحو، يتكون من أصل وشرح للمؤلف نفسه، فالأصل هو متن القطر، والشّرح هو للمتن نفسه، فجمع فيما بين المتن والشّرح وميّز بينهما بـ (ص) للدّلالة على المتن، و(ش) للدّلالة على الشّرح[1]، فجاء موجز العبارة صالح الحفظ جامع الأسس، ولشدّة اختصاره فقد انبرى العلماء على مر العصور لشرحه وفتح إغلاقه، وتوضيح مشكله، وتبسيط تركيبه، وتفصيل مجمله، بل إنّ ا" **بن هشام**" لمس هذا مما حداه إلى شرحه، ويشهد لذلك ما جاء في مقدمة شرحه للقطر، فقال: « **وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسمّاة قطر النّدى وبل الصّدى، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متمّمة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها**»[2]. فهو هنا يبين الطريقة التّي اتّبعها، والهدف من وضعه هذا الكتاب.

موضوع الكتاب وتبويبه:

اقتصر " **ابن هشام**" ــ رحمه الله ــ في قطر النّدى وبل الصّدى على مباحث النحو، ولم يأت إلاّ بشيء يسير من مباحث الصّرف، كأنواع المشتقات، والوقف وهمزة الوصل.

يتضمن معظم أبواب النّحو بصورة قريبة من كتاب شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، من حيث ترتيب العناوين[3]، إلاّ أنه أقل منه تفصيلا، بما يجعله أنسب للقارئ أو المتعلم في أوسط مراحل التّعليم.

فبعد البسملة انتقل مباشرة إلى أبواب الكتاب فكانت كما يأتي[4]:

1. الكلمة تعريفها وأقسامها.
2. الاسم أنواعه وعلاماته.
3. الفعل، أنواعه وعلاماته.

---

[1]: ينظر، مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي، تحقيق: محمد البرارين، الدّار العثمانية للنشر، عمان، ط1، سنة 2008، ص 33.

[2]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 10.

[3]: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي، ص 33.

[4]: ينظر، متن القطر: ابن هشام، ترجمة: أبو الحسن علي سالم باوزير، دار الوطن، الرياض، ط1، سنة 1999، ص 38 – 39.

4. الحرف، علاماته وبناؤه

5. الكلام، تعريفه.

6. أنواع الإعراب.

7. إعراب الأسماء السّتة والمثنى وجمع المذكر السّالم.

8. إعراب جمع المؤنث السّالم وما لا ينصرف.

9. الأمثلة الخمسة.

10. مواضع تقدير الحركات.

11. إعراب المضارع، نواصبه، وجوازمه.

12. النّكرة والمعرفة.

13. العلم وأقسامه.

14. الإشارة.

15. الموصول وذو الأداة.

16. المضاف إلى واحد ممّا ذكر.

17. باب المبتدأ والخبر.

18. باب النّواسخ: (كان وأخواتها، إنّ وأخواتها، ظنّ وأخوتها).

19. باب الفاعل.

20. باب نائب الفاعل.

21. باب الاشتغال.

22. باب في التنازع.

23. المنصوبات (المفعول به، والمنادى، الترخيم، الاستغاثة، المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه).

24. باب الحال والتمييز والاستثناء.

25. باب في الاسم المخفوض وأنواع الخفض.

26. باب يعمل عمل فعله سبعة (اسم الفعل، المصدر، واسم الفاعل، والمثال، واسم المفعول، الصفة المشبهة، واسم التّفضيل).

27. باب التّوابع (النّعت، التّوكيد، عطف البيان، وعطف النّسق، البدل).

28. باب في العدد.

29. باب في موانع الصّرف.

30. باب التّعجب.

31. باب الوقف.

32. فصل في همزة الوصل[1].

أما تبويب موضوعاته، فقد انتهج " **ابن هشام**" فيها طريقة " **ابن مالك**" في الألفية وشرّاحها، ولم يخرج عن هذا المنهج إلاّ في أبواب يسيرة، وسنوضح، ذلك من خلال جدول نبيّن فيه الأبواب التّي وافق وخالف فيها ابن هشام ابن مالك.

[1]. ينظر: متن القطر، ابن هشام، ص 40.

الأبواب المتفق عليها	الأبواب المخالف فيها
✓ سار ابن **هشام** في كتابه على نهج **ابن مالك** في الألفية، وذلك في حديثه عن النّكرة والمعرفة، حيث اتفق معه في ترتيبها وأعقب ذلك بباب العلم.	✓ في قراءتنا للقطر نجد أنّ صاحبه (**ابن هشام**) قد قدّم باب الفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، وأدوات جزمه ونصبه وأردف هذا الباب بذكر علامات الإعراب الفرعية، على عكس **ابن مالك** الذّي جعل هذا الباب في أواخر أبواب الألفية.
✓ قدّم **ابن هشام** الموصول على اسم الإشارة وهذا ما نجده في الألفية.	✓ تناول **ابن هشام** باب المنادى بعد حديثه عن المفعول به مباشرة، أمّا **ابن مالك** فقد أورده بعد مبحث التّوابع.
✓ ذكر باب المبتدأ والخبر، وهذا الأخير نجده في الألفية بعنوان باب الابتداء، وممّا تجدر الإشارة إليه أن كلاّ من **ابن هشام وابن مالك** أَتْبَعا هذا الباب بباب النّواسخ.	✓ جعل **ابن هشام** الباب الخاص، بموانع الصّرف في أواخر أبواب القطر، في حين قدّمه **ابن مالك** في الألفية.

لكن مجموع هذا لا يؤثر في المشابهة الكبيرة بين تبويب القطر، و تبويب الألفية.

شروح قطر النّدى:

لما كانت شهرة كتاب "قطر النّدى" قد طبقت الآفاق مع صغر حجمه وتركيز عباراته، فقد أثار هذا رغبة علماء القرن العاشر وما بعده لتفسير هذا الكتاب وفك إعجامه، وفتح إغلاقه، وتوضيح معانيه، وإظهار مقاصده.

وأبرز هذه الشّروح مرتبة ترتيبا تاريخيا كما ذكرها " **المكيّ الفاكهيّ**" هي كما يلي:

1. شرح قطر النّدى **لابن هشام** نفسه (**762 هـ**).
2. شرح **لمعمر بن يحي بن أبي الخير بن عبد القوي المالكيّ** (**897** هـ) وهو مخطوط في مصر.
3. بلوغ المرام شرح **عبد الملك بن جمال الدّين العصام الاسفرائيني** (**945 هـ**).
4. مجيب النِّدَا في شرح قطر النّدى **للفاكهيّ** (**972** هـ).
5. مغيث النّدا إلى شرح قطر النّدى **للخطيب الشّربيني** (**977** هـ) وقد حققته مريم فواز في جامعة دمشق لنيل درجة الماجستير سنة **1990م**، ولم تنشر[1].
6. شرح **لإسماعيل الشّنوانيّ** (**1019 هـ**).
7. شرح **لمحمد بن علي الحريري** (**1059 هـ**).
8. شرح **صادق بن علي بن حسن الحسيني** (**1205 هـ**).
9. شرح **لعبد العزيز الفرغليّ** (**1210 هـ**).
10. شرح **لعبد الرّحيم بن عبد الله الشّويدي** (**1237** هـ).
11. شرح **لمحمد الألوسي** (**1270** هـ).
12. شرح المنصف لقطر النّدى، لأحمد بن أحمد الدّلجموني (**1280** هـ)[2].

حواشي قطر النّدى:

[1] : مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 35.

[2] : نشأة النّحو: الطّنطاوي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط2، سنة 1990، ص 255.

لما كان هناك عدّة شروح، كانت هناك عدّة حواشي له، فقد ذكر "**الطّنطاوي**" في كتابه حاشية له هي:

- حاشية على قطر الندى، **لأبي بكر الشنواني (1059 هـ)**[1].

إضافة إلى ما ذكره الأستاذ علي فودة في كتابه من شروح وهي كما يلي:

- حاشية يس الحمصي على مجيب النّدا، **لياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (1061 هـ)**.
- حاشية على قطر النّدى، **ليوسف المالكي الفيشي (1061 هـ)**، وهي مخطوطة الملك سعود.
- حاشية على القطر **لأحمد بن أحمد الدجموني** (عاش في القرن الثّاني عشر هجري).
- حاشية السّجاعي **لأّحمد بن محمد الشّجاعي (1190 هـ)** ومنها نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم **257**.
- حاشية على قطر النّدى، **لحسن عبد الكبير (1233 هـ)** نشرت في تونس **(1281 هـ)**.
- حاشية على قطر النّدى **لمحمود الألوسي (1270 هـ)**، وقد وصل فيها إلى باب الحال، ثم أتّمها ابنه **خير الدّين نعمان**، توجد منها مخطوطة بالقاهرة.
- حاشية هدية الأريب لأصدق الحبيب، **لأبي عبد الله محمد بن عاشور الطّاهر** نقيب الأشراف بتونس **(1284 هـ)** طبعت بالقاهرة سنة **1296 هـ**
- حاشية **ابن القاسم** على القاطر، توجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس.

أهمّ خصائص القطر:

[1] : نشأة النّحو: الطّنطاوي، ، ص 255.

أ. الاختصار: ولشدّة اختصاره أردفه المؤلف بشرح، بل دفع الكثيرين إلى شرحه وتحشيته، ففي الابتداء بالنّكرة يكتفي " **ابن هشام**" من مسوغاتها بالعموم، والخصوص[1]، على حين نجد" **ابن مالك**" يذكر في ألفيته من هذه المسوغات ستة قوله:

وَلَا يَجُـــوزُ الاِبْتِـــدَا بِالنَّكِـــرَةْ مَـــا لَمْ تُفِـــدْ كَعِنْـــدَ زَيْـــدٍ نَمِـــرَهْ
وَهَـــلْ فَـــتًى فِـــيكُمْ فَمَـــا خَـــلَّ لَنَـــا وَرَجُـــلٌ مِـــنَ الكِـــرَامِ عِنْـــدَنَا
وَرَغْبَـــةٌ فِي الخَـــيْرِ خَيْـــرٌ وَعَمَـــلٌ بِـــرٌّ يَـــزِينُ وَلْيَقِـــيسَ مَـــا لَمْ يَقُـــلْ[2]

و" **ابن عقيل**" يذكر منها أربعة وعشرين في شرحه للألفية[3].

ب.الإشارة إلى الخلافات دون تفصيل.

ج. اختبار رأى أو تصحيحه، أو دحضه بإيجاز شديد جدا.

د. انتقاء العبارة السّهلة الموجزة عموما مع أنّ التركيز شديد.

هـ. التّخلص من أثر المنطق والفلسفة، لذا ابتعد عن التّعليلات.

و. قلة الشّواهد والاكتفاء بالتّمثيل إلاّ في مواضع يسيرة استشهد بها

ز. الأهمية والشهرة[4]: فلقد رأى هذا المتن القصير من الشّهرة الكثير نظرا لخصائصه وشهرة صاحبه.

منهجه:

[1]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 116.

[2]: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي: علي فودة، ص 96.

[3]: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، ط14، سنة 1964، ص 216.

[4]: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي:علي فودة، ص 97.

يعدّ كتاب قطر النّدى وبل الصّدى من أوضح المختصرات المفيدة في النّحو العربي، فهو على الرّغم من كونه كتابا موجزا، _**40** صفحة _ صنّفه " **ابن هشام**" للمبتدئين في عصره، غير أنّه كان جامعا لأكثر أبواب النّحو الأساسية التّي تُعدّ بمثابة الهيكل العظمي للنّحو، ولأهمية هذا الكتاب عُني به الدّارسون قديما وحديثا، لما فيه من الوضوح والتّركيز، والدّقة على الرّغم من الاستطراد في كثير من فصوله[1].

و" **ابن هشام**" في كتابه هذا يسير على نهج من سبقه من النّحاة؛ حيث أنّ الباحث المدقق في كتاب " **ابن هشام**" يجد منهجه يقوم على الأسس التالية:

أ. يقول الدّكتور " **إميل يعقوب**" : « **جعل القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي ففي بناء القواعد النحوية، وتصحيح الأساليب العربية**»[2]، واللّافت للانتباه في كتبه النّحوية عموما، وفي كتابه "قطر الندى وبل الصدى"، خصوصا كثرة الاستشهاد بآيات الكتاب الكريم، حتى أنّه ضمن هذا الكتاب مائة وإحدى عشرة آية (**111**).

ب.الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف: فكان " **ابن هشام**" بهذا الأمر مخالفا النّحويين الذّين لم يُجوزا الاستشهاد بالحديث، قال الدّكتور " **إميل يعقوب**" : « **وحجته في ذلك أنّه قد يروى بمعناه لا بلفظه**»[3]، وقد استشهد "**ابن هشام**" في كتابه القطر ما ينيف على خمسة أحاديث.

ج. الاستشهاد بالشّواهد الشّعرية، فقد أورد " **ابن هشام**" ثلاثين بيتا شعريا.

د. عدم الالتزام بمدرسة نحوية معينة، " **فابن هشام**" رغم ميله إلى المدرسة البصرية، كان يأخذ بآراء الكوفيين أو غيرهم إذا رأى أن أدلتهم أقوى من أدلة البصريين[4].

فقد اتخذ " **ابن هشام**" المنهج التّعليمي في عرض الموضوعات وتبويبها، فهو يتوجه بكتابه إلى دارسي العربية بشكل عام، ومتعلمي النّحو بشكل خاص.

---

[1]: ينظر، شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، يوسف بركات هبود، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط، سنة 2003، ص 15.

[2]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه إميل يعقوب، ص 18.

[3]: المرجع نفسه، ص 19.

[4]: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النحويّ: علي فودة، ص 107.

المبحث الثاني: آراؤه في أقسام الكلمة

لاحظ نحاة العربية أن الكلام يتألف من مجموع مفردات صوتية دلالية مستقلة أطلقوا عليها مصطلح (الكلمة)، وهي في ترابطها تؤدي إلى معنى يحسن السّكوت عليه، فلم نجد في حوزة أوائل نحاة العربية تعريفا صريحا للكلمة، وإنما أشاروا إلى تقسيمها مباشرة، كما أن الحال عند " **سيبويه**" حين قال: «**الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل**»[1]، وهكذا استمر الحال عند النّحاة اللاّحقين، ولم يتطرق إلى تعريف الكلمة منهم إلاّ القليل.

فعرّفها " **الزّمخشري**" بقوله: « **اللّفظة الدّالة على مفرد بالوضع** »[2]، أمّا "**ابن مالك**" فذكر تعريف آخر فقال: « **لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه** »[3].

وهذا ما اعتبره " **السّيوطي**" أحسن الحدود، فقال: « **وقد اختلفت عبارتهم في حد الكلمة وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوي معه** »[4].

وعرّفها " **ابن هشام**" بقوله: «**الكلمة قول مفرد، وهي اسم وفعل وحرف**»[5].

فقد تتبع علماء هذا الفن كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، فلو كان نوع رابع لعثروا على شيء منه، ويعد " **سيبويه**" أول من أشار إلى التّقسيم الثّلاثي في العربية، ولم يتكروا النّحاة بعده هذا التقسيم بل أجمعوا عليه، بل إنّ "**ابن فارس**" نقل إجماع النّحاة على هذه القسمة[6]، لكن بعض النّحاة بعد " **ابن فارس**" نقلوا أنّ " **أبا جعفر بن صابر**" عدّ في الكلام نوعا رابعا سماه الخالفة[7]، ويريد به ما أطلق عليه جمهور النّحاة لفظ اسم الفعل، ويظهر أنّ هذا القول لم يجد القبول لدى بعض

---

[1]: الكتاب: سيبويه، ج1، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط1، سنة 1316هـ، ص 14.

[2]: المفصل في علم اللغة: الزّمخشري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمان، عمان، ط1، سنة 2004، ص 32.

[3]: شرح التّسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن السّيد، ومحمد بدوي المختون، ج1، هجر د. بلد، د.ت، ص.

[4]: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة1998، ص 4.

[5]: متن القطر المسمى قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، ص 7.

[6]: ينظر: الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تحقيق: عمر فاروق، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، سنة 1993.

[7]: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج1، ص 22.

النّحاة، إذ قال " **ابن هشام**" بعد نقله القسمة الثّلاثية إنّها « **باتفاق من يعتد به** »[1] فيفهم منه أنّه لم يعتد بقبول من خالف هذه القسمة.

وقدّم الاسم في الذكر الإخبار به وعنه، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه، وأخّر الحرف لعدمهما فيه، ولكلّ من الأقسام الثّلاثية علامات وكذا حدود يعرف بها ويتميز بها عن قسميه.

أوّلا: الاسم

لم يتطرق " **ابن هشام**" في متن القطر لتعريف للاسم، بل اكتفى بذكر علامات فقال: « **فأما الاسم، فيعرف بـ "أل" كالرّجل، وبالتّنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربت** »[2].

أمّا في شرحه للقطر فقال: «**الاسم هو ما دل على مسمى من دون اقتران بزمان أو بمكان**»[3].

وأيضا " **سيبويه**"لم يعرف الاسم، بل اكتفى بالتّمثيل له بقوله: « **فالاسم رجل، وفرس، وحائط** »[4]،وحاول النّحاة بعده حدّه بحدّ جامع مانع فكثرت الحدود الموضوعة فيه حتى نقل "**الأنباري**" أنّها تنيف على سبعين حدا[5].

وذكر " **المبرد**" تعريفا آخر بقوله: « **أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: فرس ورجل**»[6].

أما **ابن السراج** فعرفه بقوله: « **الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص**»[7].

ونلاحظ في **تعريف "المبرد"** و" **ابن السّراج**" أنهما اشترطا في الأسماء أن تكون ذات معان. أمّا **السّيرافي** فإنّه حدّه بقوله: « **كلّ شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل من معنى أو غيره**»[1].

---

[1]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق صلاح رواي، ج2، ص 162.

[2]: متن القطر المسمى قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 7.

[3]: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، سنة 2004، ص 29.

[4]: الكتاب، سيبويه، ج1، ص 12.

[5]: أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1997، ص 27.

[6]: المقتضب، للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عظمة، ج1، عالم الكتب، بيروت، د.ط، سنة 1963، ص 3.

[7]: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسيب الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.س، ص 36.

علامات الاسم:

قال " **ابن هشام**" في متن القطر المسمى قطر النّدى وبل الصّدى: « **فأما الاسم فيعرف بـ "أل" كالرجل، وبالتّنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربت**»[2].

1. علامة من أوله وهي الألف واللاّم نحو: قدم المسافر، فلكمة (مسافر) اسم بدليل دخول "أل" عليه.

2. علامة من آخره وهي التّنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة. نحو: زيدٍ، رجلٍ،حينئذٍ، فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التّنوين في آخرها[3].

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة:

أحدها تنوين التّمكين: وهو اللاّحق للاسم المعرب المتصرف ما عدا الجمع بألف وتاء إشعارا ببقائه على أصالته؛ بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصّرف، وذلك نحو: رجل ورجال.

الثّاني تنوين التّنكير: وهو اللاّحق لبعض الأسماء المبنية إشعارا بأنّ المراد غير معيّن، وهو معنى قولهم: فرقا بين معرفتها ونكرتها، ويقع سماعا في باب اسم الفاعل نحو: صهٍ وقياسا في العلم المختوم بويه نحو: سيبويه.

الثّالث: تنوين المقابلة: وهو اللاّحق للجمع بألف وتاء نحو: مسلمات، سميّ بذلك لأنّ العرب جعلوه في مقابلة النّون في جمع المذكر السّالم.

الرّابع: تنوين العوض: وهو اللاّحق لإذْ، وكلٍّ وبعضٍ، وأيّ، عوضا، عن مضافها إذا حُذِفَ[4].

نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ**﴾[5].

وقوله أيضا: ﴿**وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا**﴾[3].

---

[1]: شرح كتاب سيبويه:السّيرافي، تحقيق: رمضان عبد التّواب، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر د.ط، سنة 1986، ص 59.

[2]: متن القطر: ابن هشام الأنصاري، ص 7.

[3]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2، سنة 1431هـ، ص 12.

[4]: مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى: المكيّ الفاكهيّ، تحقيق: محمد البرارين، ص 16 – 17.

[5]: سورة الواقعة، الآية: 84.

وللجمع المتناهي المعتل اللاّم إذا حذفت ياؤه نحو: جوارٍ، وغواشٍ، فالتّنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصّحيح.

وقد أنهى " **ابن الخباز**" في شرح الجزولية أقسام التّنوين إلى عشرة وجمعها بعضهم في قوله:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ، بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَبَرِهَا حَرَزًا

مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنْكِرُ زِدْ رَنِّمْ أَوْ احْكِ اضْطُرَّ وَعَلَا مَا هَمَزَا[4]

3. علامة معنوية: هي الحديث عنه أي الاستناد إليه وهو أن يُضَمَّ إليه ما تتم به الفائدة، نحو: قام زيد فـ (زيدٌ) اسم لأنّك حدثت عنه بالقيام وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للسّالم، وبها استُدِلَ على اسمية التّاء في ضربتُ، ألا ترى أنّها لا تقبل (أل) ولا يلحقها التّنوين، ولا غيرها من العلامات التّي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط؟[5].

4. الجرّ فإنّه من خواص الأسماء فتقول: خرجتُ من دارِ زيدٍ، فـ (دار) اسم لأنّه مجرور بمن، و(زيدٍ) اسم لأنّه مجرور بالإضافة، وصاحب القطر لم يذكر العلامة بل اقتصر على العلامات الثلاثة المذكورة سابقا[6].

فإذا قبلت الكلمة هذه العلامات أو بعضها، فهي اسم، وبعض الأسماء يقبل جميع العلامات نحو: رجل، وبعضها يقبلها ما عدا (أل) نحو: زيد، فإنّه يقبل الجر والتّنوين والإسناد إليه ولكنّه لا يقبل (أل)، وبعضها لا يقبل الإسناد إليه كتاء الفاعل ومثله أنا وأنت وهو وغيرها[7].

نوعا الاسم:

قال **ابن هشام**: « **وهو ضربان: معرب وهو ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الدّاخلة عليه، كـ زيد، ومبني: وهو بخلافه كهؤلاء، في لزوم الكسر، وكذلك حذام، وأمس في لغة الحجازيين، وكـ**

---

[1]: سورة يس، الآية: 40.

[2]: سورة البقرة، الآية: 253.

[3]: سورة الإسراء، الآية: 110.

[4]: مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 18.

[5]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه إميل يعقوب، ص 29.

[6]: توضيح قطر النّدى: عبد الكريم الدّبان التّكريتي، تحقيق: عبد الكريم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، سنة 2008، ص 56.

[7]:توضيح قطر النّدى، عبد الكريم الدّبان التّكريتي، تحقيق: عبد الكريم الأنيس، ص 57.

أحد عشر وأخواته في لزومك الفتح، وكـ قبل وبعد و أخواتهما في لزوم الضّم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، وكـ من، كم، في لزوم السّكون، وهو أصل البناء »[1].

" **فابن هشام**" قسم الاسم إلى قسمين، معرب، ومبني

1. **الاسم المعرب**:

وهو الأصل في الأسماء، ولهذا قدّمه " **ابن هشام**" على المبني الذّي هو الفرع، وهو ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الدّاخلة عليه، نحو: قدم الضّيفُ، رأيت الضّيفَ، سلّمت على الضّيفِ، فآخر الكلمة تتغيّر بالضّمة والفتحة والكسرة، بسبب ما دخل عليه من العوامل، وهي: (قدم) و (رأى)، (على) الجارة[2].

ولو كان التّغيير في غير آخره لم يكن إعرابا كقولك في فلس إذا صغّرته فُلَيْس وإذا كسّرته أَفْلُس وفُلُوس.

وكذا لو كان التغيّر في الآخر، ولكنّه ليس بسبب العوامل كقولك: جلست حيثُ جلس زيد، فإنّه يجوز أن تقول: حيثُ بالضّم؛ حيثَ بالفتح؛ وحيثِ بالكسر إلاّ أن هذه الأوجه الثّلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أنّ العامل واحد، وهو (جلسَ) وقد وُجد معه التّغيّر المذكور[3].

أنواع الاسم: والمعرب نوعان:

أ. لفظي: وهو ما يظهر فيه الإعراب نحو: زيد غيره.

ب.تقديري: وهو ما يُقدّر فيه ذلك نحو: الفتى، والقاضي رفعا، وجرا[4].

2. **الاسم المبني**:

[1]: متن القطر: ابن هشام الأنصاريّ، ص 7.

[2]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 13.

[3]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع له هوامشه إميل يعقوب، ص 30.

[4]: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، تحقيق: محمد البرارين، ص 21.

وهو ما كان بخلاف المعرب، فإذا كان المعرب يتغيّر آخره، فإنّ المبني يلزم حالة واحدة فلا يتغير آخره بسبب العوامل نحو: حضر الذّي فاز في المسابقة، هنأت الذّي فاز في المسابقة، سلّمت على الذّي فاز في المسابقة[1]، فـ (الذّي) اسم موصول مبني على السّكون، بقي على حاله ولم يتغير آخره بسبب عامل الرفع، أو النّصب، أو الجر.

أقسام الاسم المبني:

ينقسم المبني إلى أربعة أقسام مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضّم ومبني على السّكون، وقدّم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة في تقديمها فإنْ كان الأنسب تقديم السّكون لأصالته في البناء وخصّ الكسر بالتّقديم لأنه الأصل في تحريك البناء[2].

أ. المبني على الكسر:

وهو قسمين: قسم متفق عليه، وقسم مختلف فيه.

قسم متفق عليه: نحو: اسم الإشارة (هؤلاء) فإنّ جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال تقول: هؤلاء الطّلاب مجدّون، ورأيت هؤلاء، ومررت بهؤلاء، فـ (ها) للتّنبيه حرف مبني على السّكون لا محل له من الإعراب.

(أولاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ في الأول وفي محل نصب مفعول به في الثّاني، وفي محل جر في الثّالث.

قسم مختلف فيه: وذكر له مثالين:

الأوّل: كل علم مؤنث على وزن (فَعَالِ) نحو، حَذَامِ، سَجَاحِ، ورَقَاشِ، فهذا مبني على الكسر عند الحجازيين مطلقا رفعا ونصبا وجرا، سواء أكان آخره راءً أو لا تشبيها له بنزال _ اسم فعل أمر _ تقول هذه حَذَامِ ورأيت حَذَامِ، ومررت بحَذَامِ.

وعلى ذلك قول الشاعر:

فَلَــوْلَا المُزْعِجَــاتُ مِــنْ اللَّيَــالِي لَمَّــا تَــرَكَ القَــطَ طِيــبَ المَنَــامِ

إِذَا قَالَــتْ حَــذَامِ فَصَــدِّقُوهَا فَــإِنَّ القَــوْلَ مَــا قَالَــتْ حَــذَامِ[3]

[1]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 14.

[2]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، تحقيق: محمد البرارين، ص 25.

[3]: توضيح قطر النّدى: عبد الكريم الدبان التكريتي، والبيت الشعري للجيم بن صعب، ص 61.

فقد ذكر الشّاعر في البيت حذامِ مرتين مكسورة مع أنّها فاعل، أمّا بنو تميم فافترقت فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كلّه بالضّم، رفعا، وبالفتح نصبا وجرّا.فيقول: جاءتني حذامُ بالضّم، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ بالفتح، وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راءً كـ وبار اسم لقبيلة، وحضار اسم لكوكب وسَفار اسم لماء، فيبنيه على الكسر كالحجازيين وما ليس آخره راءً كحذام وقَطَام، فيعربه إعراب ما لا ينصرف[1].

الثّاني: (أمس) فالحجازيون يبنونه على الكسر في جميع أحوال إعرابه بشرط أن يكون غير ظرف، وأن يكون خاليا من "أل" والإضافة، وأن يكون علما على اليوم الذّي قبل يومك مباشرة فيقولون: مضى أمس بما فيه، تأملت أمس وما فيه، ما رأيته مذ أمس، فهو اسم مبني على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر.

أمّا بنو تميم فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، فيرفعه بالضّمة وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين نحو: مرّ أمس بما فيه، قضيت أمس في المكتبة، انتهيت من عملي مذ أمس[2].

وأكثرهم يمنعه من الصّرف في حالة الرّفع، ويبنيه على الكسر في حالتي النّصب والجرّ، فلا يدخله في باب الممنوعات من الصّرف فيقول: مرّ أمس بما فيه، قضيت أمس في المكتبة، انتهيت من عملي مذ أمس، وهذا إذ لم يكن ظرفًا، فإن كان ظرفا بمعنى (في) نحو: سرّتني زيارتك أمس، فهو مبني على الكسر عند الفريقين وإنْ أُريد به يوم من الأيام الماضية، أو كان مضافا أو محلى بـ "أل" أعرب نحو: قضينا أمسا نزهة، أمسنا كان جميلا، إنّ الأمس كان جميلا[3].

ب.المبني على الفتح:

وأشار " **ابن هشام الأنصاريّ**" إلى القسم الثّاني بقوله: « **وكأحدَ عشرَ وأخواته** » من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتأنيثها مع المؤنث، فهذه الأعداد مبنية، على فتح الجزأين لأنّ أصل أحدَ عشرَ مثلا أحدٌ وعشْر ثم حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا، وكان البناء على حركة لما مرّ، وكانت فتحة قصدا لتخفيف الثّقل الحاصل بالتّركيب وإنّما لم

[1]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع له هوامشه إميل يعقوب، ص 32.

[2]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب نهج التقى، للكرباسي النجفي ذوي القربى، د.ب، ط5، سنة 1432هـ، ص 21.

[3]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 15.

يمزج الاسمان في نحو: لا رجل، ولا امرأة، لأن الأحَدَ والعَشَرَة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة، بخلاف رجل وامرأة[1].

ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإنّ صدره يعرب إعرابا المثنى بالألف رفعا والياء نصبا وجرا، لأنّه ملحق بالمثنى، ويبنى جزؤه الثّاني مبنيا على الفتح، لا محل له لوقوعه موقع نون المثني التّي هي حرف نحو: جاء اثنا عشر طالبا، ورأيت اثني عشر طالبا، ومررت باثني عشر طالبا، فـ (اثنا) فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، (عشر) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب[2].

ج. المبني على الضّم:

وأشار إلى الثالث بقوله: « **وكقبلُ وبعدُ وأخواتهما في لزوم الضّم إذا حذف المضاف إليه ونويَ معناه** »[3].

وله أربع حالات:

إحداها: أن يكونا مضافين، فيعربان نصبا على الظّرفية أو خفضا بـ (مِنْ) ، تقول: جئتك قَبْلَ زيد وبَعْدَهُ، فتنصبهما على الظّرفية، و (من قبلِه)، و(من بعدِه) فتخفضهما بـ من.

قال تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**﴾[4]، وقوله أيضا: ﴿**فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونُ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ**﴾[6]، وقوله أيضا: ﴿**مِنْ بَعْدِمَا أَهْلَكْنَا القُرُونَ الأُوْلَى**﴾[7].

الحالة الثّانية: أن يحذف المضاف إليه ويُنْوى بنون لفظية فيعرب الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة نحو: قول الشّاعر:

وَمِــنْ قَبْــلُ نَادَى كُــلُّ مَــوْلًى قَرَابَــةً فَمَــا عَطَفَــتْ مَــوْلَى عَلَيْــهِ العَوَاطِــفُ

[1]: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 29.

[2]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 16.

[3]: متن القطر: ابن هشام الأنصاري، ص 7.

[4]: سورة الحج، الآية: 42.

[5]: سورة الجاثية، الآية: 6.

[6]: سورة التوبة، الآية: 70.

[7]: سورة القصص، الآية: 43.

الرّواية بخفض (قبلِ) بغير نون تنوين أي: ومن قبل ذلك، فحذف ذلك من اللّفظ وقدّره ثابتا، وقرأ " **الجحدري**" و" **العقيلي**" قوله تعالى: ﴿**لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمْنِ بَعْدِ**﴾[1]، بالخفض من غير تنوين أي: من قبل الغَلَبِ ومن بعدِه، فحذف المضاف إليه وقدّر وجوده ثابتا[2].

الحالة الثّالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظا، ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان أيضا الإعراب المذكور، ولكنّهما لا يُنَوَّنَانِ لأنّهما حينئذ اسمان تامان، كسائر الأسماء النّكرات فتقول: جئتك قبلا وبعدا، ومن قبل ومن بعد.

قال الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابَ كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وقرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿**لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ**﴾ بالخفض والتّنوين[3].

الحالة الرّابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه، فينبان حينئذ على الضّم كقراءة السّبعة لقوله تعالى: ﴿**لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ**﴾ وقوله: وأخواتهما: أراد به أسماء الجهات السّت، وأَوَّلُ، دُونَ، ونحوهنّ قال الشّاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجِلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُوا وَالمَنِيَّةُ أَوَّلُ[4]

د. المبني على السكون:

وأشار " **ابن هشام**" إلى الرّابع بقوله: « **كمَنْ وكَمْ في لزوم السّكون في الأحوال الثّلاثة وهو أصل البناء** »[5].

فـ (مَنْ) اسم مبني على السّكون سواءً أكانت شرطية نحو: من يتصدق يُثَبْ، أم موصولة نحو: حضر من قام بواجبه، أم استفهامية نحو: من عندك؟ فهي ملازمة للسكون.

---

[1]: سورة الروم، الآية: 4.

[2]: شرح القطر: ابن هشام، ومعه كتاب التقى بتحقيق وإعراب شواهد الندى،: لجعفر الكرباسي النجفي، ص 25.

[3]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام الأنصاريّ، قدم له ووضع له هوامشه إميل يعقوب، ص 36. والبيت الشّعري ليزيد بن الصعق، ينظر: شرح القطر، ص 36.

[4]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام الأنصاريّ، قدم له ووضع له هوامشه إميل يعقوب، ص 37. والبيت الشّعري لمعن بن أوس، انظر: شرح القطر، ص 38.

[5]: متن القطر: ابن هشام الأنصاريّ، ص 7.

وقوله (كَمْ) أي سواءً أكانت استفهامية بمعنى أي عدد نحو: كم كتابا عندك؟ أو خبرية بمعنى عدد كثير نحو: كم بائس مات جوعا، فهي اسم مبني على السّكون في محل رفع مبتدأ في المثالين[1].

وبنيت (مَنْ) في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة، وبنيت (كَمْ) في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى. أمّا قوله وهو أصل البناء أي: إن أصل البناء أن يكون بالسكون لأنّه أخف من الحركة ولذا دخل الاسم والفعل والحرف نحو: كَمْ، اكْتُبْ، مَنْ[2].

ثانيا: الفعل

هو ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة وضعا، وقد عرّفه " **ابن هشام**" في اللّغة والاصطلاح.

فالفعل في اللغة: « **نفسُ الحدث الذّي يُحدثه الفاعل، من قيام أو قعود أو نحوهما** »[3].

والفعل في الاصطلاح: كلمة تدلّ على معنى في نفسها[4]، مقترنة بأحد الأزمنة الثّلاثة[5]، أي: ما دل على حدث وزمان معين[6].

والملاحظ أنّ " **ابن هشام**" استعمل في تعريفه لفظة (كلمة) عندما قال: الفعل كلمة، وهذا الاستعمال أفضل من استعمال سواه كلمة (ما) _ مع أنّه قد استعملها في بعض كتبه[7]_ لأنّ كلمة (ما) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنّها أقرب إلى الفعل من (ما) فإن قيل (ما) هاهنا وإن كان عاما فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص

[1]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 17.

[2]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي، ص 33.

[3]: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاريّ، ترتيب وتعليق وشرح: عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، دمشق، د.ط، د.س، ص 18.

[4]: الجامع الصّغير في النّحو: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد الشريف سعيد الزيبق، مطبعة الفلاح، دمشق، الطبعة الأولى د.س، ص 1.

[5]: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 14.

[6]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللّغة العربية: ابن هشام، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ج2، د.ط، سنة 1977، ص 50.

[7]: شرح شذور الذّهب: ابن هشام، ص 14.

جائز قيل: حاصل ذلك المجاز والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشّيء لا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة[1].

كما يلاحظ استعماله عبارة "مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة" أي ما دلّ على معنى معين واقع في أحد الأزمنة الثّلاثة معينا؛ بحيث يكون ذلك الزّمان المعين أيضا مدلول اللفظ الدّال على ذلك المعنى بوضعه له أو لا، فيكون الظّرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الأصلي[2]، فيخرج عن حد الفعل.

وقد عرف " **سيبويه**" (ت **180**هـ) الفعل بقوله: « **أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (أي من المصادر) وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو: الضّرب والحمد والقتل** »[3].

وعرّفه " **ابن السراج**" (ت **316**هـ) بقوله: « **الفعل ما دلّ على معنى وزمان**»[4]، والملاحظ أنّ " **ابن هشام**" لو يُقَدّم جديدا في تعريفه للفعل، الذّي لم يذكره إلاّ في كتابين من كتبه، وهما "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب"، والجامع الصّغير، كما تعرض له في أثناء كلامه على المنصوبات في كتابه: "شرح اللّمحة البدرية في علم اللّغة العربية" لكن هذا لا يسلبه فضله في تقريب التّعريف إلى الأفهام.

خصائص الفعل وعلاماته:

حدّد " **ابن هشام**" خصائص الفعل وذكر منها:

- تاء الفاعل كـ ذهبتْ
- تاء التأنيث الساكنة كـ ذهبتْ
- الدّلالة على الأمر مع قبول ياء المخاطبة أو نون التّوكيد، كـ اذهبْ، وأنت اذْهَبي[5].

[1]: شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.س، ص 3.

[2]: شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدّين الاستراباذي، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ج1، د.ط، د.س، ص 38.

[3]: الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ج1، د.ط، سنة 1966، ص 12.

[4]: الأصول في النّحو: ابن السراج، تحقيق: الحسين الفتلي، ج1، ص 41.

[5]: الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدين، ص 121.

- لم، كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾[1].

- حرف تنفيس: كـ يذهب، وسيذهب، وسوف يذهب وقد ذكر " **عصام نور الدّين**" أنّ " **ابن هشام**" قد أهمل هذه الخاصية في التّعريف وقد ذكرها في الجامع الصّغير[2]، وبالرجوع إليه وجدته يذكرها وهي حرف التّنفيس.

ويذكر " **ابن هشام**" هذه الخصائص مجتمعة في شرحه لألفية " **ابن مالك**"، فيتأثر به، ويستعمل بعض ألفاظه، قال:

بِتَـــا فَعَلَـــتْ وَأَتَـــتْ وَيَا اِفْعَلِـــي وَنُـــونُ أَقْـــبِلْنَ فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي[3]

وقال " **ابن هشام**" : وينجلي الفعل بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل، متكلّما كان كـ قُمْتُ، أو مخاطبا كـ تَبَارَكْتَ.

الثّانية تاء التّأنيث السّاكنة: كـ قامَتْ هِنْدٌ وقَعَدَتْ.

والثّالثة: ياء المخاطبة نحو: قُومِي.

الرّابعة: نون التّوكيد شديدة أو خفيفة[4]، نحو قوله تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾[5].

وقد ذكر " **عصام نور الدين**" أنّ " **ابن هشام**" أهمل في التّعريف حرف "قد" في الدّلالة على الفعل، مع أنّ عدد من النّحاة قبله قد ذكره[6]، وبالرّجوع إلى المغني وجدته يذكره.

" **فابن السّراج**" (ت **316**هـ) يقول: « **وتعتبر الفعل بسوف، وقد** »[7].

---

[1]. سورة الإخلاص، الآية: 3.

[2]: ينظر، الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدّين، ص 122.

[3]: ألفية ابن مالك: ابن مالك، ص 3.

[4]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط5، سنة 1967، ص 22.

[5]: سورة يوسف، الآية: 32.

[6]: ينظر: الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدّين، ص 122.

[7]: الوجيز في النّحو: ابن السّراج، تحقيق: الدّكتور مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، د.ط، سنة 1965، ص 27.

و" **الزّمخشري**" (ت **538**هـ) يقول: « **من خصائص الفعل صحة دخول قد**»[1].

و" **ابن مالك**" (ت **672**هـ) يقول

لِلْفِعْـــلِ تَاءُ الفَاعِـــلِ، أَوْ يَاهُ عَلَـــمِ وَقَـــدْ، وَتَاءُ التَّأْنِيـــثِ سَـــاكِنًا، وَلَمْ[2]

وابن الحاجب (ت **646**هـ) يذكرها بقوله: « **ومن خواصه دخول قد** ».

بل إنّ " **ابن هشام**" نفسه يذكر أنّ قد مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه شيء اللّهم إلا بالقسم، وهي حرف موضوع للتّوقع في الماضي وتقريب الماضي من الحال والتّقليل في المضارع، والتّكثير والتّحقيق، وقد تفيد النّفي[3].

أقسام الفعل:

وقد أشار " **ابن هشام**" بحسب أمثلته إلى ثلاثة أقسام: ماضي، وأمر ومضارع، وهو يتبع منهج البصريين في هذا التقسيم، وقال عنه: « **وهذا هو الصّحيح** »[4].

وقد أشار إلى مذهب الكوفيين بقوله: وزعم الكوفيون أنه نوعان: ماض ومضارع، خاصة وأن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة[5].

وقد ذكر " **عصام نور الدّين**" في كتابه "الفعل في نحو ابن هشام" أنّ " **ابن هشام**" أخذ برأي الكوفيين في التّقسيم ونبذ رأي البصريين الذّي كان يعتبره هو الصّحيح، وقال مُرجحا قولهم: « **وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى حقّه أن يؤدي بالحرف، لأنّه أخو النهي، ولم يدل عليه إلاّ بالحرف لأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزّمان، وكونه أمرا، أو خبرا، خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل** »[6].

فتارة يأخذ برأي البصريين في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام، ويقول: "هو الصحيح"، وتارة يأخذ برأي الكوفيين في تقسيم الفعل إلى قسمين ويقول بقولهم "أقول".

---

[1]: المفصل في علم اللّغة، الزّمخشري، ص 243.

[2]: متن الكافية الشافية في علم اللغة العربية: ابن مالك، مطبعة الهلال، مصر، د.ط، سنة 1914، باب وما يتألف منه الكلام، ص 3.

[3]: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق مازن مبارك، ج1، ص 186.

[4]: الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدين، ص 94.

[5]: شرح اللّمحة البدرية في علم اللّغة العربية: ابن هشام، تحقيق: هادي نهر، ج2، ص 258.

[6]: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج1، ص250.

أولا: الفعل الماضي

كلمة تدل على حدث وزمن انقضى، أو في حكم ما انقضى لتيقنه، فالأوّل نحو: سافر الضيف، فـ(سافر) كلمة تدل على حدث وهو السّفر، وزمن انقضى قبل النّطق بهذه الكلمة[1]، والثّاني نحو: قوله تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللهِ**﴾[2].

وقدّمه " **ابن هشام**" على فعل الأمر، لأنّه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه ولأنّ علامته مفردة، وقدّمهما على المضارع لأنّهما قد يكونان مجردين، والمضارع لا يكون إلا بالزّيادة والمزيد فيه فرع من المجرد، وعكس في الأوضح فقدم المضارع لأنّه لما شابه الاسم قوي وشرف، وأخّر الماضي لتأخره في الوجود لأنّه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الأمر[3].

علامته:

قال **ابن هشام**: في متن القطر: « **ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح، كضرب، إلّا مع واو الجماعة، فيُضَمُّ كـ ضربوا أو الضّمير المرفوع المتحرك، فَيسكَّن كـ ضربت، ومنه: نعم، وبئس، وعسى، وليس في الأصح** »[4].

أ. ويعرف بتاء التّأنيث السّاكنة، ومعنى هذا أي فعل يقبل تاء التّأنيث السّاكنة فهو فعل ماض قطعا نحو: جلس فتقول جلست هند.

وتلحقه تاء التّأنيث متصرفا كان أو جامدا إلاّ فعل التّعجب وحبذا في المدح، وكفى في قولهم: كَفىَ بهند.

وإنّما اختصت التّاء السّاكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء، ولم يعكس لئلا يُفْضِي ثقل الحركة إلى ثِقل الفعل أي لم تجعل التّاء المتحركة للفعل والسّاكنة للاسم لأنّ السّاكنة خفيفة فتناسب الفعل الثّقيل[5].

والمراد بها السّاكنة بالذّات، فلا يُضر تحريكها لعارض كأن يلافيها ساكن فحينئذ تكسر نحو:

---

[1]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 18.

[2]: سورة النحل، الآية: 1.

[3]: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 35.

[4]: متن القطر: ابن هشام، ص 7.

[5]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 41.

قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ**﴾[1] أو تُضَمُّ نحو: قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ**﴾[2]، وتفتح نحو: قوله تعالى: ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[3]، ولهذا قال " **المرادي**" ولا اعتداء بحركة النّقل ولا بحركة التقاء السّاكنتين لعروضهما.

وخرج بقول السّاكنة التّاء المتحركة أصالة، فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم نحو: قائمة وفاطمة، وإن كانت حركتها غير حركة إعراب فإنها تكون في الاسم كما في قولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله) فإنّ حركة التّاء حركة بناء، وتكون في الفعل نحو: هند تقوم، وفي الحرف نحو: ثُمَّتَ، رُبَّتَ[4].

وهناك أفعال ماضية اختلف في فعليتها وهي أربع كلمات "نعم وبئس، عسى وليس".

فأمّا نعم وبئس: فذهب " **الفراء**" وجماعة من الكوفيين إلى أنّهما أسماء واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم ــوقد بشر ببنت ــ "والله ما هي بنعم الولد"، وقول آخر ــوقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السّير ــ " نعم السير على بئس العير"[5].

وأمّا ليس: فذهب " **الفارسي**" في الحلبيات إلى أنّها حرف نفي بمنزلة (ما) النّافية وتبعه على ذلك "**أبو بكر بن شقير**" [6].

وأمّا عسى فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف ترجّ بمزلة (لعلّ) وتبعهم على ذلك " **ابن السراج**" و" **ثعلب**" [7].

أمّا " **ابن هشام**" فقال في شرحه للقطر أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التّأنيث الساكنة بهنّ كقوله صلى الله عليه وسلم: "**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل**"، بمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرّخصة الوضوء، وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا[8].

---

[1]: سورة يوسف، الآية: 51.

[2]: سورة يوسف، الآية: 31.

[3]: سورة فصلت، الآية: 11.

[4]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 19.

[5]: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: الأنباري، ج1، د.ط، د.س، ص 97.

[6]: ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة، ص

[7]: شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط:2، سنة 1977، ص 31.

[8]: شرح قطر الندى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 43.

ب.قبوله تاء الفاعل المتحركة بالضّم للمتكلم أو الفتح للمخاطب، أو الكسر للمخاطبة نحو: أعطيتك كتابا فرحت به، ونحو: أنت قمت بالواجب[1].

ولم يذكر صاحب القطر تاء الفاعل مع أنها من خواص الماضي أيضا تقول: ذهبتُ، ذهبتَ، ذهبتِ[2].

ثانيا: فعل الأمر

وهو مستقبل أبدا إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل.

قال " **ابن هشام**" في متن القطر: « **يُعرف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السّكون كـ "اضرب" إلاّ المعتل فعلى حذف آخره:كـ "اغْزُ" و"اخْشَ" "وارْمِ" ونحو: قوما وقوموا وقومي، فعلى حذف النّون ومنه هلمّ في لغة تميم وهات وتعال في الأصح**»[3].

أ. بدلالته على الطّلب مع قبول ياء المخاطبة، وذلك نحو: قمْ فإنّه دال على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، نحو، قومي[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا**﴾[5].

فلو دلت الكلمة على الطّلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: صَهْ بمعنى اسكت ومَهْ بمعنى اكفف، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطّلب نحو: أنت يا هند تقومين أو تأكلين، لم يكن فعل أمر.

وقد بيّن " **ابن هشام**" أنّ حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السّكون نحو: اضْرِبْ، اذْهَبْ، وقد يبنى على حذف النّون، وذلك إذا كان معتلا نحو: اغْزُ، اخْشَ، ارْمِ، وقد يبنى على حذف النّون، وذلك إذا كان مستندا لألف الاثنين نحو: قوما، أو واو الجماعة نحو: قوموا، أو ياء المخاطبة نحو: قومي[6].

وقد نبّه " **ابن هشام**" على بعض كلمات الأمر مختلفا فيه هل هو فعل أم اسم؟ وهو ثلاثة: هَلُمَّ، وهَاتِ، وتَعالَ.

---

[1]: تعجيل النّدى بشرح قطر الندى صالح الفوزان، ص 19.

[2]: توضيح القطر: عبد الكريم التكريتي، ص 57.

[3]: متن القطر: ابن هشام، ص 8.

[4]:الفعل في نحو ابن هشام: عصام نور الدين، ص 174.

[5]: سورة مريم، الآية: 26 .

[6]: شرح قطر الندى: ابن هشام، قدم وله ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 44.

أحداهما: أن تلتزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه، فتقول: هَلُمَّ يا زيد، وهَلُمَّ يا زيدان، وهَلُمَّ يا زيدون، وهي لغة الحجاز، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾[1]، أي ائتوا إلينا.

وقوله أيضا: ﴿**قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ**﴾[2]، أي أحضروا شهداءكم وهي عندهم اسم فعل أمر لأنّها وإن كانت دالة على الطّلب لكنّها لا تقبل ياء المخاطبة.

الثّانية: أن تلحقها بالضّمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلمّ، وهلمّا، وهلمّوا، وهلممن، بالفك وسكون اللام، وهلمّي، وهي لغة بني تميم، وهي عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطّلب وقبولها ياء المخاطبة[3].

وأمّا هَاتِ، وتَعَالَ فعدّهما جماعة من النّحويين في أسماء الأفعال، والصّواب أنّهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطّلب، وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: هاتي، وتعالي، واعلّم، أن آخر هات مكسورة أبدا، إلاّ إذا كان الجماعة المذكرين فإنّه يضم فتقول: هات يا زيد، وهاتي يا هند، وهاتيا يا زيدان أو هندان وهاتين يا هندات. كل ذلك بكسر التاء، ونقول: هاتوا يا قوم بضمها لقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ**﴾[4]، وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحوال من غير استثناء تقول، تعالَ يا زيد وتعالَيْ يا هند، وتعالَيَا يا زيدان، وتعالَوا يا زيدون وتعالَينَّ يا هندات كل ذلك بالفتح، نحو: قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا اَتْلُ**﴾[5]، وقوله أيضا: ﴿**فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ**﴾[6].

ب.قبوله نون التّوكيد مع دلالته على الأمر: نحو قومَنَّ، فإن قبلت كلمة النّون ولم تدل على الطّلب فهي فعل مضارع[7].

نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾[8].

---

[1]: سورة الأحزاب، الآية: 18.

[2]: سورة الأحزاب، الآية: 150.

[3]: شرح القطر، ابن هشام، قدم وله ووضع له هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 45.

[4]: سورة البقرة، الآية: 111.

[5]: سورة الأنعام، الآية: 151.

[6]: سورة الأحزاب، الآية: 28.

[7]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 28.

[8]: سورة يوسف، الآية: 32.

وإن دلتا على الأمر تقبل النّون فهي اسم نحو: نَزَالِ، دَرَاكِ، بمعنى أنزل وأدرك.

ثالثا: الفعل المضارع

وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا، قال " **ابن هشام**" في القطر: « **ومضارع ويُعرف بـ (لَمْ) وافتتاحه بحرف من حروف نأيت نحو: نقوم، أقوم، يقوم، تقوم، ويُضم أوّله إن كان ماضيه رباعيا كيُدحرج ويُكرم، ويُفتح في غيره كيَضرب، ويَجتمع، ويَستخرج، ويسكن آخره مع نون النّسوة نحو: قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[1]، ومنه، ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾[2]، ويفتح مع نون التّوكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو: قوله تعالى: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[3]، ويعرب فيما عدا ذلك نحو: يقوم زيد وقوله تعالى: ﴿وَلَأَتَّبِعَنَّ﴾[4]، وأيضا: ﴿لَنَبْلُوَنَّ﴾** »[5].

وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في أنّ كلا منهما يطرأ عليه بعد التّركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلاّ الإعراب وعلى المضارع يميزها غيره أيضا، كان الاسم أشدّ احتياجا إلى الإعراب من المضارع فجعل الإعراب أصلا فيه وفرعا في المضارع[6].

علامته:

- وعلامته أن يصلح دخول "لم" عليه نحو: قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾[7].
- وما يميّزه أيضا دخول حرف التّنفيس عليه كسوف.
- وكذا دخول اللاّم أو لا الطلبيتين.
- وإنّما اقتصر " **ابن هشام**" على لم **كابن مالك** في ألفيته لأنّ لها امتزاجا بالفعل يتغير معناه إلى المضِيّ حتى صارت كجزئه[8].

---

[1]: سورة البقرة، الآية: 228.

[2]: سورة البقرة، الآية: 237.

[3]: سورة الهمزة، الآية: 4.

[4]: سورة يونس، الآية: 89.

[5]: سورة آل عمران، الآية: 186.

[6]: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ ص 47.

[7]: سورة الإخلاص، الآية: 3.

[8]: شرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، دمشق، ط1، سنة 1990، ص 27.

حكمه:

لما فرغ " **ابن هشام**" من ذكر علامات المضارع شرع في ذكر حكمه، فذكر أنّ له حكمين حكما باعتبار أوّله وحكما باعتبار آخره.

1- باعتبار أوله: فإنّه يضم تارة ويُفتح أخرى، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف سواء أكانت كلّها أصولا نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، أو كان بعضها أصلا وبعضها زائداً نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فإنّ الهمزة فيه زائدة لأنّ أصله كَرُمَ، يفتح إن كان الماضي أقلّ من الأربعة، أو أكثر منها فالأول نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، والثاني نحو: انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ.

2-باعتبار آخره: فإنّه تارة يبنى بالسّكون، وتارة على الفتح، وتارة يعرب[1]، فهذه ثلاث حالات لآخره:

أ. بناء الفعل المضارع على الفتح: ويسّكن آخره تسكين بناءً على الأصح إن كان مع نون النّسوة[2] نحو: قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ**﴾[3]،و﴿**إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ**﴾[4]، والفاعل مبني على السّكون لاتصاله بالنّون، والفاعل مضمر عائد على المطلقات، ووزنه يَفْعُلْنَ، وليس هذا كـ يَعْفُونَ، في قولك الرّجال يعفون لأنّ تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين، كالواو في ذلك يقومون، واو الفعل، حذفت، والنّون علامة الرّفع، ووزنه يفعون، وهذا يُقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول: إلاّ أن يقوموا[5].

ب. بناء الفعل المضارع على الفتح: وأمّا بناؤه على الفتح فمشروط بأن تُباشِره نون التّوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة لفظا وتقديرا. هذا مذهب الجمهور وبه جزم " **ابن مالك**" و"**الزّمخشري** "، وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشَرَ بدليل أنّه لو فصل بين الفعل والنّون فاصل لم يحكموا ببنائه، لأنّهم لا يرّكبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد، ومعنى مباشرتها له تقديرا أن لا ينوى هناك فاصل[6]، وذهب "**الأخفش**" و"

---

[1]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 47.

[2] : مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 49.

[3]: سورة البقرة، الآية: 228.

[4]: سورة البقرة، الآية: 237.

[5]: شرح القطر: ابن هشام، تحقيق: إميل يعقوب، ص 48.

[6]: مجيب النّدا في شرح طر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 51.

الزجاج" و" **أبي علي الفارسي**" إلى البناء مطلقا لأنّ النّون لما لحقته أكدّت فيه الفعلية وردّته إلى أصله من البناء، وذهب جمع إلى الإعراب مطلقا ولم يقيّد نون النّسوة بما قيّد به نون التّوكيد، لأنّها لا تكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة، فإنّها قد تكون مباشرة[1]، نحو قوله تعالى: ﴿**كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**﴾[2]، بالبناء المفعول.

ج. إعراب الفعل المضارع: ويُعرب الفعل المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما إذا عُرِيَ من النونين، نحو: يقوم زيد، وما إذا لم تباشره نون التّوكيد لفظا أو تقديرا، وإن اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرا، فالأوّل نحو: قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[3].

موطن الشّاهد: ولا تتّبعان، أصله قبل التّوكيد والنّهي تتبعان، بتخفيف نون الرّفع، فدخل الجازم فحذف نون الرّفع ثم أكد بالنّون الثّقيلة، فالتقى ساكنان الألف والنّون المدغمة، ولم يَجُزْ حذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد، ولا النّون لفوات المقصود منها، فحركت النّون بالكسرة تشبيها بنون التّثنية الواقعة بعد الألف[4]. وقوله تعالى: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ**﴾[5].

موطن الشّاهد: لَتَبْلُوُنَّ: مضارع بلا يبلو، مبني للمجهول مسند لجماعة المذكر أصله قبل التّوكيد لتُبْلَوُوْنَ بواوين، أولاهما واو الكلمة، تحرّك حرف العلة وانفتح ما قبله، قلبت الواو ألفا، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين فصار لِتُبْلَوْنَ، ثم أكّد بالثّقيلة فاجتمع ثلاث نونات، فحذفت نون الرّفع لاستثقالي توالي الأمثال، فالتقى ساكنان، الواو التي هي نائب الفاعل، والنّون المدغمة وتعذّر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها، وهي الضّمة لتدل على المحذوف فصار لِتَبْلَوُنَّ على وزن تَفْعَوُنَّ[6].

أمّا قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا**﴾[7]، موطن الشّاهد تَرَيِنَّ أصله قبل التوكيد تَرْأَيِينَ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة، فصار تَرَيِيْنَ بفتح الرّاء وكسر الياء الأولى وإسكان

---

[1]: همع الهوامع: السيوطي، ج1، ص 68.

[2]: سورة الهمزة، الآية: 4.

[3]: سورة يونس، الآية: 89.

[4]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 53.

[5]: سورة آل عمران، الآية: 186.

[6]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 53.

[7]: سورة مريم، الآية: 26.

الثّانية فتحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. ثم حذفت لالتقاء السّاكنين فصار تَرَيْنَ ثم دخل الجازم فحذفت نون الرّفع ثم أُكِّدَ بالنّون الثّقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنّون المدغمة، فحُرِّكت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف، فصار تَرَيِنَّ على وزن تَفينَّ[1].

والثّاني: نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَصُدُّنَّكَ**﴾[2]، أصله قبل التّوكيد يَصُدُّوَنَكَ فدخل الجازم فحذف نون الرّفع فصار يَصُدُّوكَ ثم أكّد بالنّون الثّقيلة، فالتقى ساكنان الواو والنّون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها، ولوجود الضّمة الدالة عليها.

وقال في شرح القطر أصله قبل دخول الجازم يَصُدُّونَنَّكَ، فلمّا دخل الجازم حذف نون الرّفع إنّما يأتي على شذوذ، وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطّلب[3].

وقد تبيّن أنّ الفعل في هذه الأمثلة _ ما عدا الثّاني منهما _ (أي: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ**﴾ فهو مرفوع تقديرا بثبوت نون الإعراب المحذوفة بسبب توالي الأمثال). معرب لفظا، إذ الإعراب فيها ظاهرا، إذ هو بحذف النون للجازم كما وقع في الأوضح من أنّ الفعل معرب في الأول والثّالث تقديرا كالثّاني _ وهو لتبلون _ سهوٌ، وإنما لم يبن فيها على الأصح لانتفاء تركبه، لأنّهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد، والضّابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضّمة إذا أكّد بالنّون بني على الفتح، وما كان رفعه بثبوت النّون إذا أكّد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لعدم مباشرتها له، وإنّما بني مع عدم مباشرتها له في نحو: هل تضربْنَانِّ يا هندات؟[4].

ثالثا: الحرف

أمّا الحرف فيعرّفه **ابن هشام** في متن القطر بقوله: « **الحرف يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل، نحو: هل، وبل، وليس منهما مهما وإذما بل ما المصدرية، وإمّا الّرابطة في الأصح** »[5].

---

[1]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 53.

[2]: سورة القصص، الآية: 87.

[3]: ينظر، شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 36.

[4]: ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ج1، ص 38.

[5]: شرح القطر، ابن هشام، تحقيق: إميل يعقوب، ص 50

فلما فرغ " **ابن هشام**" من القول في الاسم والفعل شرع في ذكر الحرف، فذكر أنّه يُعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها، ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة نحو: فهل وبل فإنّهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء، ولا شيئا من علامات الفعل فانتفى أن يكون اسمين وأن يكونا فعلين، وتعيّن أن يكون حرفين، إذ ليس إلا ثلاثة أقسام وقد انتفى اثنان وتعيّن الثالث[1].

نحو: هل من حروف الاستفهام، وتدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية فالأولى، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ**﴾ والثّانية نحو: قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾، حين لم يكن في: حيزها فعل، أمّا إذا كان فتختص بالفعل، ولا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من أنّه يجب النّصب إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كـ هَلْ، والعلة في ذلك ما قاله " **الرضي**" وغيره من أنّ أصلها أن تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ**﴾ وقد مختصة بالفعل فكذلك "هل"[2].

أمّا " **سيبويه**" (ت **180**هـ) فقد عرّف الحرف بقوله: « **وحرف وجاء لمعنى ليس باسم ولا فعل** »، ثم مثل له بـ ثم، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها.

ويصعب عد كلام " **سيبويه**" عن الحرف حدا، بل هو ذكر للقسم الثالث وسلب له من الاسمية والفعلية[3].

أمّا " **ابن السراج**" (ت **316**هـ) فقد ذكر تعريفا آخر للحرف بقوله: «**الحرف من الكلم الثّلاثة هو الذّي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا** »[4].

هناك حروف مختلف في حرفيتها نذكر منها:

- **إذما:**

يقول " **ابن هشام**" أنّ إذما اسم شرط جازم وتفيد الزّمان بمنزلة "متى" نحو: إذما تقم أقم ويدل على اسميتها أنّها كانت قبل دخول "ما" اسما والأصل بقاء الشّيء على ما كان عليه[5].

---

[1]:المرجع نفسه، ص 50 .

[2]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 56.

[3]: الكتاب: سيبويه، ج1، ص 12.

[4]: الأصول في النحو: ابن السراج، ج1، ص 4.

[5]: تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: صالح الفوزان، ص 33.

أمّا " **سيبويه**" فعدّها حرفا بمنزلة إنْ الشّرطية[1]، وذهب " **المبرد**" و" **ابن السّراج**" إلى أنّها ظرف زمان وأنّ المعنى في إذما تقم أقم متى تقم أقم وأنّ مدلولها في الزّمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضيا[2].

واحتجوا لذلك بأنّها قبل دخول "ما" كانت اسما والأصل عدم التّغيّر[3].

وقال " **ابن مالك**" مجيبا على ذلك، والصّحيح ما ذهب إليه " **سيبويه**" ، لأنّها قبل التّركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنّها دالة عليه ولمساواتها الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتّنوين والإضافة إليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به، وأمّا بعد التّركيب فمدلولها المجتمع عليه المجازاة وهو من معان الحروف، ومن ادّعى أنّ لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التّي كانت قابلة لها قبل التّركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها[4].

قال " **ابن هشام**" معترضا على هذا القول: وفي هذا الجواب نظر[5]، قيل في الرّد « **وجهه أنّه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزّمانين على الآخر خروجها عن معناها بالكلية بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزّمان الماضي وإذا دخل عليه إنْ صار للمستقبل نحو: إن قام، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا ماضيا، وأن المضارع موضوع للحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم صار للزّمان الماضي ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا مضارعا** »[6].

والحق أنّ " **ابن هشام**" إنّما قال هذا رادا على الجواب لا على كون إذما حرفا فهو يقول بحرفيتها[7].

والذّي يبدو أن ما جاء به " **ابن مالك**" من استدلال كاف على حرفيتها وأنّ معناها صار بعد أن كانت إذ المجازاة والتّعليق وهو من معاني الحروف ولهذا قال " **سيبويه**" إنها حرف.

فتعليل " **ابن مالك**" معقول مقبول لأنّها حينئذ فقدت كل علامات الاسمية.

---

[1]: الكتاب، سيبويه، ج1، ص 432.

[2]: شرح الكافية الشّافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ج3، دار المأمون للتراث، ط1،سنة 1:82، ص 1622.

[3]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 37.

[4]: شرح الكافية الشّافية، ابن مالك، ج3، ص 1623.

[5]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه، إميل بديع يعقوب، ص 37.

[6]: ردود ابن هشام على النحاة: مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، سنة 2008، ص97.

[7]: الجامع الصّغير في النّحو: ابن هشام، ص 177.

- **مهما:**

ذكر " **ابن هشام**" في شرح القطر أنّ مهما اسم بدليل قوله تعالى: ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾[1]، فالهاء من به عائدة على مهما والضّمير لا يعود إلاّ على الأسماء[2].

اختلف العلماء في خروج مهما عن الاسمية إلى فرقتين، ذهب الفريق الأول وهو الجمهور إلى أنّها لا تأتي إلا اسما ثم اختلفوا هل تأتي للزّمان والشّرط أو لا تأتي إلا شرطا.

فقال قوم منهم " **ابن مالك**" تأتي للزمان والشرط قال:

وَقَدْ أَتَتْ مَهْمَا وَمَا ظَرْفَيْنِ فِي شَوَاهِدَ مَنْ يَعْتَضِدْ بِهَا كُفِي

فهي هنا كـ متى[3].

وقال "**الزّمخشري**" و" **الجزولي**" أنّها اسم مجرد عن الزّمان كـ من، جاء في الكشاف وهذه الكلمة في عداد الكلمات التّي يعرفها من لا بد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويحسب "مهما" بمعنى "متى ما" ويقول: "مهما جئتني أعطيتك" وهذا من وضعه وليس في كلام واضع العربية في شيء[4].

وقال ابن جماعة: أمّا مهما فقد جاءت مقصودا بها الزّمان كقول الشاعر:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

والمراد وإنّك متى تعط وفي هذا اتباع لمذهب " **ابن مالك**" الذّي استشهد على مجيء "مهما" للزّمان متضمنة معنى الشّرط[5].

أمّا الفريق الثّاني: فهو فريق مذهب " **السّهيلي**" الذّي ذهب إلى أنّها قد تخرج عن الاسمية بدليل قول الشاعر:

---

[1]: سورة الأعراف، الآية: 132.

[2]: شرح قطر النّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 50.

[3]: شرح الكافية الشّافية: ابن مالك، ج3، ص 1620.

[4]: الكشاف عن الحقائق غوامض الأقاويل في وجوه التأويل: الزّمخشري، ج2، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.س، ص 107.

[5]: ردود ابن هشام على النحاة: عصام مصطفى آل عبد الواحد، ص 114. والبيت الشّعري لحاتم الطائي، انظر:ديوانه، ص 68.

مَهْمَـــا تَكُـــنْ عِنْـــدَ امْـــرِئٍ مِـــنْ خَلِيقَـــةٍ وَإِنْ خَالَهَـــا تُخْفَـــى عَلَـــى النَّـــاسِ تُعْلَـــمِ[1]

« وتقرير ذلك الدّليل أنّهما أعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة، فتعيّن خلو الفعل من الضّمير، وكون مهما لا موضع لها من الإعراب، إذ لا يليق بها هاهنا ولو كان لها محل ألا تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم الرّابط الذّي سيربط الجملة الواقعة خبرا له، وإذا ثبت أنّ لا موضع لها من الإعراب تعيّن كونها حرفا»[2].

والتّحقيق أنّ اسم تكن مستتر، ومن خليقة تفسيرهما، كما أنّ (من آية) تفسير لـ ما في قوله تعالى: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ**﴾[3]، ومهما مبتدأ والجملة خبر[4].

- **ما المصدرية:**

أمّا ما المصدرية فهي التّي تنسيك مع ما بعدها بمصدر: نحو: قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا مَا عَنِيتُمْ**﴾[5]، أي ودوا عنتم، وقول الشاعر:

يَسُـــرُّ المَـــرْءَ، مَـــا ذَهَـــبَ اللَّيَـــالِي وَكَـــانَ ذَهَـــابُهُنَّ لَـــهُ ذَهَـــابَا

أي يسر المرء ذهاب اللّيالي[6].

وقد اختلف فيها، فذهب " **سيبويه**" إلى أنّها حرف بمنزلة (أن) المصدرية، وذهب " **الأخفش**" ، و" **ابن السراج**" إلى أنّها اسم بمنزلة (الذّي) واقع على ما يعقل، وهو الحدث[7]، والمعنى: ودوا الذّي عنتموه، ويسر المرء الذّي ذهبه اللّيالي.

- **لمّا:**

أما لما فهي في العربية ثلاثة أقسام:

---

[1]: ينظر: شرح القطر: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 3. والبيت الشّعري لزهير، انظر: ديوانه، ص 32.

[2]: ردود ابن هشام الأنصاريّ على النحاة: عصام مصطفى آل عبد الواحد، ص 116.

[3]: سورة البقرة، الآية: 106.

[4]: ينظر: شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 41.

[5]: سورة آل عمران، الآية 118.

[6]: شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين، ص 41. والبيت الشعري لم يسم قائله، انظر: شرح القطر، ص 41.

[7]: المصدر نفسه، ص 42.

1) نافية بمنزلة (لم) نحو: ﴿**لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ**﴾[1]، أي لم يَقْضِ ما أمره.

2) إيجابية بمنزلة إلاّ: نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[2]، نحو: قولهم: عزمت عليك لما فعلت كذا أي: إلا فعلت كذا، يعني: ما طلبت منك إلا فعل كذا، وهي في هذين القسمين حرف باتفاق[3].

3) أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو: لما جاءني أكرمته، فإنّها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف في هذه فهي عند " **سيبويه**" حرف ربط شيء بوجود غيره قال: وأمّا لما فهي للأمر الذّي وقع لوقوع غيره، وإنّما تجيء بمنزلة لو فإنّما هما للابتداء والجواب، أمّا مذهب " **ابن السراج**" فهي ظرف بمعنى حيث وتبعه "**أبو علي الفارسي**" و" **ابن جني**" [4].

قال " **ابن هشام**" رادا على هذا المذهب وردّ بقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ**﴾[5]، وذلك أنّها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النّصب وذلك العامل إمّا " قضينا" أو " دلّهم" إذ ليس معنى سواهما وكون العامل "قضينا" مردود بأنّ القائلين بأنّها اسم يزعمون أنّها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل " دلّهم" مردود بأنّ ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها عامل تعيّن أنّ لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية[6].

وجميع الحروف مبنية لا حظ لها في الإعراب، لأنّها لا تتصرف أي جامدة، ولا تتعاقب عليها من المعاني التّركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب[7]، ومنها ما هو مبني على السّكون، وما هو مبني على الفتح، وما هو مبني على الكسر.

---

[1]: سورة عبس، الآية: 23

[2]: سورة الطارق، الآية: 4.

[3]: ينظر: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 43.

[4]: الكتاب، سيبويه، ج2، ص 312.

[5]: سورة سبأ، الآية: 34.

[6]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، ص 43.

[7]: ينظر، شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، قدم له ووضع هوامشه، إميل بديع يعقوب، ص 43.

المبحث الثّالث: موازنة بين شرحين من شروح القطر

يهدف هذا البحث إلى بيان الفروق المنهجية الأساسية بين شرحين من شروح قطر النّدى.

1. شرح قطر النّدى وبل الصّدى **لابن هشام الأنصاريّ** (ت **761**هـ).

2. شرح القطر المسمى مجيب النِّدَا في شرح قطر النَّدَى، **للمكيّ الفاكهيّ** (ت **970**هـ).

وقد تناولت هذه الموازنة من حيث الجوانب التّالية: حجم الشرح، نسبة الشّواهد الشعرية، النّزعة التّعليمية، الاقتباسات النّحوية، تفصيل المسائل النّحوية.

وسنتبع هذه الموازنة بجدول يوضح أهمّ النّقاط الأساسية لهذين الشّرحين.

أولا: شرح قطر النّدى لابن هشام الأنصاريّ

وضع " **ابن هشام** مقدمة أو متنا صغيرا لا يتجاوز في طباعته **40** صفحة، بحيث يمكن للمبتدئين حفظه وفهمه، لكنّ حرصه على الإيجاز وتركيز العبارة أدى إلى غموض في مصطلحات الكتاب وقواعده، فرأى " **ابن هشام**" حينئذ أن يشرح هذا المتن لشرح مجمله، وتوضيح مفصله، وقد أكّد على هذا في مقدمة هذا الشّرح؛ حيث قال: « **وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة (قطر النّدى وبل الصّدى) رافعة لحجابها كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متمّمة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من حجّ من طلاب علم العربية إليها** »[1].

وفيما يأتي أبرز السّمات التّي اتّسم بها شرح قطر النّدى:

1. الفصل بين المتن والشرح:

وقد كان " **ابن هشام**" يأخذ فقرة من المتن، ثم يبدأ بشرحها في فقرة منفصلة عن المتن، وقد ميّز بين المتن والشّرح بحرف الصّاد (ص) للدّلالة على المتن وحرف الشّين (ش) للدّلالة على الشّرح.

2. الاختصار:

لقد حرص " **ابن هشام**" في شرحه على الاختصار والإيجاز ليبقي للمتن وشرحه هذه المزيّة، ومن الأمثلة على ذلك[2]:

---

[1]: شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 10.

[2]: ينظر: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي: علي فودة، ص 96.

أ. **شروط ما الحجازية:**

وفي شروط ما الحجازية العاملة عمل ليس يذكر " **ابن هشام**" ثلاثة شروط هي: « **أن يتقدم اسمها على خبرها، وألاّ تقترن بإن الزائدة، ولا خبرها بإلاّ** »[1].

و" **ابن مالك**" يذكر لـ "ما" هذه أربعة شروط، الثّلاثة التّي ذكرها " **ابن هشام**" ، ورابعا هو: عدم تقدم معمول الخبر إلاّ إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا.

ويزيد " **ابن عقيل**" على ذلك شرطين هما: ألا تتكرر "ما"، وألا يبدل من خبرها موجب[2].

ب.**الاستغناء عن أبواب:**

ونوع آخر من الاختصار نجده في كتاب شرح القطر، هو أنّه لم يستوعب كل أبواب النّحو التّي نجدها في ألفية " **ابن مالك**" وشروحها، فنحن لا نجد فيه، باب أفعال المقاربة، وباب التّحذير والإغراء، وباب الاختصاص، وذلك فضلا على أنّه لم يأت به من مباحث الصّرف إلا ما سبقت الإشارة إليه[3].

3. **التّفصيل في بعض المواطن:**

مع أن الطّابع العام لكتاب شرح قطر النّدى هو الاختصار، فإنّ " **ابن هشام**" يأتي في بعض مباحثه بتفاصيل قد لا نجدها في كتب أطول منه، ومن ذلك ما أورده في شروط عمل المصدر، حيث أوصلها إلى ثمانية شروط[4]، أمّا ما جاء من هذه الشّروط في كتابه المطوّل "أوضح المسالك" فلا يتجاوز شرطا واحدا[5]، وما جاء في كتابه شرح شذور الذّهب هو أربعة لا غير[6].

4. **الاختيار والنّقد:**

لقد حرص " **ابن هشام**" على ذكر آراء النّحاة في المسائل الرّئيسية، مع أنّ الكتاب المختصر، وكان غالبا ما يختار أحد الآراء فيدافع عنه ويرد الأقوال الأخرى، وقد يقول رأيا ثالثا، ومن ذلك ما أورده في الفعل المضارع المرفوع؛ حيث اختلف النّحاة في عامل الرّفع، فقد نقل عن " **الفراء**"

---

[1]: شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 198.

[2]: شرح ابن عقيل: ابن عقيل، ج1، ص 306.

[3]: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي: علي فودة، ص 97.

[4]: شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 260.

[5]: ينظر، أوضح المسالك، ابن هشام، ج2، ص 241.

[6]: ينظر، شرح شذور الذّهب: ابن هشام، ص 381.

وأصحابه أن رافعه هو تجرده من النّاصب الجازم، وعن " **الكسائي**" : حروف المضارعة، وعن " **ثعلب**" مضارعته للاسم، وعن البصريين حلوله محل الاسم[1]، ثم عقب على هذه الآراء بقوله: « **وأصحّ الأقوال الأوّل... ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشّيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أنّ المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة... ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو: "هَلاَّ يقوم" لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التّحضيض** »[2].

و" **ابن هشام**" في هذه المسألة لم يكتف بعرض الآراء المختلفة فيها، واختيار ما يراه صحيحا، إنّما قدم لنا أسباب رفضه للآراء الأخرى، ومن بينها رأي البصريين.

ومن أمثلة نقده للآراء أيضا تخطئة " **الزّجاجي**" ، يقول "**ابن هشام**" : «**وزعم الزجاجي أنّ من العرب من يبني أمس على الفتح وأنشد عليه قوله: مذ أمسا وهو وهم، والصّواب: قدمنا من أنّه معرب غير منصرف** »[3].

5. سهولة التّعبير ويسره:

وهناك خصيصة أخرى بارزة في كتاب شرح القطر ــ إلى جانب ما تقدم ــ هي الميل إلى السّهولة، واليسر في التّعبير عنه في تقريب المعاني إلى الأذهان للمبتدئين، ولهذا قد يعدل عن تعريف مشهور إلى تعريف آخر أكثر وضوحا، فالتّعريف المشهور للتّابع هو: « **الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا** »[4]، أو هو: « **التّابع هو المشارك لما قبله في إعراب الحاصل والمتجدد** »[5]، وتحتاج كلمة مطلقا في التّعريف الأوّل إلى بيان للقصد منها، كما أنّ كلمة الحاصل والمتجدد في التّعريف الثّاني إيضاحا لها من صاحبها، أمّا " **ابن هشام**" فإنّه يعرّف في كتابه شرح قطر النّدى على أن يعرف التّابع تعريفا أكثر يسرا لا يضطر إلى تفسيره، فيقول: « **التّوابع عبارة عن الكلمات التّي لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها** »[6].

---

[1]: ينظر، ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي: علي فودة، ص 99.

[2]: انظر، شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 57.

[3]: انظر، شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 19.

[4]: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 190.

[5]: شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، د.ط، سنة 1312هـ، ص 191.

[6]: شرح قطر النّدى، ابن هشام، ص 283.

وتعريف " **ابن هشام**" للتّابع يبدو أكثر إحاطة ودقة، فالتّابع عنده "كلمة"، وهو بذلك يشمل عطف الفعل، على حين نجد التّابع في التّعريفين السّابقين "اسما"، فلا يشمل هذا النّوع من العطف.

6. انحصار المصادر المذكورة في الشّرح:

لم تتجاوز المصادر التّي نص عليها " **ابن هشام**" في شرحه خمسة مصادر هي:

- الحلبيات **لأبي علي الفارسي**[1].
- الأنموذج **للزّمخشري**.
- الكشاف **للزّمخشري**.
- الإجازة **لابن عصفور**.
- شرح الجمل **لابن عصفور**.

فالحلبيات " **لأبي علي الفارسي**" من الكتب القليلة الواردة ذكرها في شرح قطر النّدى، فقد ذكره في الأفعال الماضية المختلف فيها، فقال: « **وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنّها حرف نفي بمنزلة ما النّافية** »[2]. وكان إذا ذكر رأي **للفارسي** يقصد به كتاب الحلبيات.

وكتاب شرح الجمل "**لابن عصفور**"،وهو مصنوع شرحا لجمل **الزّجاجي**،وقد نقل منه"**ابن هشام** " في الوقف على إذا وجوب قلب النّون السّاكنة ألفا وقال عنه :« **هذا هو الصحيح** »[3].

أما أئمة النّحو الذّين أكثر " **ابن هشام**" من ترديدهم في كتابه فهي:

سيبويه: 26، 35، 42، 43، 48، 59، 97، 112، 194، 213، 217، 218، 226، 243، 252، 286، 320، 322.

الأخفش: 26، 42، 112، 120، 217، 234، 270، 272، 275، 309، 320.

أبي علي الفارسي: 28، 35، 43، 59، 120، 296، 306.

ابن السراج: 35، 42، 58.

---

[1]: ينظر: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحوي: علي فودة، ص 101.

[2]: ينظر، شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 28.

[3]: ينظر، شرح قطر النّدى: ابن هشام، تحقيق، محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 328.

الكسائي: 57، 76، 111، 258، 260، 270، 271، 275، 307.

المبرد: 35، 194، 213، 252.

الفراء:27، 48، 57، 58، 64، 217، 327، 330.

ابن عصفور: 76، 112، 218، 325.

وهناك أعلام قليلة ذكرها " **ابن هشام**" مرات قليلة، **كثعلب: 57، 309، والسّهيلي: 37.**

ثانيا: مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى للمكيّ الفاكهيّ:

1. **اسمه ونسبه:**

هو جمال الدّين عبد الله بن أحمد بن نور الدّين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبلي بكر نور الدين المكيّ الفاكهيّ[1].

ولد عام تسع وتسعين وثمانمائة و(**899**هـ) في مكة المكرمة، نشأ بها وتعلّم على أشياخها، ثم رحل إلى مصر فأقام فيها مدة[2]، تتلمذ على أيدي والده الشّهاب أحمد الفاكهيّ وتتلمذ عليه ابن حسان المكيّ الحنفي (ت **1014**هـ)[3].

2. **مؤلفاته:**

- مجيب النّدا في شرح قطر النّدى.
- حدود النّحو: قام بتحقيقه الدّكتور **عبد اللّطيف العيد.**
- شرح كتاب الحدود في النّحو.
- الفواكه الجنية على متممة الأجرومية في علم العربية[4].

3. **وفاته:**

أجمعت كتب التّراجم التّي اشتملت على ذكره أنّه توفي بمكة المكرمة عام **972**هـ رحمه الله رحمة واسعة، وكان عمره عندئذ يقارب ثلاثة وسبعين عاما[1].

---

[1]: كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1، ص 1352.

[2]: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثر المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، ج1، ص 245.

[3]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 23.

[4]: كشف الظّنون، حاجي خليفة، ج2، ص 1352.

لقد اتّسم شرح **الفاكهيّ** بسمات متنوعة ميّزته عن باقي الشّروح، وفيما يلي أبرز هذه السّمات:

1) التّفصيل دون استقصاء:

إنّ النّظرة العامة في شرح (مجيب النّدا) بالمقارنة، بالمتن (قطر النّدى) تظهر بوضوح كم قدّم الفاكهيّ من تفصيل من كلمات وقواعد أوجزها " **ابن هشام**" ؛ حيث بلغت صفحات المخطوطة (**240**) صفحة، مقارنة بـ (**20**) صفحة للمتن، أمّا المطبوع من (مجيب النّدا) فقد وصل إلى نحو (**300**) صفحة دون تحقيق و(**450**) صفحة بعد التّحقيق، أمّا (قطر النّدى) فبلغت صفحاته المطبوعة (**40**) صفحة[2].

لقد وضع **الفاكهيّ** هدفا رئيسا لهذا الشّرح يفسّر لنا اعتداله في الشّرح؛ بحيث لا نجده يفصل الخلاف بين النّحاة إلا بقدر ذكر الرّأي منسوبا حينا ومجردا حينا آخر، مع الابتعاد عن ذكر أدلة كل فريق، والاقتصاد على التّرجيح دون تعليل، فمثلا يقول **الفاكهيّ** في مقدمة شرحه: « **فهذا شرح لطيف على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر النّدى وبل الصّدى... يتكفل بحل ألفاظها، وتبيين معانيها... جانبت فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل** »[3].

2) الشّرح الممزوج:

لقد التزم **الفاكهيّ** بمنهج مزج فيه شرحه بألفاظ المتن، بحيث يصعب التّمييز بينهما إلاّ بالعودة إلى متن القطر، فنجد "**الفاكهيّ**" يعمد إلى لفظة من كلام " **ابن هشام**"؛ فيمزجها في شرحها؛ بحيث لا يمكن أن يُراوِدك أدنى شك بأنّ الكلمة هي من كلام غيره لشدّة اتساقها مع ألفاظ الشّرح[4].

3) عدم التّبويب والتّنسيق:

إن طبيعة المنهج الذّي اعتمده " **الفاكهيّ**" "الشرح الممزوج بالمتن" اقتضى الالتزام بما بوّبه " **ابن هشام**" ونسّقه، وبالتّالي فإنّه من النّادر أن تجد تبويبا أو عنونة من " **الفاكهي**" نفسه.

---

[1]: هدية العارفين: البغداديّ، ج1، ص 145.

[2]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 45.

[3]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي ، ص 2.

[4]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي، ص 46.

4) الاستدراك على ابن هشام:

لقد اتّسم شرح " **الفاكهيّ**" عموما بالتّعليق والاستدراك على أقوال " **ابن هشام**" في معظم القضايا التّي يطرحها فقد يوافقه وقد ينتقده، فمثلا في تعريف "**ابن هشام**" لكلمة استدراك عليه فقال: « **وأسقطه بالمصنف أيضا من التّعريف الوضع** »[1].

وعند حديث "**ابن هشام**" عن أنواع التّنوين الأربعة، أشار " **الفاكهيّ**" إلى أنّها عشرة كان "**ابن الخباز**" قد جمعها[2].

وعندما يذكر " **ابن هشام**" حكما مختلفا فيه، نجد " **الفاكهيّ**" يفصّل الأقوال دونما عرض للأدلة، ثم يرجح رأيا آخر، ونادرا ما كان يسند الأقوال إلى أصحابها، من ذلك تفصيله في الخلاف في بعض أفعال كـ نعم وبئس وعسى وليس هل هي أسماء أم أفعال؟[3]

5) مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة:

اعتمد "**الفاكهيّ**" عند عرضه أيّ قصيدة نحوية أن يحاكم " **ابن هشام**" إلى أقواله في الكتب الأخرى، إذ غيّر فيها " **ابن هشام**" حكمه، ولا أدلّ على ذلك من اعتماده عشرة من كتب " **ابن هشام**" مصادر لكتابه كان قد أشار إليها في شرحه في المغني الأول... لكنّه صرّح في الشّرح وفي الأوضح بخلافه[4]، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا.

6) كثرة الشّواهد الشّعرية:

لقد امتاز مجيب النِّدا بعدد كبير من الشّواهد القرآنية والشّعرية فقد استشهد بنحو (**407**) آية قرآنية، أمّا الأحاديث الشّريفة فقد بلغت (**27**) حديثا شريفا، وأمّا الشّواهد الشّعرية، فقد استشهد بـ (**229**) شاهدا، تنوعت بين أبيات كاملة ومشهورة[5].

7) كثرة الاقتباسات النّحوية:

---

[1]: المرجع نفسه، ص 48.

[2]: المرجع نفسه، ص 9.

[3]: المرجع نفسه، ص 24

[4]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكي الفاكهي ، ص 77.

[5]: ينظر: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى، المكيّ الفاكهيّ، ص 48.

مجيب النّدا كتاب متأخر، فلا غرو، أن يعتمد صاحبه على نقولات النّحاة السّابقين، ومقولاتهم، فقد امتاز بكثرة الاقتباسات، فقد ذكر أنّه اقتبس "ما يربو على **350** نصا نحويا مقتبسا من كتب النّحو"[1]، فمنها ما كان نصا طويلا ومنها ما كان مقتضبا.

وأمّا أبرز من نقل عنهم فمنهم:

ابن مالك: 18، 19، 33، 47، 76، 86، 96، 99، 104، 133، 155، 161، 178، 183، 196، 206، 221، 230، فقد عن **ابن مالك** ما ينيف عن **(65)** نقلا.

ابن هشام: 27، 28، 32، 34، 36، 37، 38، 39، 41، 42، 45، 47، 48، 50، 53، 56، 57، 58، ونقل عن **ابن هشام** ما يزيد **(40)** نقلا.

سيبويه: 43، 44، 47، 48، 114، 140، 178، 205، 206، 258، 266، ونقل عن **سيبويه** أكثر من **(20)** موضعا. إضافة إلى **أبي حيان وابن الحاجب، والفراء، والرضي.**

8) عدم بروز النّزعة التّعليمية:

اتّسمت كتب الشّروح للكتب العلمية ببروز النّزعة التّعليمية، لكن " **الفاكهيّ**" في شرحه لم تبد هذه السّمة بوضوح، فقليلا ما نجده يشرح الكلمات اللّغوية أو يضبطها بالحروف، أو يكثر من التّمرينات والتّدريبات اللّغوية المعتمدة على التّمثيل في نحو: زيد وعمرو[2].

شرح ابن هشام الأنصاريّ	شرح المكيّ الفاكهيّ
العنوان: جاء عنوانه كالآتي: "شرح قطر النّدى وبل الصّدى"	**العنوان:** جاء عنوانه كالآتي: "مجيب النّدا في شرح قطر النّدى"
المقدمة: جاء المقدمة مختصرة: فبعد البسملة والحمدلة لله، ذكر الطّريقة التّي اعتمدها في كتابه، مشيرا إلى الهدف الذّي من أجله وضع الكتاب، ويظهر ذلك من خلال قوله: "وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ "قطر النّدى وبل	**المقدمة:** فبعد البسملة والحمد له لله على نعمائه، ذكر السّبب الذّي دفعه إلى تحقيق مخطوطة الكتاب، وذلك من خلال قوله: "وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة... أنّ هذا الشّرح من أبرز شروح متن قطر النّدى وبل الصّدى لابن هشام

[1]: مجيب النّدا في شرح قطر النّدى: المكيّ الفاكهيّ، ص 48.

[2]: المرجع نفسه، ص 49.

الصّدى"، رافعة لحجابها، كاشفة لنق ابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها.	الأنصاريّ". أشار إلى الخطة التّي اعتمدها في مؤلفه، ذاكرا الصّعوبات التّي واجهته، والمصادر والدّراسات السّابقة التّي اعتمد عليها في جمع مادته.
المنهج: زاد المادة اللّغوية بادئا بعبارة في المتن مسبوقة بحرف (ص) من دون تفسير فيها، ثمّ أتبعها بزيادة بادئا بحرف (ش) إشارة إلى شرحه للمتن. كثرة الشّواهد القرآنية، حيث بلغت (**416**) آية قرآنية، والأحاديث النّبوية التّي بلغت (**17**) حديثا، إضافة إلى الشّواهد الشّعرية التّي بلغت (**170**) بيتا شعريا منسوب وغير منسوب.	**المنهج**: لا نستطيع التّمييز بين متن الكتاب وشرحه، حيث مزج المكيّ شرحه بألفاظ المتن، بحيث لا يمكن أن يراودك الشّك في أن الكلام هو من كلام غيره لشدّة اتساقه مع الشّرح. توثيق الشّروح بالشّواهد المعتد بها، وما جاء منها: (**407**) آيات قرآنية، و(**27**) من الأحاديث الشّريفة، و(**229**) بيت شعري منسوب وغير منسوب.

خاتمة

من النّتائج التّي استطعنا الوقوف عليها ما يلي:

1. ابـن هشـام مـن أئمـة النحـو، وعلـم مـن أعلامهـا الكبـار، ويعـدّ كتابـه "قطـر النّـدى وبـل الصّـدى" مـن أهـمّ مصـنفاته، لـذا حظـي باهتمـام العلمـاء والدّارسـين في زمنـه وبعـد زمنه.
2. إن عنايـة المـؤرخين وعلمـاء النّحـو بمؤلفـات ابـن هشـام جعلـتهم يؤلفـون عليهـا الحواشـي ويتناولوها بالشّرح والتّلخيص، كل ذلك جدير بأن يكون محل جمع ودراسة.
3. كـان ابـن هشـام بصـريّ النّزعـة غالبـا، ويظهـر ذلـك مـن خـلال ترجيحـه لآراء المدرسـة البصـرية عنـدما يعـرض الآراء المختلفـة في المسـألة الواحـدة، ممّـا لا يجعـل لـدى الباحـث أيّ شـك في ميلـه نحـو المـذهب البصـري، بـل إنّـه كـان يصـرح إلـيهم يقـول –وهـو يعـني البصريين- "أصحابنا".
4. لابـن هشـام آراء كثـيرة انفـرد بهـا، واختيـارات لم تنسـب في إنتاجـه لإحـدى المـدارس النّحوية المعروفة ولأيّ إمام من أئمة النّحو.
5. لقـد أتـيح لنـا مـن خـلال هـذا البحـث أن نتنـاول أحـد مؤلفـات ابـن هشـام وهـو "قطـر النّـدى وبـل الصّـدى"، وهـو مطبـوع وقـام بترجمتـه علـي بـن سـالم باوزيـر نشـر سـنة 1999 بطبعـة واحـدة لـدار الـوطن بالـرياض، وأثنـاء البحـث توصـلنا إلى أن هـذا المؤلـف طبقـت شـهرته الأفـاق مـع صـغر حجمـه، فقـد أثار هـذا رغبـة علمـاء القـرن العاشر وما بعده لتفسيره، وقد اعتمدنا عليه ضمن الدّراسة.
6. درس ابـن هشـام المـادة النّحويـة، دراسـة تعليميـة، فـذكر القاعـدة أولا ، ثم أتـى لهـا بالمثـال، أو بأمثلـة توضـحها، وأعقـب ذلـك بشـواهد قرآنيـة أو أحاديـث نبويـة شـريفة، أو بأشعار العرب وأقوالهم.
7. في مـنهج ابـن هشـام دلالات قويـة علـى أنّـه حـاول أن يكـون معلمـا قبـل أن يكـون مؤلفا، فقد قسّم المادة النّحوية فيما يساعد الطّالب على امتلاكها والإحاطة بها.

8. وقـع ابـن هشـام في تضـارب، وذلـك بـرد المسـألة تارة، والأخـذ بهـا تارة أخـرى، وقـد رصدنا مجموعة منها:

- ✓ ذكـر مـن علامـات الفعـل حـرف التّنفـيس في الجـامع الصّـغير، وأهملهـا في مؤلفاتـه الأخرى.
- ✓ أهمل حرف "قد" للدّلالة على الفعل، وذكرها في المغنى.
- ✓ عـارض ابـن هشـام رأي الكـوفيين في تقسـيم الفعـل حسـب أمثلتـه ، وأخـذ بـرأي البصريين، لكنّه عاد وأخذ بالرأي الكوفي.

9. بالـرغم مـن الجهـد الـذّي بذلـه ابـن هشـام في غربلـة الـتّراث النّحـوي وتصـفيته فإنّـه لم يستطع الخروج "بأقسام الكلمة" إلى دائرة دراسية تختلف عمّا رسم السابقون.

10. والملاحـظ علـى هـذه الدراسـة كثـرة اختصـاره للأحكـام النّحويـة، مقارنـة مـع كتب النّحو الأخرى، غير أنّه يتميز بالدّقة والبراعة في التّعريف وإصدار الأحكام.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والله من وراء القصد.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، على فودة، جامعة الملك سعود، رياض،ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة 1964.
2. ابن هشام النحوي بيئته فكره ومؤلفاته منهجه ومكانته في النحر، سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط1، سنة 1987.
3. ابن هشام وأثره في النحو العربي، عبد الرحمن الضبع، دار الحديث القاهرة، ط1، سنة 1998.
4. أسرار العربية، الأنباري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العليمة، بيروت، ط1، سنة 1997.
5. الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط1، سنة 1984
6. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د/ط، د/سنة.
7. الألغاز النحوية لابن هشام، تحقيق موفق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، سنة 1997.
8. ألفية بن مالك، ابن مالك.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنبا ري، دار الفكر، د/ط، د/ سنة.
10. أوضح المسالك إلى ألفية بم مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر،ط5، سنة 1967.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، سنة 1979.
12. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة،ط3، سنة 1974.
13. تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، دار المعارف القاهرة، د/ط، د/سنة.
14. التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البحاري.
15. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1986.

16. تعجيل الندى بشرح قطر الندى، صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2، سنة 1431هـ.
17. توضيح قطر الندى، عبد الكريم التكريتي، تحقيق عبد الحكيم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، سنة 2008.
18. جامع الدّروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ط2، سنة 2003.
19. الجامع الصّغير في النّحو، ابن هشام، تحقيق محمد الشّريف ، سعيد الزّيبق، مطبعة الفلاح، دمشق، ط1، د/سنة.
20. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط1، سنة 1967.
21. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، سنة 1983.
22. الدور الكامنة، ابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت، د/ط، سنة 1993.
23. ديوان الأخطل، الأخطل، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العليمة، بيروت، ط2، سنة 1994.مغني اللبيب عن كتب الأغاريد، ابن هشام، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط1، سنة 2000.
24. ديوان جرير جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، د/ط، د/سنة.
25. ديوان الحطيئة، الحطيئة، دار صادر بيروت، شرح أبي يعيد السكري، د/ط، د/سنة.
26. ديوان حاتم الطائي، تحقيق فوزي عطوان، بيروت، د/ط، سنة 1969.
27. ديوان عنترة، عنترة، تحقيق محمد سعيد، مولوي، بيروت، المكتب الإسلامي، د/ط، سنة 1970.
28. ديوان النابغة الذبياني، النابغة الذبياني، تحقيق علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، سنة 1993.

29. ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، سنة 2008.

30. السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1997.

31. شذرات الذهب، ابن عماد الحنبلي، مكتبة القدس، القاهرة، د/ط، سنة1305هـ.

32. شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط10، سنة 1965.

33. شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت،د/ط، سنة 1312هـ.

34. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر، د/ط، د/سنة.

35. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط، سنة 2000.

36. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، المرزوقي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2003.

37. شرح ديوان امرئ القيس، الأعلم الشنتمري، صححه ابن أبي شنب، الشركة الوطنية، الجزائر، د/ط، سنة 1974.

38. شرح الكافية لابن الحاجب، رضى الدين الإستربادي، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعية بنغازي، ليبيا، د/ط، د/سنة.

39. شرح الكفاية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم، أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، سنة 1982.

40. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، د/ط، سنة 1997.

41. شرح اللمحة الدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام ، تحقيق هادي نهر، دار البازوري، عمان، د/ط، 1980.

42. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د/ط، د/سنة.

43. شرح ديوان كعب بن زهير، أحمد الفاضل، دار المكر اللبناني، بيروت، ط1، سنة 2003.

44. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ترتيب وتعليق وشرح، عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، دمشق، د/ط، د/سنة.

45. شرح قصيدة بانت سعاد، ابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د/ط، سنة 1345هـ.

46. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، سنة 2004

47. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، يوسف بركات هبود، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د/ط، سنة2003.

48. شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب نهج التقى، الكرباسي النجفي، ذوي القربى، د/بلد، ط5، سنة 1432هـ.

49. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط12، سنة 1977.

50. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، سنة 1963.

51. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية، مصر، د/ط، سنة 1986.

52. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق عمر فارق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، سنة 1993.

53. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، سنة 1999.

54. عجائب الآثار في التراجم والأخبار(تاريخ الجبرتي)، عبد الرحمن الجبرتي.

55. العصر المماليكي في مصر والشام، سعيد عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، سنة1976.

56. الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2007.

57. الكافية في النحو، ابن الحاجب، مطبعة الجوائب، قسنطينة، د/ط، سنة 1302هـ.

58. الكتاب، سيبويه، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر،ط1، سنة1316هـ

59. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، د/ط، سنة 1966.

60. الكشاف على حقائق غوامض الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، د/سنة.

61. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، تحقيق محمد يالتقايا ورفعت الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د/ط، د/سنة.

62. متن القهر المسمى قطر الندى وبل الصدى، إبن هشام ، ترجمة أبو الحسن علي بن سالم باوزير، دار الوطن، الرياض، ط1، سنة 1999.

63. متن الكافية الشافية في علم العربية، ابن مالك، مطبعة الهلال، مصر، د/ط، سنة 1916.

64. مجيب الندا في شرح قطر الندى، الملكي الفاكهي، تحقيق مؤمن الكرارين، الدار العثمانية للنشر، عمان ، ط1، سنة2008.

65. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، د/سنة

66. مصر في عصر دولة المماليك البحرية، سعيد عاشور، القاهرة، د/ط، سنة 1959.

67. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط6، سنة 1985.

68. المفصل في علم اللغة، الزمخشري، تحقيق فخر صالح قدراة، دار عمان، عمان، ط1، سنة2004.

69. المقتضب، المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، علم الكتب ، بيروت، د/ط، سنة 1963

70. الموجز في النحو، ابن سراج، تحقيق مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، د/ط، سنة 1965.

71. النبل في عصر المماليك، محمود رزق سليم، دار القلم، القاهرة، د/ط، سنة 1995.

72. النحو العربي نشأته تطوره مدارسه ورجاله، صلاح رواي، دار الغريب، القاهرة، د/ط، د/ سنة.

73. نشأة النحو، الطنطاوي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط2، سنة 1990.

74. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، د/ط، سنة 1951.

75. همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلية، بيروت، ط1، سنة1998.

فهرس

مقدمة..... أ
مدخل: ابن هشام الأنصاري وعصره..... 6
1. الفصل الأول: اجتهادات ابن هشام الأنصاري.....22
✓ المبحث الأول: ابن هشام ومدارسه النحوية.....22
- بعض ما وافق فيه البصريين.....22
- بعض ما وافق فيه الكوفيين.....29
- ابن هشام والبغداديون.....35
✓ المبحث الثاني: أراؤه.....37
✓ المبحث الثالث: اختياراته.....47
2. الفصل الثاني: دراسة في كتاب قطر النّدى وبل الصّدى.....54
✓ المبحث الأول: تعريف الكتاب "قطر النّدى وبل الصّدى".....54
- موضوع الكتاب وتبويبه 54
- شروح قطر الندى.....58
- حواشي قطر الندى.....59
- أهم خصائص القطر.....60
- منهجه.....61
✓ المبحث الثاني: آراؤه في أقسام الكلمة.....62
- الاسم.....63
- الفعل.....71
- الحرف.....83
✓ المبحث الثالث: الموازنة بين شرحين من شروح قطر الندى وبل الصدى.....88
- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري.....89
- مجيب الندا في شرح قطر الندى للمكي الفاكهي.....93
خاتمة.....98
قائمة المصادر والمراجع.....101
فهرس.....108

يلقي هذا البحث الضّوء على جهود ابن هشام الأنصاريّ في ميدان النّحو.هذا العالم الفذّ من القرن الثامن الهجري، كان له الفضل في إعادة تبويب أبواب النّحو و تنظيمها من خلال مؤلفاته القديمة و التّي أهمّها "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، و"قطر النّدى و بل الصّدى"، و اخترت نموذجا للدّراسة كتاب "قطر النّدى" لما فيه قيمة تعليمية، لأنّه جاء مفصلا و مبسطا للمبتدئين، حرص فيه على التّمثيل لكلّ قاعدة نحوية يوردها، ممّا جعله محل عناية و شرح من لدن الباحثين ويزال قبلة للدّارسين إلى يومنا هذا.

كلمات مفاتيح: ابن هشام الأنصاريّ- الجهود النّحوية – آراؤه- اختياراته- قطر النّدى و بل الصّدى- أقسام الكلمة(الاسم، الفعل، الحرف).

Résumé

Cette recherche a pour objectif de jeter de la lumiere sur les offerts fournis par « IBN- HICHAM EL ANSARI » dans le domaine de la grammaire. Cet grammairien géant du 8 éme ciécle d'elhidjri.

Ce lui à qui revient le préirlége de réorganiser les asces etportiéres de la grammaire classique et ce atravers ses œuvres dont oncit : « MSGHNI EL LABIB » et « Quatre Elmada et Bel Auada » comme échantillon. Cet livre a une grande voleur didactique comme il est très bien détaillé et simplifié pour les débu tants. Il comport des escemples pour chaque régle grammaticale. Cela feut que la plupart des chercheurs l'ont très bien considére depuis jusqu'à nos jours.

Mot clés :Ibn Hicham Al Ansari - Quatre Aenada – Les efforts grammaticausc – Ses opunions – Ces choisc – Gtegories de mots (nom , verbe , outil).

Summary :

This researche aims at shedding light on the efforts made by « Ibn Hichem El Ansari » in the field of grammar.

This geont grammarian of the 8 th century of the Hidjria.

Thanks to lins classic grammar has been reordered and classified in tydy gates. This was made through his frome works among wich are do state " Moghni Ellabib" and" Quatre El nada and Bel Assada" . we are opted for this book to be chosen as a sampl for a study . This book is of a great didactic value as it is well detailed and simpli fied mainly for beginners.

Contains so mary escamples corresponding to any given grammatical rule. That's why so many resear chess have always well consi dered it since then till now.

Hey- words: Ibn Hichem El Ansari , Quatre El nada and Bel Assada, grammatical efforts, his views, choices, floor section (name- act- crafts)